# فصلية
# ايران والعرب

العدد صفر - السنة الأولى - ربيع ٢٠٠٢/صفر ١٤٢٣

## رأي

مستقبل العلاقات الإيرانية ـ العربية

## حوار

الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني

## دراسات

المجتمع المدني في الشرق الأوسط

الدين والسياسة في المجتمعات العربية والإسلامية

## وثائق

بيان مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة

## قراءات ـ اصدارات

مستقبل الثقافة العربية في القرن الـ ٢١

## فعاليات

جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية





## مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

**مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط**

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يهتم بدراسة العلاقات بين دول المنطقة، مع إيلاء عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات، إضافة إلى إصدار العديد من المجلات والكتب والمنشورات التي تدخل في إطار اهتماماته.

# فصلية إيران والعرب

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز پژوهشهاى علمى ومطالعات استراتژيك خاورميانه

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

### العنوان:


**مكتب بيروت**

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج.

هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨ ـ فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨

ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان

**مكتب طهران**

٢٠ شارع الشهيد نادرى ـ بولفار كشاورز

هاتف: ٦٥٦٧٣٣ ـ ٦٥٤٢٨٢ ـ تلكس: ٢٢٤٦٨٩ ـ فاكس: ٦٥٩٥٦٥

ص . ب: ٤٥٧٦ ـ ١٤١٥٥ ـ طهران ـ إيران


### الإشتراك:

- **الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد**
- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولارًا
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولارًا
- اميركا ودول أخرى: ٥٠ دولاراً
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

### الأسعار:

- لبنان: ٤٥٠٠ل.ل. ■ سوريا: ١٥٠ ل.س.
- إيران ١٥٠٠٠ ريال ■ البحرين: ٣ دنانير
- قطر ٢٠ ريالاً ■ الكويت: ٢ دينار
- المغرب: ٢٨ درهمًا ■ ليبيا ٥ دنانير
- الأردن: ٣ دنانير ■ العراق: ٧٥ ديناراً
- السعودية: ١٠ ريال ■ عُمان: ٣ ريال
- تونس: ٣ دنانير ■ اليمن ١٧٥ ريالاً
- قبرص: ٢ جنيه ■ بريطانيا ٢ جنيه
- مصر: ٦جنيهات ■ الكويت ٢دينار

# فصلية ايران والعرب

العدد صفر - السنة الأولى - ربيع ٢٠٠٢



- ترحب «فصلية ايران والعرب» بدراسات الكتّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية - العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

# فصلية
## ايران والعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

# فصلية ايران والعرب

العدد صفر - السنة الأولى - ربيع ٢٠٠٢ - صفر ١٤٢٣هـ.

## المحتويات





**الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كتّابها وليس بالضرورة عن رأي المركز**

# لماذا هذه المجلة؟

ندر أن تفاعلت أُمَّتان، عبر التاريخ، في جميع حقول الحياة، كما تفاعلت الأُمَّتان العربيّة والإيرانية. فمنذ العهد الأخميني في إيران، وصولاً إلى العهد السّاساني الذي سبق ظهور الإسلام، واتّسعت فيه الروابط بين امبراطورية فارس، والعرب المنتشرين في شبه الجزيرة والعراق وما إليهما، والعلاقة قائمة بين الطرَّفين. إلاَّ أن انتشار الإسلام في ايران أدَّى إلى اختلاط شديد بين العرب والإيرانيين في السُّكنى والتزاوج والتعامل السياسي والاقتصادي والثقافي وسائر وجوه الحياة.

وكان من طبيعة الأمور أن يحمل الفرس إلى العرب وسائر الشعوب التي ضمتَّها الخلافة الإسلامية، ثقافتهم المتجلّية في الإدارة والنظم وشؤون السلم والحرب والزراعة والصناعة وعلوم الطب والهندسة والمعمار وتأثيث المنازل والدور والقصور والأدب والفكر، وما يلازمها من شؤون الحياة المختلفة. وكانت قد تسَرَّبت قبل الإسلام، إلى العرب بعض هذه الشؤون، عبرِ إمارة اللخميّين في الحيرة بالعراق، ومن خلال مواطن تواصل أخرى، مثل اليمن، ومواسم التبادل التجاري أو الطقوس الدينية، مثل سوق عكاظ ومواسم الحجّ، وسوى ذلك.

في مقابل ذلك، نشر العرب والمسلمون الأولون في إيران دين الإسلام واللغة العربية، لغة القرآن والعقيدة والشريعة، وتراثهم الشعريّ المتطوّر، إضافة إلى شؤون شتّى من الحياة الفكريّة والعمليّة. ولمّا كانت القصيدة العربيّة قد استقرَّت في شكلها المعهود المقصَّد، فقد غدت منذ العهد الأول للإسلام، ثم في العهود اللاحقة، ولا سيّما في العصر العبّاسي، نموذج الشعر الرفيع بالنسبة إلى الإيرانيين.

هذا التفاعل المتعدّد الوجوه بين العرب والإيرانيين أدّى إلى نهضة جبَّارة. فقيام حضارة عربيّة إسلامية زاهية اشترك في رفع بنائها الفذّ نوابغ من الطرفين، إلى جانب الشعوب الأخرى التي عايشتهما على امتداد رقعة الخلافة. واستمرَّ التواصل قائمًا بينهما حتى بعد انفصال بعض النواحي الإيرانية النسبيّ عن السلطة الفعليّة لمركز الخلافة في بغداد.

إلاّ أنَّ سيل الغزوات التي انطلقت من آسيا الوسطى وما وراءَها، ولا سيّما غزوات المغول، ثم قيام السلطنة العثمانية، فاستقرار الاستعمار من الهند إلى الشرقين الأوسط

والأدنى وافريقيا، أدَّت إلى شبه قطيعة بين الأمَّتين، إضافة إلى عوامل أخرى ليس هذا المقام مكانًا للتوسّع فيها. ولولا التواصل في العهد الصفويّ بين إيران وجبل عامل وبين حوزات النجف وإيران لكانت العلاقات بين الأمتين غابت واندثرت.

لكنَّ اندلاع الحربين العالميتين في القرن العشرين وآثارهما استتبعت نوعًا من التواصل الخفِر بين العرب وإيران. غير أنَّ التواصل المعرفيّ الثقافيّ كان يجري في معظمه عبر محور ثالث، هو أوروبا ومراكز القرار والاستشراق فيها. ثم اشتدت العلاقات المباشرة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن قامت جمهورية إيران الإسلامية وفتحت صفحة جديدة بينها وبين العرب ـ رغم الحرب العراقية ـ الإيرانية، تقوم على رغبة في التفاهم والتعاون وحسن الجوار. فاعتبر الدستور الإيراني اللغة العربيّة لغة رسمية إلى جانب الفارسيّة، وقامت محاولات كثيرة لتحسين العلاقات بين الطرفين، كانت آخرها المعاهدة الأمنية بين إيران والمملكة العربية السعودية.

في هذه المناخات الإيجابية كان لا بدَّ من اعتماد وسائل تواصل بين الأمتين تعيد التعاون التاريخيّ الطويل الزاهي بينهما إلى أفضل ممّا كان، وتضع الأسس للمزيد من التعارف والتفاهم والتعاون ضمانًا للاستقلال والسيادة، وتفعيلاً لمختلف وجوه الحياة، وسعيًا إلى توطيد الاستقرار والسلام في منطقتنا الواسعة الثريّة والاستراتيجيّة.

وقد تنادى بعض رجال الفكر من الأُمتيّن بحماسة وإخلاص لتأسيس مجلّة تخدم الأهداف المذكورة بنشر المعرفة والوعي والشعور بالمسؤولية تجاه الأمتين، فكانت «فصليّة إيران والعرب» هذه.

نأمل أن تكون مجلَّتنا حجر الزاوية في بناء مستقبلي يؤاخي بين العرب وإيران ويحتضن في أجنحته كذلك تركيا التي كانت لها مشاركة وافرة في الحضارة العربية ـ الإسلامية.

إنَّ مجلَّتنا هي مجلَّة العرب وإيران والشعوب الشرقيّة الإسلاميّة والمسيحيّة وسواها، لا تفرّق بين عرق ودين ومذهب، لأنها جميعًا اشتركت في رفع صرح حضارتنا. وهي مجلّة المفكّرين الأحرار من جميع أصقاع العالم لأنَّ حضارتنا لم تتقوقع يومًا، بل انتقلت إلى أوروبا والعالم بإسهاماتها الكثيرة وإنسانيتها المميّزة.

فكتور الكِك

## رأي

# مستقبل العلاقات الإيرانية العربية

كيف يمكن تهيئة الظروف المناسبة لتحسين وتنمية العلاقات بين إيران والدول العربية؟ للإجابة على هذا السؤال بطريقة موضوعية، من الضروري ان ندرس الوضع الحالي في العالم العربي وإيران، وكذلك الوضع العالمي.

تعرف الدول العربية على غرار مناطق العالم الأخرى، تحولاً كبيرًا، اذ هناك جملة من العوامل تقودها نحو نهوض عام، مثل القيادات الجديدة الشابة، وآمال المجتمعات في رفع مستوى الحياة، وارتفاع وتيرة الاتصالات، وسعة اطلاع الجمهور.

في إيران أيضاً ثمة تطورات مثيرة للاهتمام في حال تبلورٍ، ذلك ان المناخ السياسي الجديد المبني على أسس المجتمع المدني والتنمية السياسية من جانب، والتوسع في المؤسسات الأهلية والبلديات من جانب آخر، يحققان لإيران مكانة خاصة على مستوى المنطقة. كذلك فإن التحديات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية تدفع إيران نحو إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه المنطقة والعالم. وقد بدأت معالم هذا التطور تظهر خلال عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، وتم تثبيتها لاحقًا في عهد السيد محمد خاتمي.

النقطة التي يجب التشديد عليها هي ان خيار تحسين العلاقات وتطويرها بين إيران والدول العربية، تفرضه علاقات الجوار والتحديات الاقليمية المشتركة، وكذلك ظواهر العولمة والتطابق الحاصل بين أولويات الشعوب وطموحاتها، وكذلك الحرص العام على بناء علاقات سلمية من خلال فض النزاعات بالحوار والتفاوض. بكلام آخر، ان الظروف الدولية تدفع إيران والعرب إلى تجاوز الأفكار المسبقة الماضية والعمل على اتخاذ خطوات عملية لتحسين رؤاهم ووجهات نظرهم وعلاقاتهم التي قد تؤدي إلى

قيام نوع من التحالف والوحدة بينهما بوصفهما جارين تجمع بينهما قواسم مشتركة مهمة.

اذا قبلنا هذا التصور المتعلق بالتطورات على الصعيدين الإيراني والعربي، يمكننا ان نقترح بعض الآليات لتحسين العلاقات بين الطرفين. ولكن يتعين أولاً ان نذكر أن المشكلات بين إيران والعالم العربي يمكن النظر إليها من زاويتين، تتعلق الأولى بمشكلات اختلاف المفاهيم والتعبير عن الذات، فيما تتصل الثانية بمشكلات بنيوية. وعليه نقترح مجموعة من النقاط من أجل اصلاح هذه المشكلات الإدراكية والبنيوية على النحو الآتي:

- ازالة التوتر من طريق زيادة اللقاءات على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

- اتخاذ مواقف وتبني أساليب مناسبة من أجل تقليص الهواجس الناشئة عن العلاقات الأمنية الثنائية أو المتعددة الطرف.

- التواصل التدريجي بين النخب السياسية للجانبين بشكل رسمي أو غير رسمي.

- زيادة وتيرة التواصل الثقافي والعلمي.

- التنمية التدريجية للعلاقات التجارية.

- تقريب وجهات النظر حول الموقف من إسرائيل والغرب.

- تنمية السياحة.

إن أول خطوة يجب أن تقدم عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي توثيق العلاقات مع الدول العربية، بحيث تتبدد المخاوف الأمنية. ولعل الاتفاق الأمني بين إيران والسعودية خطوة رائدة في هذا المجال.

إن الأصالة الثقافية هي رأسمال هذه المنطقة، ويفترض ان تؤدي إلى سيادة وتحكيم القانون في دولها، وذلك لمنع أي تبعية سياسية. ولعل التأكيد على استقلال المنطقة يساعد في بسط مرتكزات السيادة الوطنية، بحيث تحقق إيران وكل دولة عربية سيادة وطنية واستقلالاً أكثر في جميع الميادين، وهذا سيكون في مصلحة منطقة الشرق الأوسط كلها والأجيال القادمة.

إن المهم في التقارب العربي - الإيراني هو تنمية العلاقات البينية. ولذلك فإن إدخال باكستان إلى هذه الدائرة الجديدة هو توسيع لهذه الروابط أيضًا. وهنا يجب ألا ننسى أن عالم اليوم تأسس على قاعدة التعامل والحوار وليس المواجهة، وعلى دول المنطقة والنخب السياسية نفسها ان تستجيب لهذه الحقيقة.

وفي إطار متابعة هذا الهدف الذي يؤدي إلى تحسين العلاقات بين إيران والعالم

العربي، يجب ألا ننسى مبدأ مهمًا، هو أن الدول التي تقيم علاقات مشتركة مستقرة تحقق نوعًا من النمو والتكامل وتكون قوية داخليًا، كما ستكون قادرة على اتخاذ القرارات وتعيين الأولويات ومضاعفة التأثير. فاذا أرادت إيران والعالم العربي أن يؤثرا في تطورات المنطقة، وعلى سبيل المثال ردع أي اعتداء اسرائيلي على الأراضي العربية أو البلدان الإسلامية، فإن عليهما التعاون اقتصاديًا وسياسيًا. وهناك مبدأ مهم آخر يتعلق بوضع السياسات (التخطيط) يمكن طرحه إلى جانب المبدأ السابق، وهو أن تنمية العلاقات بين إيران والعالم العربي يجب ان تبدأ من نقطة معينة، ثم تنتقل إلى مستويات أخرى. وتأتي السعودية ومصر في المقام الأول، وتليهما العراق ودول الخليج العربية، ثم تأتي بعد ذلك الدول العربية الأخرى في دوائر متوالية. ومثل هذا الترتيب في الأولويات، والذي يستند إلى الحساسيات الموجودة بين إيران وجميع البلدان العربية، يفترض أن تحسن علاقات إيران مع الجوار العربي المباشر من شأنه أن يؤثر ايجابًا على باقي الدول العربية.

إن علاقات إيران مع العالم العربي مرشحة في العقد المقبل لتطورات ايجابية جدًا، من شأنها ان تزيل الكثير من المخاوف الأمنية وسلبيات الادراك المتبادل على امتداد التاريخ. وهكذا، فإن العلاقات السياسية والاقتصادية لن تشهد تحسنًا بين الطرفين فحسب، بل ان الكتّاب والمثقفين الإيرانيين والعرب سيولون اهتمامًا خاصًا بمعالجة المشاكل المشتركة المطروحة وسينكبون على دراستها مجددًا لإيجاد حلول مناسبة لها.

**سيد حسين موسوي**

حوار

## □ سياسات إيران الداخلية والخارجية

## في حوار مع الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني

# سياسات إيران الداخلية والخارجية

## في حوار مع الشيخ هاشمي رفسنجاني

**رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الشيخ هاشمي رَفْسَنْجاني (رئيس جمهورية إيران الإسلامية السابق)، حاورته «فصلية إيران والعرب»، وأثارت معه مواضيع عدة، بينها الدور والموقع الحقوقي للمجمع في رسم سياسة إيران الخارجية، وكذلك أولويات هذه السياسة الخارجية، وآفاق التعاون مع الدول الإقليمية، لا سيما العربية منها. في ما يلي نص الحوار:**

**● ثمة مؤسسات أو جهات مختلفة في إيران معنية بوضع أطر السياسة الخارجية وتنفيذها. هلاّ بيّنت لنا بدقة دور «مجمع تشخيص مصلحة النظام» الحقوقي والفكري والتخطيطي على هذا الصعيد؟**

ـ ليس لـ«مجمع تشخيص مصلحة النظام» أي دور أو مسؤولية مباشرة في ما يخص السياسة الخارجية. تقوم مهمتنا على تقديم إستشارات إلى القيادة حول سياسة البلاد بشكل عام، بما في ذلك السياسة الخارجية.

نطرح القضايا على بساط البحث، وبعد تنظيمها نقوم بعرضها على القيادة. طبعًا هي مسائل مختصرة لا يتعدّى فحواها بنودًا عدة. ويقوم السيد القائد بتعميمها بعد موافقته عليها أو إصلاح ما يراه مناسبًا في بنودها. ثم يتوجب على الحكومة والمجلس والمؤسسات الأخرى أن تدرج ذلك في إطار برامجها للتنفيذ. حتى الآن لم نصادق على أي شيء يتعلق بالسياسة الخارجية، بشكل مستقل، ما عدا القضايا التي تتعلق بالأمن القومي ولها بعد سياسي خارجي، فنأخذ في الإعتبار الأمن القومي لا السياسة الخارجية. إلا أن كل ما يتعلق بهذه القضايا تبحثه لجاننا تدريجًا.

**● ما هي الأولويات الإقليمية لسياسة إيران الخارجية؟ هل هي المنطقة العربية أو آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز أو آسيا، أم أن إيران ينبغي أن تتخطى كل ذلك ليكون لها دور على الساحة الدولية؟**

ـ المحور الذي أكده دستورنا في ما يتعلق باعطاء الأولوية للبلدان الإسلامية المجاورة

ودول العالم الثالث كان ولا يزال يحظى باهتمامنا. وقد شهد هذا المجال، وبخاصة في بعده الأمني، بعض الانفتاح من قبلنا، وبيّنا بعض الأمور بشكل واضح. لكن من حيث المبدأ لم نبحث في مؤسستنا بعد مسألة السياسة الخارجية. وما أقوله هنا هو رأيي الشخصي. إجمالاً أنا أعتقد أن مسألة التعاون مع مختلف البلدان هي مسألة عامة تقريبًا. في مبدأ سياستنا الخارجية علينا أن نتعاون مع كل البلدان باستثناء إسرائيل التي لا نعترف بها كما كانت حال دولة جنوب إفريقيا إبّان نظام التمييز العنصري. وليس هناك أي إستثناء مبدئي آخر، وعلينا أن نتعاون مع كل العالم، والعلاقات يجب أن تكون علاقات صداقة متبادلة. هذه هي روح سياستنا الخارجية بالنسبة إلى سؤالك عن الأولويات. ونحن في إطار الشعارات والأهداف التي تبنتها ثورتنا، علينا أن نضع البلدان الإسلامية على رأس هذه الأولويات. وفي إطار سياستنا الخارجية، تحظى الدول العربية بالأولوية نفسها. أولاً لأنها دول إسلامية، ثانيًا لأنها من دول العالم الثالث، ثالثًا بعض هذه الدول هي دول مجاورة لموقعنا الجغرافي، وهذا يشكل عاملاً أساسيًا. يجب أن تكون لنا علاقات صداقة حسنة ومتبادلة مع الدول الغربية والشرقية أو المتقدمة والنامية. إننا نعتبر الأولويات التي اعتمدناها حتى الآن منطقية.

● **ما هي الأسس التي تستند إليها علاقاتكم مع دول المنطقة والغرب؟**

ـ سألت عن الأولويات، وأنا في مقدمة حديثي عن الموضوع قلت يجب أن تكون لنا علاقات حسنة مع جميع دول العالم وأن يقوم تعاون بيننا. فنحن بطبيعة الحال في حاجة إلى الغرب، وبالتحديد إلى ما حققته البلدان الغربية من تقدم في مجال التكنولوجيا والعلوم، وإلى أسواقها والتعاون معها دوليًا. وتلك البلدان في حاجة إلينا أيضًا في سياساتها. وإذا حافظنا على هذا التعاون، فمن الطبيعي أن تطرح مسألة التعاون التقني والصناعي والتجاري والاقتصادي بشكل متوازن إلى جانب مسألة إنتقال التكنولوجيا. يجب ألا نفرض على أنفسنا قيودًا تجاه تلك الدول، فهذه حالات استثنائية. لكن عندما تُطرح مسألة الأولوية، فإنها تحمل في طياتها معنى خاصًا. لنفترض هنا أننا قررنا التعامل مع الخارج في الشؤون التجارية أو العمرانية أو المالية التي يمكننا أن نؤدي دورًا مؤثرًا فيها، وأن ثمة ضرورة في أن نختار إحدى هذه الدول أو الدول الأخرى التي تتساوى معها في الشروط التي تخدم مصالحنا، فمن البديهي أن نختار الدولة المتقدمة في ترتيب الأولويات، إذ علينا أن نجعل مصالحنا الوطنية في رأس الأولويات. وإذا أخذنا هذه المصالح في الاعتبار، ونظرنا إليها من منظار السياسة الخارجية، يكون بمقدورنا أن نحدّد علاقاتنا مع هذه الدول بحسب الأولوية. وسواء كانت العلاقات تجارية أو ثقافية أو سياسية أو في أي مجال آخر، فإننا مع الحفاظ على مصالحنا، نعطي الأولوية لمن يحظى بامتياز أكبر، ضمن الأطر التي وضعها دستورنا. من هنا لا ضير إن تعاملنا مع أي دولة لسدّ حاجات بلدنا.

**● هنا يستوقفنا بحث نظري لأحد الأساتذة الإيرانيين العاملين في الولايات المتحدة ـ فهو يعتقد أن لإيران مكانة سياسية جغرافية خاصة ومهمة، وأن إيران تكتسب أهميتها الحقيقية من واقعها الجغراسي، وأن اقتصاد إيران بطبيعته مرتبط بمراكز القوى في العالم. فإيران هي من الدول التي يجب أن تكون فاعلة على الصعيد العالمي، ولا يمكن أن تحدّ من دورها ليقتصر على الصعيد الإقليمي. ومن هنا تبرز أهمية المكانة العالميّة بالنسبة إلى إيران. هل من ملاحظة تطرحونها في هذا المجال؟.**

ـ لقد اعتبرنا أن مصالحنا الوطنية تأتي في رأس الأولويات. وإذا كانت مكانتنا الجغرافية أو ظروفنا الخاصة تحتم علينا إقامة المزيد من التعاون مع البلدان الأخرى، فمن الطبيعي أن يتم ذلك ضمن هذا الإطار. إن الأصل عندنا هو مصالحنا الوطنية وثورتنا، ومن الممكن في مثل هذه الظروف أن يحتم علينا وضعنا الخاص إقامة روابط خاصة بدولة أو أكثر في العالم.

**● إذا أردتم تطبيق هذا الإفتراض على سياستكم الخارجية، فماذا تختارون؟**

ـ طبعًا البحث الذي تطرحه قابل للنقاش، علينا أن نرى إن كان وضعنا الخاص يملي علينا سياستنا الخارجية أم لا.

**● حول مصطلح الإملاء بالتحديد، جاء في بعض البحوث أن الجغرافيا تملي مجموعة من السياسات. وهذا المصطلح ورد في تلك البحوث بشكل دقيق؟**

ـ على كل حال إن كانت تملي ونعرف حقًا أنها تملي، فإننا سنكتب ما تمليه. لكن الأمر يستحق البحث لمعرفة إن كانت تملي أم لا.

**● بما أن معظم الدول العربية في المنطقة منتجة للنفط على غرار إيران، فإن احدى المشاكل في علاقاتكم معها هي أنه لا يمكنكم إقامة تبادل تجاري واسع معها ... ألا يعني ذلك أنه إذا أُريد لعلاقات أن تقوم، فإنها ستقوم بوساطة اقتصادية أوروبية؟**

ـ أنت تحاول أن تبيّن أن الأولوية في السياسة يجب أن تتبلور في المجال التجاري. نحن لا يمكننا أن نفترض علاقات منحصرة بالجانب التجاري. وأنا هنا بمقدوري أن أشير إلى جوانب أخرى يمكننا التعاون من خلالها. وإذا اعتبرنا أن التجارة مؤثرة، علينا أن نجد مواردها ونحدّد أطرها. إذا أردنا تأمين أولوياتنا في سياستنا الخارجية، علينا أن نقيم علاقات خاصة تقوم على الصداقة والثقة المتبادلة، كي نتمكن من التعاون في شتى المجالات. السعودية مثلاً التي تعتبر منافسة لنا في إنتاج النفط، لو كنّا يومذاك نتعامل معها بحسب دستورنا على أنها بلد مسلم ومجاور ومن دول العالم الثالث، لكانت جمعتنا العلاقات الحسنة والوثيقة والتعاون القائم اليوم، ولاستفادت إيران والسعودية من منافع ذلك قبل هذا بكثير.

حتى في مجال بيع النفط كان يمكن للبلدين أن يتعاونا، تمامًا كما حصل في السنوات الثلاث الأخيرة، وأن يحققا أرباحًا ملحوظة. إن المنافسة العدائية أضرّت بالبلدين كثيرًا. وإذا ما تصرف أحدنا تجاه الآخر من منطلق الأخوّة، فإن مجالات التعاون بيننا ستكون كثيرة جدًا. إن القطاع الخاص في كل من إيران والسعودية كان يمكن أن يشهد تبادلاً نشطًا في مجالي الاستثمار والتجارة. فالسعودية اليوم تستورد سلعًا بعشرات المليارات من الدولارات. وأغلب هذه السلع يمكن أن تستورده من إيران، مثل الدواء والتجهيزات الطبية والمحاصيل الزراعية والصناعات اليدوية، وغيرها من المنتجات الصناعية والعسكرية، إضافة إلى مجالي السياحة والأيدي العاملة. فهذا البلد يستقطب اليوم الآلاف من الأيدي العاملة. فلو كانت تجمعنا به من قبل علاقات ودّية وثقة متبادلة، لكان في إستطاعتنا إرسال الكثير من الشباب المثقف الذي لا عمل له فعليًا في إيران، ليعمل هناك برواتب عالية. خلال زيارتي للسعودية وجولتي في المنشآت الصناعية فيها، تأكد لي أن ثمة مجالات متعددة للتعاون تفوق بكثير تلك التي قد تربطنا ببلد مستورد للنفط. إذا ما زودنا أسواق السعودية مثلاً بالفاكهة، فما حاجتها إلى أن تستورد الفاكهة من أقصى نقاط العالم؟ فنحن على مقربة منها ونسلمّها ما تريد بسهولة. كما أنها تستورد كميات هائلة من المياه، ونحن لدينا مياه معدنية وفيرة. ثمة لائحة طويلة من الأمور التي يمكن أن نتعاون بها مع السعودية. وكذلك الكويت والإمارات وسائر الدول النفطية. فمجالات التعاون أوسع من هذا بكثير. حتى وإن أغفلنا كل ما ذكر، فإن باستطاعتنا من خلال تعاوننا أن نحفظ مصالحنا في مجال آخر، ونحوّل تنافسنا إلى تعاون.

**● نسأل سماحتك... بغض النظر عن التعاون الاقتصادي... هل ترى أن التربة مناسبة لإيران للدخول في ائتلافات في سائر المجالات الأخرى، بما في ذلك مسألة العقيدة والأمن القومي للوصول من خلالها إلى أهدافها، أم أن عليها أن تمضي بشكل مستقل تحقيقًا لهذه الأهداف؟**

ـ في إطار هذا البحث ناقشنا في «مجمع تشخيص مصلحة النظام» البُعد الأمني للسياسة الخارجية. ومن جملة ما توصلنا إليه ضرورة أن يكون لنا حضور في ائتلافات نسعى إليها ونتعاون من أجلها. فالعزلة في عالم اليوم لن تنفع بشيء. طبعًا ثمة بلدان تجمعها قواسم مشتركة تقرّبها من تشكيل الائتلاف. اللغة العربية مثلاً تعتبر القاسم المشترك بين كثير من البلدان المتجاورة. وكذلك شأن الأتراك. أما نحن فيجمعنا بأفغانستان وطاجيكستان قاسم مشترك هو اللغة. طبعًا علينا أن نجد أرضية أكثر صلابة لتكون أكثر تأثيرًا. فكّرنا مثلاً ببحر قزوين الذي يشكّل قاسمًا مشتركًا بيننا وبين الدول المشاطئة، والتي يمكن أن ندخل في ائتلاف معها. هناك أيضًا الروس الذين يعدّون دولة مقتدرة. إذًا فالائتلاف يمكن أن يتحقق

هناك. ونحن بمقدورنا أن نعمل على تعزيزه. ومثل هذا الائتلاف يحمل في طياته معنى خاصًا. أنظر إلى «الأوبك» أو «الإيكو». أنا أشبهها بالمائدة التي كان يمكن أن يجلس إليها مندوبو الكثير من الدول. ذات مرّة فكّرنا بمجموعة الدول الثماني، وهي شبيهة بمجموعة الدول السبع الصناعية، فشكّلنا مجموعة من ثماني دول ضمّت بلدانًا إسلامية غير عربية، لأنه كان لدينا وضع خاص مع العرب قبل الثورة وبعدها وحتى خلال الحرب. لذا فإن جمع ثماني دول إسلامية كبيرة في مجموعة واحدة يعدّ تمهيدًا لتشكّل قوة مهمة. وفعلاً تم بحث الأمر مع الهند وروسيا لما يجمعنا بهما من قواسم مشتركة. طبعًا نقطة الضعف الوحيدة كانت النزاع بين الصين والهند، والذي كان يخلق مشكلة بينهما. وكان يفترض بنا أن نختار إحداهما وما إلى ذلك. المؤتمر الإسلامي هو أيضًا رمز آخر للائتلاف. إن سياستنا الرئيسة في الحاضر لم تطبّق بعد. ولو كانت سياسة إعطاء دول العالم الثالث والدول الإسلامية الأولوية قد نفذت، لكانت المسألة حظيت بأهمية بالغة. طبعًا هناك من أفشل هذا الأمر ولم يسمح بتحقيقه، فثمة معسكرات تعمل على النيل من جهودنا. أنا أعتقد أنه علينا في ظل الظروف الراهنة أن نبحث عن ائتلاف مناسب. من الممكن أن تكون هذه الدول التي ستشارك في الائتلاف مرتبطة ببعض الجهات من بعد آخر. ويمكن أن يشكّل ذلك عقبات يجب تذليلها. فعدد من هذه الدول يعاني المشاكل في ما بينها داخل الائتلافات، فتسعى إلى حلّها بطريقة أو بأخرى. بشكل عام من المناسب أن نتحرك في اتجاه الائتلافات الإقليمية أو غير الإقليمية كائتلاف المحيط الهندي، لأن الدول الأطراف في هذا الائتلاف تشكّل مجموعة كبيرة كنا نحن من اقترح تشكيلها، فأُقصينا عنها فترة من الزمن ثم عدنا إليها مجددًا. وقِس على هذه الائتلافات الكثير.

**● نرغب في معرفة موقفك إزاء موضوعات مهمة تتعلق بالسياسة الخارجية، إحداها مسألة الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة. كيف ترى الحل النهائي لهذه المسألة؟**

- للكثير من دول العالم مشاكل مماثلة مع جيرانها، تدور في أذهان مجتمعاتها وعلى ألسنتهم. إن الإنكليز أينما حلّوا قديمًا زرعوا بذور الفتنة، كما فعلوا في كشمير التي باتت نقطة خلاف بين الهند وباكستان. فقد كانوا يهملون بعض المناطق لدى ترسيمهم للحدود، إما لأنهم لم يكونوا قادرين على تسوية أوضاعهم وإما كي تثار المشاكل حولها ذات يوم، فيفسح في المجال أمامهم للنفاذ إليها ثانية. إذا ما نظرنا بسوء نيّة يجب أن نقول إن هذه المسألة قد وُجدت بتخطيط منهم وبلغت ما بلغته. إن قضية الجزر تضرّ بعلاقتنا بالعرب وجيراننا الجنوبيين، وقد لحق بنا كما بهم الكثير من الأضرار جرّاء هذه المسألة. على كل حال لو لم تكن

القضية معقدة لتوصلنا سريعًا إلى تسوية، وما كنّا تعرّضنا لكل هذه الأضرار الناجمة عن هبوط أسعار النفط وما إلى ذلك. أعتقد أن من العقلانية أن يعمل البلدان على إبعاد هذه القضية عن الأبواق الإعلامية والرسائل غير الودية ووضعها في مسار من شأنه التقريب بين البلدين. لقد بيّنت كل ما تبادر إلى ذهني في هذا المجال. وقد تباحثت حول الموضوع مع (ولي العهد السعودي) الأمير عبدالله الذي كان يتحدث عن الجانب الآخر. وقيل إن مسائل من هذا القبيل لا يمكن أن تُحَل هكذا وبشكل فوري، ولن تستطيع حكومة أن تعطي نفسها الحق في إنهاء مسألة ما فورًا. لا هم يستطيعون ولا نحن نستطيع. إن السيادة مسألة مهمة لكل الدول، والمكان المتنازع عليه مكان حسّاس واستراتيجي من الناحية العسكرية. من هنا، بعد أن اعتبر الطرفان أن مسألة التخلي عن تلك المنطقة أمر صعب، اقترحت أن نبدأ من فورنا محادثات جدّية على مستوى وزيري الخارجية أو مساعديهما أو على مستوى الخبراء، ويجتمع الطرفان مرتين أو ثلاثًا سنويًا للبحث والتشاور والإعلان عن نتائج كل اجتماع. ففي مثل هذه الاجتماعات ستتبلور الحقائق وسيبرز الطرفان ما لديهما من وثائق قديمة، وسيناقش كل طرف شروط الآخر ويتوصلان إلى نتيجة. وإذا ما تقرر إجراء مصالحة أو أي اتفاق آخر، فإن الرأي العام سيكون مستعدًا لتلقّيه. وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من طريق المحادثات المطوّلة. وقد أبلغت الأمير عبدالله أن تحقيق ذلك يتطلب فترة تُراوح بين خمس وعشر سنوات، ويجب أن لا نتوقع حلاً خلال شهر أو شهرين أو حتى عام. لكن في الوقت نفسه، يجب أن لا تؤثر سلبًا في العلاقات بين الأخوة، وعلينا أن نحافظ على التعاون القائم بيننا.

**● إلى أي مدى تستطيع العلاقات القائمة بين إيران والسعودية تسوية هذه القضية؟ كيف تقوّم العلاقات بين إيران والسعودية، وما هو رأيك في إمساك السعودية برأس الخيط في هذه القضية؟**

ـ نحن نعتبر دور السعودية مؤثرًا، لكن تقدير حجم هذا الدور ليس سهلاً. كنت أعتبر دور هذا البلد في الحرب مع العراق مؤثرًا أيضًا، كما في الكثير من القضايا الأخرى كقضية أسعار النفط، كنّا نلحظ ذلك على غير صعيد. لذا أرى أن أحد المفاتيح المهمة لحل قضايا المنطقة هو التعاون مع السعودية. وهذه الرؤية تبلورت عندي منذ عهد الإمام (قده). عندما برزت قضية استشهاد عدد من حجّاجنا، اعتبرتها خسارة كبيرة في سياستنا الخارجية والكثير من المسائل الأخرى، ووجّهت كتابًا إلى الإمام بهذا الخصوص. يومئذ كان الإمام قد توصل إلى نتيجة أيضًا وأصدر أوامره لنا بمتابعة وحلّ مشاكلنا مع السعودية. والهدف من وجهة نظره هو مسألة الحج التي لا يمكن أن نوقفها. لكن المسألة هنا تختلف. أولاً هناك خلافات حول الأراضي بين السعودية والإمارات، وهذا لا يعني أن تحلّ كل خلافاتهما حالاً، وهذا لا

يعني أن تملي الأولى على الثانية كل ما تريد كما هي الحال بالنسبة إلى البحرين. ولأن البحرين تستهلك جزءًا من النفط السعودي، أقيم جسر بينهما وتم التعامل مع البحرين وكأنها محافظة سعودية، أما الإمارات فليست كذلك. ثانيا، إذا ما افترضنا أن هذه القضية لها جذور بريطانية ـ أميركية فهي تخرج عن إرادة السعودية، فالسعودية نفسها تعاني جراءهما وتفتقر إلى حرية العمل. لديها مشاكل حقيقية ونواجه تهديدات من جانب إسرائيل والعراق مثلاً. ولا يحصل هناك ما يحصل في إيران عندما نتخذ كل قرار نراه يصبّ في مصلحتنا. لكن على كل حال أنا أعتبر الدور السعودي مؤثرًا. وكما ذكرت أنت، كلما شهدت علاقتنا بعض التوتر ساءت الأجواء، وكلما ازداد التقارب بيننا هدأت الأجواء. فالسعودية اليوم تسعى إلى عدم الخروج من الاجتماعات بقرارات أو تصريحات حادّة. وهذا ما جعلني أشعر أن الأمير عبدالله يرغب في حلّ هذه المسألة. لقد بحثنا في جلسة خاصة هذه المسألة، وكذلك قضية أفغانستان. طبعًا كان يراهما مسألتين مترابطتين. كان يتوقع منّا مساهمة أكبر في قضية أفغانستان، ليكون لهم في المقابل مساهمة أكبر في قضية الجزر. فكل هذه القضايا هي قضايا إقليمية، وعلى حكومات وشعوب المنطقة العمل على حلّها. في ذلك الوقت كانت هناك صيغة مطروحة، ولم تكن تدخل في إطار مسؤوليتي، وأظن أن وزارة الخارجية تتابع الموضوع. على كل حال للسعودية ثقل مهم، وعلاقاتنا معها في الوقت الراهن جيدة.

**● سؤالنا التالي يتعلق بمجال تخصصك، إذ لك فيه دراسات واسعة وكتابات جمّة، إنه يتعلق بقضية فلسطين. ربما يمكن القول إن هذه القضية تشكّل مركز ثقل سياستكم الخارجية. في رأيك هل يمكن أن تتبدل نظرتكم إلى إسرائيل؟ هل ثمة إطار في سياستكم يمكنكم من خلاله أن تكونوا من المدافعين الحقيقيين عن حقوق الشعب الفلسطيني. وهل يدخل ذلك في إطار مصلحة البلاد أم أن مركز الثقل هذا يجب المحافظة عليه كما هو؟**

ـ في المبدأ أعتبر تشكيل دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية ظلمًا كبيراً لا يمكن السكوت عنه، كما أعتبر أن صرف النظر عن هذا الظلم أو تجاهله غير منطقي، ما دام هناك أمل في القضاء عليه. المسألة الإنسانية هنا يجب أن تحظى بشيء من الاهتمام. من هنا كان لا بد من النظر إلى القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها وأبعادها. البعد الإنساني والبعد الإسلامي. فثمة بلد إسلامي يتعرض للظلم، وكذلك البعد السياسي، فكما هو معلوم أن إسرائيل جاءت واحتلت فلسطين لتسلب المنطقة استقلالها واستقرارها وأمنها؛ انها قاعدة استعمارية. وكذلك البعد الاقتصادي، فإن لم تحل هذه القضية مستقبلاً، مع الأخذ في الإعتبار أن إسرائيل هي امتداد اقتصادي للغرب، فإن المسألة ستكون أكثر خطورة. والأهم من كل ذلك استمرار الوضع على حاله وسباق التسلّح والشؤون العسكرية والتهديدات.

وسيكون علينا أن نخصص موازنات ضخمة لشراء الأسلحة والعتاد، والكثير من برامجنا ستتأثر نتيجة فقدان الأمن في المنطقة. ما إن تسلّحت إسرائيل بأسلحة نووية وامتلكت القنبلة الذرية حتى لجأت دولة أخرى إلى التفكير في الحصول على هذه الأسلحة، وهذه المسألة في حدّ ذاتها تشكل تهديدًا حقيقيًا للمنطقة، وسيستتبع ذلك تدريجًا إنتاج أسلحة كيميائية وجرثومية وصواريخ بعيدة المدى. ولهذا إلى أي بُعد شئتم النظر سترون أن إسرائيل هي بمثابة غدّة سرطانية في المنطقة، وأظن أن علينا أن نكون أوفياء في سياستنا. لقد تقدمت باقتراح قبل سنوات، وجاء آية الله الخامنئي مؤخرًا ليعلن صورة أشمل لهذا الاقتراح، عندما قال أعطوا المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين الحق أيضًا في العيش في هذه المنطقة، ولتسُد الديموقراطية، ولتتشكل دولة تحتضن المسلمين والمسيحيين واليهود، ولتُحل هذه المسألة بمساعدة الأمم المتحدة والدول القوية في المنطقة، فالمسألة لا يمكن أن تُحل وثمة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني تقريبًا خارج حدود فلسطين. ما دام هناك لاجئون يعيشون حياة فقر وتشرد، لا يمكن أبدًا القبول بالوضع الراهن. بإمكان العالم الإسلامي أن يمارس ضغوطًا على أميركا لتكفّ عن دعمها لإسرائيل، وهذا برأيي سيكون مؤثرًا.

**● كما تعلم فإن مجلس الشيوخ الأميركي وافق أخيرًا بغالبية ٩٨ صوتًا مقابل صوتين، ومجلس النواب بغالبية ٤٠٦ أصوات مقابل ١٢ صوتًا على تمديد مقاطعة إيران لخمس سنوات أخرى. في رأيك هل هناك حلول مؤثرة من شأنها إزالة التشنجات التي بدأت مذ كنت رئيسًا للجمهورية؟ هل ثمة حلول في رأيك لتحسين علاقاتكم الخارجية والتخفيف من هذه التشنجات؟**

ـ أعتقد أنه كان من الأفضل ألا يصل الوضع بيننا وبين أميركا منذ البداية إلى ما آل إليه. نحن كدولة أو ثورة لسنا مقصّرين، بل هم. فقد أساءوا إلينا بعد انتصار الثورة، وهم مسؤولون عن الكثير من أعمال الشاه ـ ذلك كان في الماضي. إن الأميركيين كانوا مصممين منذ البداية على عدم الاعتراف بالثورة، بطبيعتها الإسلامية. فعندما رأوا أن كل ما يريدونه لم يحصل خلال الإستفتاء والمراحل التي تلته، بدأت تصدر عنهم حركات مسيئة. إن ما شهده وكر التجسس كان من صنيعة الشباب، وما فعلناه هو أننا سوّينا المسألة في المجلس، والإمام ساعد في ذلك، لم نشأ قطع العلاقات مع أميركا، أما هي فقد أقدمت على قطعها. على كل حال، مثل هذه الحوادث تحصل في أي بلد تقوم فيه ثورة، وكان على أميركا أن تفهم ذلك وأن تنظر إلى الأمر على أنه مجرد حادثة عابرة. ثم ان أميركا تعاملت معنا بعدائية بعد ذلك خلال الحرب، بإثارة قضية ماكفارلين، ولم نتعامل معها بشكل سلبي، كلّنا كنا على علم بها من الإمام إلى رؤساء السلطات الثلاث وسائر المسؤولين، وفي الحقيقة كانت صنيعة نظام لا

صنيعة فرد. وما حصل هو أننا حاولنا الإستفادة من نفوذنا في لبنان لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين، وهم في المقابل عرضوا علينا بعض ما نحتاج إليه في الحرب من قطع غيار، وكان يمكن اعتبار ذلك مقدمة لحل المسائل الأخرى. وهنا أيضًا أساء الأميركيون إلينا ليصلوا إلى المزيد من المال ويحوّلوه إلى نيكاراغوا. كانوا مثلاً يرفعون الأسعار، ثم انهم جلبوا إلينا بعض صواريخ «الهوغ» من مستودعات إسرائيلية على الرغم من معرفتهم بحساسيتنا تجاه هذا الأمر. ثم ان مجيء ماكفارلين بجنسية أخرى لم يكن خطوة سليمة. بعد ذلك لجأ الأميركيون إلى سياستهم السابقة عندما أثاروا قضية رهائنهم في لبنان. وفي سبيل حل هذه المسألة زارنا كثيرون، منهم الأمين العام للأمم المتحدة وتورغوت أوزال (الرئيس التركي الأسبق) ورئيس الوزراء الياباني، وقد قدّمنا الكثير من المساعدة في هذا المجال، وفي لبنان بذلنا مساعٍ حثيثةً للإمساك برأس خيط. وعدونا كثيرًا ولم يفوا بوعودهم، لم يكن من السهل إقناع الشباب المجاهد في لبنان، لكننا أقنعناهم، ولكن ما أن أطلق سراح الرهائن حتى راحت أميركا تثير أمورًا أخرى. رغم ذلك طرحت شروطًا واضحة جدًا، قلنا إن أفرجت أميركا عن أموالنا فسندخل معها في مفاوضات لمعرفة ما يجري، لكنهم لم يقبلوا بذلك. لدينا عندهم مبالغ كبيرة من المال طلبناها منهم كدليل على حسن نياتهم. قلنا إن لم تشأ أميركا أن يستمر العداء لها فلتفرج عن أموالنا، وهذا عمليًا لن يكلفها شيئًا، لدينا أموال في أميركا فلتفرج عنها مع فوائدها، لكن الأميركيين رفضوا. طبعًا نحن نعلم أن ثمة أشخاصًا في أميركا يرغبون في أن تحلّ هذه الأزمة، كما هي الحال في إيران، فثمة من يريد وضع حد لهذه الأزمة، لكن ثمة قوى هنا وهناك لا تريد أن تنتهي الأزمة، وبالتالي فظروفنا متساوية، وأنا أعتقد أن إيران وأميركا يجب أن تعملا على حلّ مشاكلهما. لكن يبقى أن أميركا إذا واصلت دعمها لإسرائيل لا يمكننا إلا أن نختلف معها، كذلك إذا نفذت سياسات إستعمارية في منطقة ما، فلا يمكننا إلا مخالفتها. على كل حال المصلحة تقتضي أن نحافظ على مصلحتنا الوطنية وسمعة ثورتنا، وعلى أميركا أن تثبت لنا حسن نياتها، وهذه سياسة مهمة تؤكدها قيادتنا، كما كان الإمام (ده) في عهده قد ترك الباب مفتوحًا عندما قال: إذا ما عقلت أميركا فإننا سنخطو الخطوة الأولى باتجاهها.

**● في ظل مواقف إيران الثابتة إزاء إسرائيل واستمرار التهديدات وتشكيل مجموعة دول حوض بحر قزوين بحسب اقتراحك، وفي ظل المواقف التي اقترحتها بالنسبة إلى أميركا، أي مستقبل تتصوره لإيران؟، وفي ظل ما تفضلت به من أن هناك مجموعة ترغب في إقامة علاقات مع أميركا وهناك مجموعة تعارض، كيف تتصوّر آفاق هذه العلاقات، وبصفتك أحد أبرز الأشخاص تأثيرًا في تاريخ الثورة الإسلامية، هل فكّرت يومًا في إعادة النظر في مواقفك السابقة؟**

- إن ما أقوله اليوم هو ما كنت أفكر به سابقًا تقريبًا. طبعًا كلما مرت السنون يصبح المرء أكثر واقعية. أنا أعتقد أننا لا نستطيع أن نكون على عداء مع أميركا إلى الأبد، ويجب أن تحل المسائل بالكامل ما دام هناك إمكانية لحلّها. إن مسألة بحر قزوين قابلة للحل، ويجب أن لا تستغرق وقتًا طويلاً، ويجب أن نجتمع ونتناقش معهم.

يوم كنت مسؤولاً كانت تربطني علاقات برؤساء دول حوض بحر قزوين وكانت المسألة من وجهة نظري تبدو سهلة، لم أكن أتصوّر أنها ستتحوّل يومًا إلى دمّل ملتهب، ومع ذلك تبقى هذه المسألة قابلة للحل. أما إسرائيل فلها وضع سبق وأشرت إليه. علينا أن نعترف بأننا لا نقدر أن ننظّم علاقاتنا الخارجية متجاهلين قضية فلسطين، ولا يمكن أن نجعلها تطغى على كل الأمور الداخلية وعلى علاقاتنا بشكل عام. ثمة الكثير من الدول تعادي اليوم إسرائيل مثلنا، وهي حتى في حرب معها، لكنها تواصل علاقاتها مع أميركا. المشاكل مع أميركا قابلة للحل، فأنا لا أرى أن ثمة طريقًا مسدودًا. أما في ما يتعلق بالازدواجية في الداخل، فثمة ازدواجية في أميركا أيضًا، لكن الغلبة في النهاية تكون في صالح السياسة الرسمية في بلدنا، والتي يمكن أن تسمح بتسوية مشاكلنا مع أميركا ضمن شروط معقولة. أنا لا أقول هنا ان هذا الأمر واقع. أما كيف علينا أن نتصرف، فهذا بحث آخر.

**● أذكر أنني طالعت صحفًا عديدة، ولا سيما خلال فترة رئاستك، كانت أغلب المقالات تدور حول فكرك وعملك وشخصيتك دون تمييز، كنّا نشعر أنهم يستهدفونك دون أن ينتقدوا أفكارك؟**

- أوافقك الرأي، أعني أن الأسلوب الذي لاحظناه في إيران خلال السنوات القليلة الماضية مردّه إلى أن المجتمع لم ينضج بعد. إن الأميركيين اعتادوا على ممارسة الديموقراطية وتجاوزوها قبل عشرات السنين، وها هم يعملون بشكل أكثر نضجًا. طبعًا هناك أيضًا يستهدف بعضهم بعضاً. خذ مثلاً الشركات الأميركية، فهي تعارض اليوم دعوة الحكومة إلى المقاطعة، وتتهمها بأنها لا تلحظ مصالح أميركا. وأن تتهم حكومة بتجاهل مصالح البلد فهو ليس بالاتهام البسيط، لكن على أي حال تُطرح المسائل في إطار مشاجرة دبيلوماسية معقولة. وهنا ثمة اتهامات وعدائية وحقد، وكلها علامات عدم النضج، وهذالا يليق بمسلم. يمكن تشبيه الديموقراطية بالفتى الذي خرج لتوّه من عهد طويل من النزعة الملكية، وإن كان هناك إيمان بالله واليوم الآخر والحساب والثواب والعقاب، يجب أن لا تحصل مثل هذه الأمور في مجتمع إسلامي.

**● هناك اليوم ترويج إعلامي واسع على الصعيد العالمي حول سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية وتعزيز قدرتها الصاروخية، ما يشكّل تهديدًا لدول المنطقة. وكما نعلم، كانت**

**وزارة الخارجية الأميركية خلال الولاية الثانية من عهد الرئيس كلينتون تدّعي أن إيران بلد تحدث فيه تطورات حقيقية، وعلى أميركا أن تباشر اتصالها به، فيما كان وزير الدفاع الأميركي كوهين يصرّح بأن إيران تشكّل أكبر تهديد في الخليج والمنطقة برمّتها، وهذا يدل على ازدواجية في السياسة الخارجية الأميركية، هل يمكن لإيران كبلد له أبعاده المعنوية والإنسانية في الشرق الأوسط أن تنتهج أساليب أخرى لضمان أمنها القومي؟ أم أنها مضطرة كبلد يعاني العزلة ولم يدخل في أي ائتلاف أمني مع أحد، إلى الإستفادة من وسائل أخرى لضمان أمنها؟**

ـ بالنسبة إلى الصواريخ نحن لا ننكر، ونحن جدّيون في مجال صناعة الصواريخ، وقد حققنا بعض التقدم، وعلينا أن نحقق المزيد. باتت الصواريخ اليوم تعتبر من الأسلحة التقليدية. لقد أدركنا من خلال التجربة التي خضناها في دفاعنا المقدّس أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الصواريخ، ومنذ ذلك اليوم فكّرنا في كيفية بلوغ هذه الصناعة، وفعلاً انطلقنا من الصفر، وها نحن اليوم نملك تكنولوجيا ذاتية ومستقلة بشكل كامل في مجال هذه الصناعة. أما في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية، فأقول إن أميركا تمارس كذبًا. من الناحية العلمية لدينا القدرة على ذلك، لأننا خلال دفاعنا المقدس قد عملنا على هذا النوع من الأسلحة. لكن بما أننا وقّعنا أخيرًا المعاهدة التي تحظر هذا النوع من السلاح فقد قبلنا بشروطها، وها هي مراكزنا ومؤسساتنا تخضع بشكل منظّم لرقابة هيئة التفتيش الدولية التي تزور مصانعنا ووقفت على قدرتنا على إنتاج هذا النوع من الأسلحة، لكننا لم نفعل لأننا نستخدم هذه التكنولوجيا في صناعة الأدوية الزراعية والطبية.

في ما يتعلق بالأسلحة الجرثومية، لسنا في صدد التفكير فيها، وخلال الحرب أيضًا أثبتنا أننا لسنا بصدد التفكير فيها، فخلال الحرب عندما كنّا نريد قصف المدن العراقية كنّا ننذر الناس لإخلاء المناطق حتى لا يصابوا بأذى، إلى هذا الحدّ كنا نفكر بالمدنيين ولم نفكر يومًا في استخدام الأسلحة الكيميائية، لكننا عملنا كثيرًا على سبل مواجهتها.

أما في ما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن هؤلاء يتصورون أننا إذا امتلكنا مفاعلاً نوويًا اقتربنا تلقائيًا من انتاج هذا النوع من السلاح. نحن لسنا مستعدين لأن نحرم أنفسنا من هذه الصناعات العلمية و التكنولوجية النووية المهمة في الأمور السلمية، لمجرد أنهم يريدون أن يضمنوا لأنفسهم حزامًا أمنيًا. لقد وقّعنا اتفاقيات نزع الأسلحة النووية ونحن ملتزمون ذلك. إذا أنشأنا مفاعلاً فسيكون خاضعًا لمراقبتهم. إن الوكالة الدولية للطاقة النووية تعمل على الدوام على تبرئة ساحتنا. لكن أميركا تتجاهل ذلك وتطلق ما يحلو لها من ادعاءات، حتى ان هذا هو شأن منظمة حقوق الإنسان الأميركية التي تعمل بانتقائية تجاه من يحلو لها أن تدين،

وتعفو عن كل من يذعن لأميركا. أنا واثق من أننا في الظروف الراهنة لن نجري وراء الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية ولن نفكر في إنتاجها. لكن يجب أن نعلم أنه في ظل الظروف المحيطة بنا والتي ستسوء أيضًا ربما أعدنا النظر مستقبلاً في هذا الخصوص. فاليوم تشكّل كل من إسرائيل وباكستان والهند وكازاخستان قوى نووية في المنطقة، وثمة دول أخرى تسعى لامتلاك السلاح النووي، وهذا الأمر لا يتوقف عند حدّ إلا إذا فكّرنا في حل جذري وعادل يشمل العالم برمته. ومبدئياً لا يمكن القول أبدًا ان تتمتع بعض الدول الكبرى مثل أميركا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين بحقوق وامتيازات خاصة في هذا المجال، لأن هذا الأمر سيدفع بالآخرين من دون شك إلى السعي لامتلاك القدرة النووية، والحل الأساس يكمن في نزعها من العالم.

**● من الفروع التي تنامت كثيرًا في الجامعة الحرة في أغلب المدن، حتى الصغيرة منها في البلاد بعد انتصار الثورة، فرعا العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهذان الفرعان موجودان في كبريات جامعات البلاد أيضًا. من النقاط المطروحة في الأوساط العلمية حول هذين الفرعين أنه لماذا لا يكون لأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمحققين في هذا المجال دور فاعل في رسم أطر السياسة الخارجية؟**

ـ طبعًا هذه المشكلة كانت موجودة منذ البداية تقريبًا، ولا تزال قائمة على صعيد أجهزة الإدارة في البلاد، أعني أن العلاقة بين الجامعة والسلطات التنفيذية لم تنظّم بشكل جيد. طبعًا في المجلس والحكومة أساتذة متخصصون لهم دورهم الفاعل والمؤثر في لجانهما. هناك الكثير من أصحاب الاختصاصات المختلفة الذين يمكن الاعتماد عليهم، فنحن لدينا محققون وباحثون على مستوى عالٍ، لكن هذه المسألة يجب أن تخضع لأطر تنظيمية حتمًا. نحن في لجان «المجمع» نستفيد من المتخصصين في السياسة العامة. وفي الحكومة يجب أن تراعى هذه المسألة، وكذلك في المجلس، ونحن قادرون على ذلك. هناك مجموعة يتم انتخابها للمجلس، ولدى تقسيم المسؤوليات وتشكيل اللجان يكون لأصحاب الاختصاصات دور فاعل ومؤثر، وهذه المسألة الآن ليست في غاية التعقيد. نحن الآن على ارتباط وتعاون مع متخصصين في مجالات مختلفة، نستشيرهم فيبدون آراءهم. هذه المسائل موجودة لكن يجب أن تنظم ويجب أن ينخرط الجامعيون والمحققون والأساتذة والباحثون في مؤسسات تعنى بالجانب الاستشاري والتخطيطي والتنفيذي، ويكون لكل منهم مسؤوليته في مجال تخصصه، وهذا الأمر في رأيي ليس صعبًا.

**● قبل عامين وفي إحدى حصص مناهج البحث حاولنا بمساعدة مجموعة من الجامعيين وضع الرسم البياني لأفكارك حول السياسة الخارجية، فجاء هذا الرسم على الشكل الآتي:**

**(منذ ١٣٦٦هـ.ش) شهدت نظرتك للسياسة الخارجية ثباتًا كبيرًا، في حين أنهاكانت منذ بداية الثورة حتى العام ١٣٦٦هـ.ش ضمن إطار خاص، وكان ثمة ثبات في مسألة إلى أين علينا أن نذهب، وماذا علينا أن نفعل، وما هو دورنا في المنطقة. وفي الأماكن التي كنت تتحدث فيها عن الأمن القومي كان للجامعيين آراء مختلفة؟**

- لم أجرِ في أي وقت من الأوقات تقويمًا حقيقيًا حول نفسي كما فعلتم أنتم، إلا أنني إذا ما عدت إلى الوراء قليلاً لوجدت أن الفارق بيني وبين بعض الأخوة الزملاء كان بسيطًا، وهو أني لم أكن أقبل أبدًا بالإفراط والتفريط. عندما بدأت المصادرات في مطلع الثورة لم آت إلى مجلس الثورة مدة شهر لإصابة تعرضت لها في محاولة اغتيال، ولم يكن موقفنا في أي وقت من الأوقات جيدًا حيال الإفراط الذي يمارسه اليسار واليمين. أظن أنه قبل عام ٦٦هـ.ش، وهذه أمور عامة كما تعلمون. كانت الظروف أحيانًا تساعد المرء على إعلان رأيه، وأحيانًا أخرى لم تكن الظروف مساعدة. إنني منذ البداية أتمتع بهذه الخصوصية ولم أتغير كثيرًا الآن، وكذلك بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والسياسة الخارجية والمسائل الأخلاقية.

**● عندما انتصرت الثورة كنت دائمًا تقول في أحاديثك إن أبناءنا يشعرون بالأمن والإستقرار. في ظل الظروف الحالية الخاصة وتدني مستوى الآمال والأمنيات، وكذلك في ظل تزايد آمال الشباب والطبقة المتوسطة الجديدة في إيران إسلامية معمورة حرّة مستقلة تدار بطريقة ديموقراطية دينية، في ظل كل ذلك هل لك أن تضعنا في إطار تنموي يحظى بإجماع كل المسؤولين في إيران؟**

- يجب أن نبحث الأمر لنقف على مدى إمكانية تحقيق ذلك. إنني لا أرى الأمر سهلاً اليوم كما لم يكن في السابق، علينا أن ندرس ذلك. إنني أفكر في طريقة لإصلاح هذا الوضع غير المناسب، وأرجو أن تساعدونا في الرأي.

# دراسات

د. محمود سريع القلم*

# المجتمع المدني في الشرق الأوسط:

## تحليل الموانع والعقبات الثقافية

تتناول هذه المقالة موانع وعقبات تحقق مجتمع مدني في الشرق الأوسط، مشيرة إلى عوامل مختلفة على الصعيد الثقافي والسياسي والبنيوي. وينظر الكاتب إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة مختلفة عن سائر مناطق العالم، إذ تحول الموانع البنيوية فيها دون تقبل أي اضطرابات أو هزّات سياسية. ويورد الكاتب ثلاثة نماذج عن صمود شعوب الشرق الأوسط في وجه المحيط الخارجي، مشيراً إلى تغريب مفهوم المجتمع المدني، وفقدان الأسباب الموجبة لتغير وجهات النظر الثقافية لمجتمعات الشرق الأوسط إزاء مكانة المجتمع المدني، ومفهوم العقلانية وتأثيره في المؤسسات والهيكليات. ومن وجهة نظر المؤلف، فإن المجتمع المدني هو حصيلة محادثات حرّة بين الحكومات والمؤسسات الاجتماعية المستقلة، في حين أن مسألة الأمن في الشرق الأوسط تطغى على هذه القضية وتترك تأثيراتها في هذه العلاقات. وفي إشارة إلى أسباب بطئ عجلة التركيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العقلانية، يشير الكاتب إلى نقاط تقارب ثلاث، هي الفكر الشرق أوسطي، والمفهوم الشرق أوسطي للحكومة، والسبل الشرق أوسطية للعلاقات الاجتماعية المتبادلة.

ويستشف الكاتب أن أغلبية المجتمعات الشرق أوسطية وبسبب ما تعانيه الهيكليات من نقاط ضعف، تقوم على أسس تقليدية تتفاوت ومبادئ المجتمع المدني تفاوتاً كاملاً لناحية سبل العيش والتفكير، وأن تحقق فكرة المجتمع المدني يتطلب التزاماً ثابتاً وسعياً دؤوباً لتطويره، من أجل تذليل الموانع والعقبات الثقافية - يقول الكاتب - ثمة ضرورة لوجود قوة اقتصادية وسياسية وطنية مقتدرة.

* أستاذ جامعي في طهران ورئيس تحرير مجلتي «خاورميانه» و«ديسكورس».

تأتي المقالة لتؤكد أهمية إبراز الجوانب الثقافية للمشاكل التي تعترض سبيل تحقق المجتمع المدني في الشرق الأوسط. وهنا يعتبر الجانب الثقافي مولداً مهماً للمؤسسات والهيكليات الاجتماعية التي يجب أن تكون السند الأساس لأي مجتمع مدني. وتبرز أهمية الطروحات الثقافية من بين مختلف الطروحات التي تحدثت عن عدم توافر الظروف لقيام مجتمع مدني. وثمة دلائل متعددة على هذه النظرية: أولاً، إن منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من مواكبتها للاقتصاد العالمي، لم تتأثر أغلبية شعوبها بعد بالمحيط الخارجي من الناحية الثقافية، وربما يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط تمتاز بثقافات محلية تختلف عن العرف الغربي لهذه المسألة. فأغلبية الشعوب في تركيا وباكستان وإيران والبلدان العربية لم يترك فيهم العرف الثقافي الغربي أدنى تأثير. وهنا طبعاً يجب أن أؤكد أنني لست بصدد تبيان مواقف وأحكام سلوكية. فالشرق الأوسط منطقة تختلف عن سائر مناطق العالم. وعلى الرغم من أن شعوب هذه المنطقة واجهت بعض المشاكل في تبنّيها وانتهاجها السياسات الاقتصادية الدولية، فإن خصوصياتها على الصعيدين الثقافي والسياسي، أقل توافقاً مع مناطق العالم الأخرى. على أن هذه الخصوصيات المتفاوتة برزت بشكل جلي في العقدين الأخيرين. ومن هنا، فإن للعولمة في هذه المنطقة معنى ومفهوماً مختلفاً إلى حدّ ما. ومع الإعتراف بوجود هذا الاختلاف، لا بد من القول إن سياسة الغرب ساعدت في انبثاق هوية ثقافية منفصلة على أرض الواقع.

ثانياً، إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي. وهو مفهوم أبصر النور وتكامل في ظروف تاريخية وثقافية واجتماعية محدّدة. وقد ساهمت الهيمنة الاقتصادية للعالم الغربي من جهة، والمخاوف الأمنية العالمية من جهة أخرى، في تبلور عملية موازية الهدف منها شرح مفهوم الأعراف الثقافية والاجتماعية والسياسية الغربية للعالم، وهو أمر تجلى بشكل أكثر شمولاً ووضوحاً في آسيا وأميركا اللاتينية. ويحتمل أن يكون لهذا الانسجام علاقة بالمنطق الاقتصادي والتقاليد المسيحية والعلاقات السياسية التاريخية، وربما يكون رواج الحكومات الاستغلالية في أكثر بلدان الشرق الأوسط دليلاً على وجود موانع بنيوية تحول دون استساغة الاضطرابات السياسية. وتحظى تجربة تركيا في هذا المجال بأهمية بالغة. ففي حين أن اقتصاد تركيا مرتبط باستراتيجية تقوم على الصادرات، وأن نظامها السياسي أيضاً فيه الكثير من التنوع، فإن تركيبتها الثقافية تميل نحو الأعراف الإسلامية والتقليدية. ومن هذا المنطلق، وعلى الأقل في ما يخص تركيا ،فإن الحصانة الثقافية، بحسب مدلولات ومنطق الحكومات الإستغلالية في دول «الأوبك» الشرق أوسطية، تفتقد أي قيمة موضوعية.

إن انبثاق أي مجتمع مدني يستلزم ثقافة ذاتية، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً. إن بروز ظاهرة المجتمع المدني في الغرب قد تكون ناجمة عن دينامية اجتماعية - اقتصادية معينة تحمل

تصورات وأفكاراً خاصة عن الفرد والمجتمع والدولة. وثمة علاقة بين المجتمع المدني والاسلوب المتبع في تسوية المسائل الأمنية في أي من المجتمعات. أما التصورات والأفكار السائدة في ما يخص الفرد والحياة والمجتمع والدولة، فهي متفاوتة من فرد لآخر مهما كان السبب. وهنا يمكن القول انه على الرغم من نمو النزعة الاستهلاكية ومحدودية القدرة الإنتاجية الصناعية، فإن لهذا النمو أثراً محدوداً في الصعيدين الثقافي والاجتماعي مقارنة بمنطقة شرق آسيا، بما أن التقاليد المحلية ظلت مرتبطة بالمحيط الخارجي، حتى في زمن الاتصالات.

كانت التيارات العقلانية والفكرية في الشرق الأوسط في زمن مواجهة التنوع الثقافي الخارجي، إنتقائية جداً، وتقوم على معايير قومية ومحلية. ومن هنا ليس واضحاً بعد أن يكون بمقدورنا أن نشهد أركان مجتمع مدني داخل المجتمعات الشرق أوسطية.

ثالثاً، ليس ثمة دلائل مؤكدة تشير إلى تغير في النظرة الثقافية الشرق أوسطية، لا سيما في العقدين الماضيين. فالسياسة في الشرق الأوسط محكومة بالتطابق أكثر فأكثر مع التقاليد والأعراف الإسلامية. إن النظرة الشرق أوسطية إلى العالم عموماً تختلف عن غيرها في شتى بقاع الأرض. وهنا لا بد من القول إن ما نشهده مؤخراً من تمسك بالتقاليد والأعراف قد قلّل من احتمال تحقيق مجتمع مدني أكثر من ذي قبل، على الرغم من أنه يمكن الاستدلال على أن الثقافة الشرق أوسطية لها ثلاثة اتجاهات: محليّ وإسلامي وغربي. وعلى الرغم من أن الاتجاهين الأوّلين أهم بكثير من الاتجاه الغربي، فإن الاتجاه الأخير مرتبط بسلوكيات المواطن الشرق أوسطي الاقتصادية أكثر من سلوكياته الاجتماعية والثقافية والسياسية. ربما هناك توضيح بسيط لهذه التجربة الفاصلة.

ليس ضرورياً أن تسهم العوامل الاقتصادية، وخصوصاً الجانب الاستهلاكي منها، في إرباك المسلكيات الاجتماعية. أما في الحقل السياسي، فإن الأسس الثقافية للوجود السياسي تتعزز على الدوام نتيجة منطق أمن النظام. وفي ظل انعدام الأمن القومي وتحكّم مبدأ أمن النظام بترسيم نهج الثقافة السياسية للمجتمع، فإن احتمال حدوث تغير في الساحة الثقافية يبدو ضئيلاً. كما يبدو أن الحكام في الواقع يتخذون من الدين أداة توجيهية للحفاظ على كيانهم ومشروعيتهم. وعلى الرغم من أن المفكرين والمثقفين في المجتمعات الشرق أوسطية قد ينشطون في سبيل إصلاح أنظمتهم الاجتماعية، فإن الرموز الحاكمة والقوى الشعبية لديها معتقدات وأولويات مختلفة تماماً، وبالتالي فإن ثمة قوى وعوامل مؤثرة من شأنها إرباك الأوضاع في سائر أنحاء المنطقة. وهنا - يقول الكاتب - لا أرغب في صوغ بيان سلوكي. فأنا أؤمن بأن الثقافة المسيطرة في الشرق الأوسط حالياً تختلف بهيكليتها عن ثقافة المجتمع المدني.

إن مفهوم العقلانية هو الذي يمهّد لتحقّق مجتمع مدني، وسيؤدي تقبّل هذا المفهوم تالياً إلى بلورة تركيبة اجتماعية يسهم فيها المفهوم نفسه في تحديد النسبية وتنظيم أسس العلاقة بين الحكومة والمجتمع. وإذا لم تُفرض قيود على النشاطات في بلدٍ ما، وأُفسح المجال لعقد اجتماعات حرّة وإبداء آراء سياسية مختلفة، فهذا يعني أن يستشعر مثل هذا البلد باستقرار موقعه وسياساته، فضلاً عن أن مثل هذه النظرة الحكومية ربما تثبت أن مشروعيتها ليست معرّضة لأي تهديد جدّي، وأنها قادرة على استقطاب تأييد شعبي كامل لها. أما الأنظمة السياسية التي تخضع لحكم الفرد، فليس بمقدورها أن تقر حرية العلاقات الاجتماعية. إن العقلانية السياسية التي تضفي مشروعية على المؤسسات الحكومية، وكذلك احتواء القدرة واعتبار أن أمن النظام من الأمن القومي؛ كلها دلالات واضحة على النضوج السياسي الذي يمكنه أن يقود العلاقات بين الحكومة والمجتمع نحو الأمثل. وفي البحث المتعلق بأسباب انعدام العقلانية السياسية في الشرق الأوسط، يمكن أن نطرح وجود تركيبة من المعتقدات الثقافية والاجتماعية التي لا تقول بأهمية محاسبة الحكومة على سلوكياتها، ولم تفكر قط في مسؤولياتها، ولا تنظر إليها على أنها جزء منها، بل تعتبرها مؤسسة تفوق المجتمع شأناً. وهنا لا بد من التأكيد أن ثمة عقلانية خاصة في موضوع المجتمع المدني يأتي في قاعدة هيكليتها مفهوم النزعة الفردية. ويمكن مقارنة النزعة الفردية الغربية بما يماثلها داخل المجتمعات الشرق أوسطية. إن مفهوم الحكومة والمواطنة المنسجم مع العقلانية، يوجب إجراء دراسة دقيقة للوسائل القانونية والحقوقية ومعنى النزعة الفردية. لقد ساهمت الأنظمة الاقتصادية الحديثة في تجديد تركيبة المجتمع والكيان السياسي، لكن البحث المتعلق بعناصر الإلتزام الفردي والحكومي بحاجة أيضاً إلى مجتمع مدني. فالمجتمع المدني يبحث في قضايا عدة، كالحقوق والحرية والهوية الفردية والجماعية، لأنه يقوم على أساس العقل والتدبير والنظرة الجديدة للتركيبة الاجتماعية. وفي المجتمع المدني لا مكان لتأثير الأحاسيس والاضطرابات الآنية في العقلانية التي تبقى سلطتها سائدة. أضف إلى ذلك أن الإخلاص ينصبّ على مفاهيم فاعلة وعلى الحرية والعلاقات المتبادلة والشعور بالمسؤولية. أما في ثقافة الشرق الأوسط، فإن إخلاص الفرد يكون لفرد مثله وقبيلته وطبقته الاجتماعية وحكومته أو لفرد آخر. إن العقلانية مرتبطة بالعقل والتدبير. والتجربة الغربية في هذا المجال طويلة وشاقّة نسبياً. وهي قائمة على المفهوم الايجابي للنزعة الفردية وأنماط المدنية والنزعة التجديدية في إطار اقتصادي متين.

في الحقيقة، إن المجتمع المدني هو نتاج محادثات حرّة بين الحكومة والمؤسسات الاجتماعية المستقلة. كما أن المجتمع المدني لن يتحقق ويتطور إلا عندما تسود معادلة أن أمن النظام من الأمن القومي، وعندما لا تشكل الروابط المستقلة تهديداً لمشروعية الدولة وقوتها.

ولكن لتحقيق ذلك نحن بحاجة إلى تطور فكري ومفهوم أكثر تعقيداً يمكن بلوغهما قبل أي تشكل أو ظهور حر للروابط المستقلة إلى حد ما. وبناء هذا المفهوم يمكن قبوله باعتباره يصبّ في إطار العقلانية: العقلانية الثقافية، وعقلانية القوى السياسية النخبوية الحالية والتالية، وعقلانية الروابط والمؤسسات الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي. وثمة احتمال أن يكون وجود قوى خاصة في تركيبة اجتماعية معيّنة ضرورياً لتبلور الفكر ونشوء علاقات عقلائية. في التجربة الأوروبية ساهم المنطق الاقتصادي والضغط من أجل تنمية الاستعدادات ونشر الاطمئنان في تنمية سلوكيات معقولة، ومهّد لأسس نظام اجتماعي معقول، فيما لم يتحين الشرق الأوسط مثل هذه الفرص،ولم يستغل مثل هذه القوى التاريخية.

إن الروح الإنسانية والنزعة الفردية كانتا من العوامل الثقافية القوية التي أوجدت وجهة النظر الأوروبية المنظمة تجاه الحياة، والتي استطاعت من خلالها أن تطور مقومات ومستلزمات العمل. وكان لفاعلية ونشاط القطاع العام والقطاع الخاص المسؤول عن حفظ القوى الحركية الأثر البالغ في عقلنة الحياة. وفي إطار كهذا حقق الجميع المكاسب. فالفرد تمتع بحرية أكبر واستطاع الإعتماد على قدراته للانطلاق في الحركة الاجتماعية، والشركات استطاعت مواصلة حركتها وإبداعاتها من خلال الاعتماد على النهج الفكري المنظم ومسلكية المواطن المنظمة، وذلك لصالح مستوى الإنتاج لديها، وكذلك الأوجه الحقوقية القانونية الضرورية لحفظ التنوع.

إن منطقة الشرق الأوسط بدولها العربية وإيران وتركيا، لم تستطع خلال مسيرتها التاريخية، أن توجد بنية طبقية منفصلة من شأنها أن تدعم ثرواتها الطائلة وتفعّل حكوماتها. فالأزمات المتلاحقة، والمجتمعات المتفككة إلى فئات، والأجهزة الحكومية المشتتة، والإستغلال الخارجي، أي الأجنبي، للثروات والسياسات المحلية، والعولمة التدريجية؛ كلها عوامل حالت دون بلوغ العقلانية. وعلى الرغم من توافق الأدبيات الإسلامية مع التطور العلمي، لم ينجح أنصار الفكر الديني في مجال عرض المشروعات التي كان يمكن توسيعها على أساس العقلانية باعتبارها حركة عالمية. فالعقلانية بحكم كونها أساس تعيين السبل المؤثرة لبلوغ الأهداف التكاملية، تستلزم اتفاقاً في وجهات النظر الفلسفية بين المجموعات السياسية والايديولوجية النافذة في كل المجتمعات. إن منطقة الشرق الأوسط التي أكثر ما يشغلها هي القضايا الأمنية بحكم كونها تخضع لنفوذ أنظمة يقلقها الجانب الأمني، لم تكن قادرة على تقوية وتعزيز أسس التوافق والانسجام. إن القدرة لدى الطبقات والشرائح الواعية لم تأت من طريق الاستثمار. كما أن العقلانية تتمتع بمكانة أسمى من الأمن، لكنها، أي العقلانية، لم تحظ في هذا الاطار بفرصة للنمو التكاملي. لقد ساهمت الصراعات العربية - الإسرائيلية في النصف الثاني من القرن العشرين في تأخير انطلاق حركة المجتمع المدني، على الأقل في العالم

العربي، لأن انعدام الحلول (لهذه الصراعات) أدى إلى تقدم المصالح الأمنية على النمو الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، وخلافاً للمكانة السياسية والاجتماعية في دول شرق آسيا التي نجم عنها توافق سريع للأداء وانطلاق منظّم ومتنامٍ للعقلانية الاقتصادية والإدارية، فإن تاريخ الشرق الأوسط، وخاصة في عصر النزعة التجديدية في النصف الثاني من القرن العشرين، مشبع بسلسلة من العوامل المؤثرة سلباً في هذا المجال، كثقل الحركة وعدم الدينامية والتشتت والمعرفة الناقصة لقضايا العالم السياسية وعدم الواقعية.

ولتبيان أسباب ثقل الحركة في التركيبات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية العقلائية، ضمّت هذه المقالة ثلاثة جوانب تحليلية عنونت على الشكل الآتي:

أ ـ الفكر الشرق أوسطي.

ب ـ المفهوم الشرق أوسطي للحكومة.

ج ـ النمط الشرق أوسطي في العلاقات الاجتماعية المتبادلة.

ويبحث صاحب المقالة هذه الجوانب الثلاثة على أنها عوامل تشكل مجتمعة شبكة تناقض المجتمع المدني. فالمشاكل المتعلقة بهذه النقاط تعتبر عقبات مهمة في مجال علم النفس وعلم الاجتماع تعترض سبيل تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وقد هدفنا من خلال هذه المقالة إلى تبيان الشروط الأساسية والضرورية لنضوج الدولة، وهي العقلانية السياسية والفاعلية الاقتصادية اللتان ستؤديان بدورهما إلى ظهور مؤسسة اجتماعية مستقلة. وقبل الخوض في الجوانب الثلاثة الآنفة الذكر جرى تعريف للمجتمع المدني على الشكل الآتي:

يُطلق عنوان المجتمع المدني على مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الاقتصاد والدولة. وهو يؤثر في الأجواء الحميمة (لا سيما الأسرة) وأجواء التجمعات (لا سيما التجمعات التطوعية) والحركات الاجتماعية وسائر العلاقات العامة. والمجتمع المدني الحديث يتحقق من خلال التعبئة الذاتية والعمل الذاتي. ويتعمم مفهوم المجتمع المدني من خلال سلسلة من القوانين، خاصة المتعلقة منها بالحقوق الفكرية التي تساوي بين أوجه التباين الاجتماعي، في حين أن الأبعاد المختلفة والمؤسساتية يمكن أن تكون كل منها قائمة بشكل منفصل عن الأخرى. إن العمل المستقل والمؤسساتي كلاهما ضروري على المدى الطويل لتشكيل مجتمع مدني.

كما تبين من خلال التعريف السابق للمجتمع المدني، فإن التمحور حول القوانين والعمل المؤسساتي والعمل المستقل والروابط الاجتماعية؛ كلّها دلائل تشير إلى أهمية العلاقات المتبادلة الواعية بين الأفراد من جهة، وبين الأفراد والحكومات من جهة أخرى. من هنا يأتي جواز طرح فرضيات خاصة حول الفردية والتركيبة السياسية والاجتماعية. وفي جانب آخر

من مقالته، يأتي الكاتب بدلالات على أن العقلانية الفكرية وعقلانية المسلكية الحكومية (وكذلك مفهوم رجال الدولة للمواطنة) وعقلانية العلاقات الاجتماعية المتبادلة ضرورية لقيام مجتمع مدني متكامل، وهي على ما يبدو عقبات تعترض سبيل الهيكليات والتركيبات في الشرق الأوسط.

## الفكر الشرق أوسطي

يبدو الفكر في هذه المنطقة ملحقاً بأحد عنصرين: حكومة إستبدادية أو تعاليم دينية ذات بعد واحد. وهنا سؤال يطرح نفسه: ممّ يتشكل الفكر الشرق أوسطي؟

إن شعوب هذه المنطقة، وبسبب الهزائم المتكررة للحكومات على مدى قرون عدة، تميل كلياً إلى اعتبار الحياة لعبة حظ. والحق أن الفرد لا خيار آخر أمامه، وقدره أن يعيش معاناة دائمة بسبب الأوضاع السلبية والمشاكل المستعصية، بمعنى أنه يعيش حياة وهمية لا واقعية. فالمحيط الاجتماعي تسوده مؤامرات دولية يدبّرها الأعداء للتسلل إلى هذا المحيط وإفساد حياة الناس، ولا وجود لأحد تقريباً يمكن الاعتماد عليه، ولا وجود لقاعدة يمكن من خلالها التكهن بسير الأمور؛ إن حياة الشعوب في الشرق الأوسط لديها إلى حدّ ما خصوصية انغزالية. ولما كان القليل من أفراد المؤسسات الدينية يلمون بالعلوم والمناهج العلمية، فإن نشاطاتهم الاجتماعية وإرشاداتهم تركّز بشكل كامل تقريباً على دنيا الآخرة وتهميش الأمور الدنيوية، على أن نظرة دينية ذات بعد واحد كهذه تؤسس لثقافة ذاتية محضة. وهنا تمكن الإشارة إلى التباين في وجهات نظر البروتستانت والكاثوليك و(البيوريتيين) وتفسيراتهم المختلفة بشأن الأمور الدنيوية. وهنا لا حاجة إلى التأكيد على التأثير القوي للعوامل المحيطة بتشكّل شخصية الفرد وماهيته. بينما نرى أن بمقدور الإسلام أن يكون مصدر إلهام لتحقيق الأهداف العلمية والمدنية. فالتعاليم والثقافة ذات البعد الواحد وغير الدنيوية في دنيا المسلمين كانت بمثابة عقبات على طريق بناء الدول. والمهم هنا هو ألا يكون الفكر الشرق أوسطي الذي حافظ على نمطية معينة نتيجة توالي الثقافات عليه على مر التاريخ، قابلاً لاستيعاب الأهداف المتعلقة بأوضاع المجتمع المدني.

## المفهوم الشرق أوسطي للحكومة

إن الظاهرة الثانية التي تعيق الحركة باتجاه اكتساب الشروط المؤاتية لتحقيق مجتمع مدني، هي تبعية المواطن للحكومة، والسائدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. فالنظرة المكتسبة التي تسود قطاعات مهمة من الشرق الأوسط، قد تكون مصدر مثل هذه التبعية المسلكية، في حين أن كل تحدٍّ لبلوغ السلطة يعتبر سعياً لبلوغ أهداف مادية. وتأتي الرابطات لتتشكل بهدف إجراء تغيير في مسألة ما أو تحسين الحقوق القانونية لمجموعة ما أو بطلب لتنفيذ قانون ما؛ كل ذلك يتطلب نظرة جدية إلى الحياة ونسبية قدرة الدولة وصلابتها. ناهيك

عن أن الطبقات التجارية الضعيفة التي كان لها دور مؤثر في تغيير منهجية الحكومات في الغرب، لم تكن ذات مقدرة اقتصادية لإحداث أي تغيير في الشرق الأوسط. فالمجموعات التجارية بشكل عام ليست بحاجة إلى جهاز حكومي متطور أو مجتمعات يسودها النظام والانسجام، بل ربما كان حجم الطلب المتنامي على الأسواق الاستهلاكية كافياً لتحقيق نسب مقبولة ومستمرة من المداخيل. إن الشركات التجارية في الشرق الأوسط، وقبل استثمار عامل النفط وما بعده إلى حدٍّ ما، كانت تفرض هيمنتها على الحياة الاقتصادية في المنطقة. وكانت هذه الشركات التجارية عموماً توازي بين قدرتها وقدرة الحكومات، وتستطيع أن تتخذ لنفسها أي شكل تفرضه عليها المقتضيات. وبعد أعوام من استثمار مصادر الطاقة النفطية، وبسبب قدرة الحكومات على توزيع المداخيل واستغلالها المتزايد لمصادر هذه الطاقة، راحت الشركات التجارية تسعى أكثر من ذي قبل إلى إيجاد توافق بين توجهاتها والسياسات الحكومية. وفي هذا الاطار، فإن وجود قطاع خاص ضعيف أو عدم وجوده وفّر للحكومات آليات وفرصاً ثمنية للتحرك والعمل. ومن هنا راحت تطرح مسألة ارتهان الوضع الاقتصادي بتنامي روح التبعية لها. أما البعد الآخر الذي يضاعف من روح التبعية لمنهجية الحكومة، فهو المسألة الأمنية. ففي حين أن مسؤولية الأمن القومي لم تدخل بعد في إطار العمل المؤسساتي، فإن أمن النظام أو أمن من يتربع على سدة السلطة في النظام أولى وأهم من الأمن القومي، علماً أن كل أبعاد الأمن تتركز في حكومة أو فرد أو أسرة أو مجموعة صغيرة. وتعتبر الحكومات أن الشجاعة والطاقات الفردية تشكل تهديداً للأمن. ويمكن النمو الاقتصادي أو ركوده أن يؤدي دوراً مؤثراً في هذه الظروف النفسية، وبالتالي فإن ماهية الحكومة، وكذلك تصوّر الرأي العام الثابت لها، يعزّزان من هيمنة الحكومة على الجو العام، ويطلق يدها مستقبلاً في تمرير سياساتها بشكل مستقل. وعلى الرغم من ملاحظة بعض التحولات الظاهرية في العديد من بلدان الشرق الأوسط، فإن المنهجية الأقوى لا زالت تتحدث عن هيمنة الحكومات.

## الأنماط الشرق أوسطية للعلاقات الاجتماعية المتبادلة

العنصر الثالث الذي يحول دون انتشار مبادئ المجتمع المدني وتناميها مؤسساتياً، هو نظرة الناس إلى التجمعات والأعمال الجماعية في هذه المنطقة - الشرق الأوسط. فالشعوب الشرق أوسطية سرعان ما يفرض بعضها على بعض نوعاً من القيود في المجالات القبلية والوطنية والايديولوجية والاجتماعية والسياسية، وما إلى ذلك. ويعاني الأفراد في هذه المنطقة كثيراً من طريقة التعامل في ما بينهم بشكل حرّ ومستقل عن القيود. إن شعوب الشرق الأوسط مترددة دائماً في إقامة أي علاقة فيما بينها تضمن لها تحقيق أهدافها المشتركة. وبسبب منهجية الحكومات المستبدة كانت معتقدات الأفراد تميل دائماً نحو التذبذب والتبعية

المطلقة للوضع المحيط بهم، ومن الصعب جداً عليهم تالياً الاعتماد على الآخرين، وخاصة عندما تطرح مسألة الهوية والأهداف المشتركة. إن التصورات الشرق أوسطية لكينونة المجتمع ترزح وبشدة تحت تأثير الأحاسيس والايديولوجيات. كما أن الهيكليات الثقافية القائمة على أسس مختلف المعتقدات والمصالح والأساليب تخضع بدورها للكثير من سوء الظن في الشرق الأوسط.

كيف يمكن لمجتمع أن يبني روابط ومؤسسات على أساس مجموعة من المعتقدات والأهداف، في حين أن الثقة والقدرة على الاعتماد تبدوان شبه معدومة. وبسبب انعدام الثبات السياسي في الشرق الأوسط تطفو إلى السطح القضايا الاجتماعية؛ ولكل قضية تقريباً بعد سياسي. وبينما نرى في المجتمع المدني أن الاقتدار ناجم عن دور الفرد ومنهجيته وقدرته وخصوصياته، نلحظ في الشرق الأوسط أن الاقتدار ملحق بالقدرة. فالنشاط في هذه المنطقة ليس حصيلة العمل الشاق والسعي، بل هو نتيجة الروابط والإدراك السياسي. إن الأفراد والمؤسسات المستقلة في المنطقة ينظر إليها بشيء من سوء الظن، ومن الشروط الضرورية لقيام مجتمع مدني وجود مجتمع متّحد بتركيبات ومعتقدات راسخة، ذلك أن ضعف المعتقدات وذهنية الولاء من شأنهما أن يعرقلا تشكّل أي مؤسسة وثباتها. وفي مثل هذه الظروف، فإن الروابط الاجتماعية المتبادلة هي في أحسن حالاتها روابط مصطنعة، وهي نادراً ما تتجاوز بقوتها الأسرة أو القبيلة. إن التأخير في تشكيل حكومات وطنية في الشرق الأوسط ربما يكون دليلاً أساسياً على رواج مسألة الولاءات الجانبية. إن الأنماط الفكرية المتضادة والمختلفة في الشرق الأوسط قد أوجدت صعوبات حقيقية وجمّة أمام ظهور أي تجمّع مستقل مهم وهادف.

## إستنتاجات

إن ما هدفت إليه هذه المقالة هو تبيان الخطوات غير المجدية على طريق تشكيل مجتمع مدني في الشرق الأوسط. وقد تناول الكاتب في هذه الدراسة منطقة الشرق الأوسط باعتبارها كلاً واحداً لا يتجزأ. وعلى الرغم من احتمال وجود بعض المجموعات المتفرقة التي تضم أفراداً من المهنيين والمثقفين، والتي لم تتأثر بالميول والانتماءات التي وردت في المقالة، فإن أغلبية المجتمعات الشرق أوسطية تعيش وفق سنن ومعتقدات تتعارض بالكامل ومبادئ المجتمع المدني. وربما كان أغلب الناس يشغله همّ تحسين ظروفه الاقتصادية أكثر من مفاهيم أخرى كالمشاركة السياسية ومسؤولية الدولة وانتقال السلطة والروابط الاجتماعية المستقلة وما شابه ذلك.

إن النقطة - يقول الكاتب - التي سعيت إلى توضيحها، هي أن التوصل إلى مجتمع مدني يستلزم تكامل قواعد ثقافية خاصة يحول عدم وجودها دون توافر الشروط لانبثاق مجتمع مدني.

إن الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته أوروبا في القرن الثامن عشر، أدى إلى انخفاض سلطة الحكومات في كل القارة الأوروبية، إضافة إلى أن الالتزام الكبير الذي أبدته المجموعات الاقتصادية والاجتماعية، ساهم في تسريع عملية حكم القانون وتحمل المسؤولية.

من هنا برزت ظروف التوجّه المدني في العلاقات بين الدولة والمجتمع؛ ومثل هذه الظروف كانت ولا تزال بعيدة من المنطقة. ويضيف الكاتب أنه يؤمن بأن التوصل إلى مجتمع مدني يتطلب التزاماً راسخاً ومتنامياً أكثر من تركيبة المعتقدات وإعادة بناء البنية الاقتصادية. فالمجتمعات الشرق أوسطية لم تكن بنسيجها الاجتماعي والسياسي المحلي قادرة على خلق قوى تتمتع بالقدر الكافي من المقدرة على تغيير نمط العلاقات التي تربط بينها كمجتمعات وبين حكوماتها.

وفي الختام ـ يقول الكاتب ـ لا يسعني إلا أن أؤكد ضرورة وجود قوة اقتصادية أو سياسية ذاتية قادرة لتذليل العقبات الثقافية في الشرق الأوسط.

د. انطوان مسرّه*

# الدين والسياسة في المجتمعات العربية والاسلامية

## معضلة رسم الحدود: لبنان ومصر والاردن

بعيدًا من الايديولوجيات والعقائد والمقاربات التقليدية في الفصل بين الدين والدولة او دمجهما، ما هو واقع التجربة المعاشة في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة؟ الدراسة الميدانية حول اشكال احتواء النزاعات المسيّسة دينيًا هي المدخل لسد فراغ نظري وعملي حول الموضوع.

هل اصبحت الاديان اليوم في العالم وفي استغلالها السياسي مجالات سائبة ودون ضوابط يقتحمها المتنافسون السياسيون ورجال الدين الطامعون في السلطة؟ تشمل الظاهرة اكثر بلدان العالم، وبشكل اكثر حدة المنطقة العربية، مهد الاديان الكبرى.

النظرية العلمانية الغربية في ازمة، والعالم العربي يبحث في اجواء تعصب واصوليات عن نموذج عملي لاحتواء النزاعات المسيسة دينيًا. ما تعيشه اكثر المجتمعات في العلاقة بين الدين والسياسة هو مختبر قد يكون مؤلماً في بعض مظاهره، لكن دراسته دون اطر ذهنية مسبقة هي بالغة الفائدة لاستخلاص نموذج عربي في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة.

تعاني الانظمة العربية والاسلامية أموراً، منها انتشار تيارات تعصب واستغلال الدين في التنافس السياسي، وبشكل عام مجال ديني سائب يخترقه سياسيون ورجال دين للتعبئة السياسية. كيف تنتظم العلاقة بين الدين والسياسة؟ ما هي النماذج العملية في البلدان العربية التي يمكن اعتبارها مدخلاً لدراسة تنظيم الدولة للمجال الديني؟

الحالات الأبرز في المنطقة هي حالات مصر والأردن ولبنان وإيران. إنّ لمصر ولبنان، بسبب وضعهما السكاني (الانفجار السكاني بالنسبة لمصر، والتعددية الدينية بالنسبة الى

* أستاذ في كلية الإعلام وكلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية.

لبنان)، وبسبب تجربتهما الديموقراطية في اطار تعددية حزبية، دورًا في صوغ تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة في الانظمة العربية والاسلامية المعاصرة. ولإيران، من خلال تجربتها خلال الثورة وبعدها، ومن خلال تراثها الديني دور في صوغ نموذج في تنظيم العلاقة وانتظامها بين الدين والسياسة.

ان الباحثين العرب في قضية العلاقة بين الدين والسياسة هم أسرى، إما نموذج يسمونه اوروبيًا في الفصل بين الدين والدولة، وإما نموذج ديني معاكس يعتبرونه اسلاميًا. ليس النموذج الاول اوروبيًا، بل على الاصح فرنسي نابع من ايديولوجية الثورة الفرنسية او من تفسير مجتزأ لقول المسيح: «**اعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله**». اما النموذج الثاني فلم يدرس بعد بواقعية لا في التاريخ العربي ولا في الممارسة السياسية. ان التجربة المعاشة، وخصوصا الدراسة المقارنة لحالات متعددة ولفعالية مختلف السبل هي التي تسمح باستخلاص نموذج عربي يخرج التنظير العربي المعاصر، والاسلامي عمومًا، من أسره واغترابه، ويغني الدراسات المقارنة على المستوى الدولي.

تختلف الاديان في عقائدها، ولكنها تجابه كلها دون استثناء جدلية استغلال الدين في التنافس السياسي. وهي المعضلة التي تشكل المنطلق لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة. يطمس توقف الباحثين على مستوى العقائد المشكلة الاساس في احتواء النزاعات المسيسة دينيًا. وتصيب هذه المسألة كل المجتمعات. انها تتخذ ابعادًا اكثر خطورة في العالم العربي، حيث نشأت الاديان السماوية الكبرى. ان التحول عن هذا الغنى نحو تسويد الدين الواحد أو كيانات طائفية هو مناقض للمسار التاريخي العربي والاسلامي عامة في تنظيم العلاقة على اسس براغماتية فاعلة وغير منافية للحرية.

هناك اجماع بين المفكرين على رفض السلطة الدينية، على اعتبار انها خارجة عن مفاهيم القرآن. ولكن ما هي المؤسسات التي تحول دون الاحتكام الى الشارع وتنظم الفصل الوظيفي بين الاختصاصات والسلطات وتلملم المصالح وتحتوي النزاعات؟ لقد تحول الدين سياسيًا وعمليًا، وبسبب فقدان الضوابط في بعض المجتمعات العربية، خصوصا تلك التي تتمتع بدرجة من الديموقراطية، الى مجال سائب (No man's land) يخترقه رجال الدين ورجال السياسة الطامعون في السلطة والباحثون عن شرعية ذات مصدر الهي غير قابلة للنقد.

يفتقر العالم العربي الى نموذج في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، على الرغم من غنى التجربة العربية التاريخية والمعاصرة. يظهر الفراغ في تأرجح المنظرين ضمن العموميات المعروفة في الدين والدولة والشريعة والعلمانية... تسمح الدراسة الميدانية، وخصوصًا

دراسة حالات، باستخلاص نموذج يشكل اطارًا في التنظير كما في العمل السياسي المنظم.

انطلقت الجدلية في الغرب من السياسة لضبط الفصل الوظيفي بين الهيئات الدينية والسلطات السياسية التنفيذية. يجب ان تنطلق الجدلية في العالم العربي من الدين لحمايته من التسييس والحفاظ على جوهره تجاه التنافس السياسي.

## تشابه الأديان: التسييس والمأسسة وحتمية التنظيم

تظهر الملاحظة المباشرة التي هي المنهج الاول في العلوم الاجتماعية، ان كل الاديان متشابهة تجاه جوهر السياسة، على خلاف ما يرد في الكتب اللاهوتية او الشرعية حول تباين هذا الدين عن ذاك. يظهر للباحث الميداني في العلاقة بين الدين والسياسة ان هذا التشابه يشمل ثلاثة امور لها ارتباط بالسياسة:

**أـ كل الأديان معرضة للتسييس أو الاستغلال السياسي في حال توافر حد أدنى من الديموقراطية:** كل الاديان دون استثناء مرغمة على ايجاد اطر تحول دون الاستغلال المولد لنزاعات غير قابلة للتسوية كالشؤون الاخرى. ان الذين يذكرون قول المسيح: «اعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله» يغفلون مقدمة النص التي هي اساس المعضلة. جاء في المقدمة:

«ان الفريسيين ارسلوا اليه جواسيس يراؤون انهم صدِّيقون لكي يأخذوه بكلمة فيسلموه الى سلطة الوالي، فسألوه قائلين: «يا معلم ايجوز لنا ان ندفع الجزية لقيصر أم لا؟ واذ ادرك مكرهم، قال لهم: أرَوني دينارًا ـ لمن هذه الصورة وهذه الكتابة؟ قالوا: لقيصر. قال لهم: ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله. فلم يستطيعوا ان يأخذوا عليه شيئًا في هذا الكلام امام الشعب، بل دهشوا من جوابه ولزموا الصمت» (لوقا، ٢٠,٢٠ـ٢٦، متى ٢٢,١٥ـ٢٢، مرقص ١٢,١٣ـ١٧).

لم يجب المسيح عن السؤال ـ الحيلة. كل المعضلة في عبارة «ما»: لم يحدد المسيح ما هو لقيصر وما هو لله، لأن في ذلك مأساة الانسان في التوفيق وايجاد الضوابط. والمسيح نفسه، من الناحية البشرية، حكم عليه بالموت لاسباب سياسية لأنه في حياته العامة، اصبح يهدد السلطات القائمة على الرغم من تكراره ان مملكته ليست من هذا العالم، وعلى الرغم من عدم ادلائه حتى تلميحًا بأي نقد تجاه السلطات السياسية او سعيه الى منافسة هذه السلطات. اما نبي الاسلام فكان قائدًا دينيًا وسياسيًا، سعيًا للتوفيق بين الديني والدنيوي. تجنب بذلك المأساة البشرية في التوفيق. ولكن المعضلة قائمة وشاملة بعده، إذ انه خاتم.

ليس في نص الانجيل فصل بالمعنى المتداول، بل مشكلة استغلال الدين في السياسة او متاجرة قيصر بالله. في مجال آخر طرد المسيح التجار من الهيكل، مؤكدًا عدم المتاجرة

بالاديان. يفترض الحؤول دون الاستغلال والمتاجرة فصلا وظيفيًا بين الهيئات الدينية والدنيوية، لا «فصل» الدين عن الدولة. تكمن المعضلة في حماية الدين من السياسيين ومن رجال الدين الطامعين في السلطة.

كما في تجار الهيكل في الانجيل، يطالع القارئ المصري في صحفه اليومية تحقيقات حول الباعة الذين يتسللون حتى الى المساجد(١) واسوار جامع ابن طولون التي تحولت الى مرعى للاغنام ومدفن الحيوانات النافقة(٢)، وتعرض ساحة ميدان مسجد العارف بالله بمدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ لتعد صارخ من الباعة الجائلين بعربات اليد وتجار الفاكهة والخضروات(٣) ولصوص مساجد الغربية(٤).

تشمل تاليًا مسألة استغلال الدين بواسطة التحايل المصلحي والسياسي كل الاديان ما دامت السياسة سياسة والبشر يتنافسون سياسيًا. كل طرح آخر للجدلية فيه شيء من الالحاد أو عدم الواقعية. تظهر دراسة التاريخ الاسلامي واقعيًا ان اكثر القرارات كانت تتخذ لاسباب تتعلق بمنطق الدولة، ولكنها تنسب الى الدين لتبريرها أو استغلالها. يبحث بعض المؤلفين المصريين في تطبيق الشريعة الاسلامية أو في العلمانية. ويبحث آخرون عن صيغة يسمونها توفيقية، بينما يستحيل «التوفيق» في امور دينية جوهرية. ليس البحث في تقنين وتنظيم وضبط العلاقة بحثًا توفيقيًا، بل بحثًا اساسيًا من منطلق الواقع السياسي وضرورة احتواء النزاعات وحماية الدين من السياسيين ورجال الدين الطامعين في السلطة.

أغفلت دراسة التمييز بين الديني والدنيوي من زاوية الفلسفة السياسية أو الحق العام، موضوع استغلال النخبة السياسية للدين في التنافس السياسي. من هذا المنطلق يقتضي عدم المبالغة في تنظير التمييز بين الديني والدنيوي باغفال الدافع الاصلي اليه. من هنا أيضًا ضرورة وضع نظرية عامة للتسييس واجراء تحاليل عملية لممارسته لانه ينتشر اليوم بفضل عوامل متعددة، منها وسائل الاتصال الجماعية، ولانه عامل نزاع وعنف في المجتمعات.

انطلاقًا من التمييز بين السياسة والتسيّس Politisation والتسييس Politification، يمكن تحديد التسييس بأنه مناورة تهدف الى استغلال القدرة النزاعية للسياسة بشأن الفوارق الاساسية في المجتمع، لا لمعالجة هذه الفوارق أو احتوائها، بل للتنافس بين النخب، وذلك بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية الخاص والعام وعلى عامل المظهرية في الانظمة التي تسمح بحرية التنافس السياسي بين النخب. لكل موضوع مطروح سياسيًا ناحيتان: ناحية سياسية ذات طابع زراعي أو صناعي أو اقتصادي أو تربوي أو غيره، وناحية تسييسية يجب معالجتها كوسيلة تكتيكية في التنافس والتعبئة.

ما هي المواضيع القابلة للتسييس؟ من هم القادرون على التسييس؟ ما هي وسائل

التسييس ومفاعيله؟ وكيف يمكن الحد منه؟ القادرون على التسييس هم النخبة القممية، اي الاقطاب الذين يتمتعون عمليًا بالحصانة الجزائية. يستغلون المظهرية الملازمة لجوهر السياسة، بمعنى انهم يدافعون عن غاية معلنة لهدف غير معلن، مرتكزين على عنصر الاخفاء. ينجح التسييس بفضل الالتباس: يقوم الواحد بالجدل متلبسًا بالدين، بينما يجيب الآخر حول الموضوع الوضعي، مساهمًا بتصرفه هذا في اخفاء الوظيفة الكامنة للتسييس. بذلك تنحرف السياسة عن اهدافها وتصبح عامل اغتراب واحباط وسلوك عدواني، ويستمر التخلف لأن الامور تطرح للتنافس لا للمعالجة. ان الشباب بسبب قابليته الايديولوجية واستعداده للتعبئة السياسية، هو ضحية ومشارك في التسييس.

يفترض الحد من التسييس وضوحًا في الرؤيا في التعليم الجامعي وفي البحث لتجنّب معالجة موضوع تسييسي كمشكلة تقنية وضعية. لا شك ان هذا الوعي صعب في الذهنية العربية التي قد تنحو الى التحليل التوحيدي أكثر منه الى التمييز.

ان المجتمعات العربية التي تتمتع بدرجة من الديموقراطية والحريات الاعلامية، مهددة في استقرارها لا بسبب حدة الفروقات الطائفية أو اللغوية أو الاتنية فحسب، بل بسبب تسييس هذه الفروقات في التنافس السياسي والتعبئة بين النخب الاساسية أيضًا. هذا التسييس قد يظل قائمًا حتى في حال معالجة هذه الفروقات او احتوائها سياسيًا. هذه المجتمعات بحاجة الى الحد من التسييس من اجل احتواء النزاعات فيها ومن اجل استقرارها وفعاليتها. ان التسييس مرتبط ايضا بحدة التباينات في المجتمع وبدرجة تراكمها. ان التخطيط الثقافي - الاجتماعي - الاقتصادي المتوازن يعزل العامل المذهبي عن التباينات الاخرى المرادفة له فيجعله أقل استقطابا.

ان البلدان التي تعتمد الاسلام دينًا للدولة تشكو من عمل سياسي مخالف للاسلام ويقوم «باسم الاسلام». كيف يمكن في العمل السياسي، وبعيدًا من العقائد، التمييز بين سياسة اسلامية فعلاً وسياسة «باسم الاسلام»؟ لا يكفي ان تذكر الدساتير ان «الاسلام دين الدولة» بل يجب ايجاد اشكال مؤسسية تحول دون تسييس الاسلام خلافًا للاسلام.

**ب - كل الاديان تنحو الى المأسسة:** تسعى الاديان الى توطيد دعائمها ضمن مؤسسات إما لاهداف تنظيمية دينية وتبشيرية، وإما لاهداف سلطوية. ان القول انه لا يوجد في الاسلام «سلطة» دينية أو كنسية أو اكليروس هو قول عقائدي يتجاهل الواقع المعاش. عندما يتساءل فهمي هويدي: «من يفتينا وكيف؟»، فهذا يعبّر عن خطورة الانفلاش والفوضى في الاجتهاد وفي التأويل اذا افتقر الدين الى مؤسسات (وان كانت مجرد مؤسسات بحثية أو فكرية) تتمتع بدرجة من الشرعية الاجتماعية. وعندما يسعى ائمة المساجد والقراء والوعاظ والمأذونون

الشرعيون في مصر منذ عام ١٩٧٧ لانشاء نقابات خاصة بكل منهم لاهداف لها مبرراتها [٦]، فهذا يعني ايضا ان الاديان متشابهة في توجهاتها (التي تختلف شكلاً) نحو المأسسة. ان لم يكن في الاسلام اكليروس، فانه من المحتم الاقرار باختصاص الائمة والدعاة. في ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، حين اشتدت بعض الانتقادات تجاه رجال الدين الذين اعتبروا موالين للسلطة، قال وزير الاوقاف الدكتور محمد علي محجوب: «على الشباب ان يعرف ان الائمة والدعاة هم المتخصصون في فقه العبادات واصول الدين وقواعده. وكما ان لكل مهنة علماءها ومفكريها (...). هنا يجيء دور علماء الازهر والاوقاف معًا في تصحيح المسيرة».

ج ـ **كل الاديان بحاجة الى تنظيم علاقتها مع الدولة**: ان اختصار الاسلام بثلاثة «د»: دين ودنيا ودولة، او مجرد اعتبار «الاسلام مصدر التشريع» هو اختزال للجدلية التي لا مفر منها في تنظيم علاقة وفي رسم حدود السلطات والاختصاصات وتحديد صلاحية السياسة في اللجوء الى القوة المنظمة.

ان جدلية الديني والدنيوي هي جزء من نظرية دستورية متجددة في فصل السلطات. فكما انه ينبغي الفصل وظيفيًا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، يجب الفصل وظيفيًا بين السلطات السياسية التنفيذية والهيئات الدينية. اننا نجد اثباتًا لذلك في الحوار التالي الذي نشرته **الأهرام** ضمن تحقيق حول احداث عين شمس:

«ـ قال الرجل: سمعت من شخص مسيحي يدعى اسكندر ويعمل ميكانيكيًا حين كان يستدعي معاونه بالسب والاهانة التي وصلت لسب الدين، فتدخل احد افراد هذه الجماعات وقام بضربه (...).

ـ الشيخ ابراهيم عبد الرازق (صاحب مكتبة آدم المواجه للمسجد): أليس سب الدين خطأ يستحق العقاب؟

ـ الرجل يرد: ولكن هذا ليس من سلطتهم... هناك ولاة للامور هم المسؤولون عن هذا»[٧].

تعتبر بعض الصحف ان عام ١٩٨٨ هو عام اقتحام المساجد في مصر. بدأت سلسلة من الاقتحامات في نيسان/ ابريل ١٩٨٦ واستمرت حتى استفحلت عام ١٩٨٨. تسرد جريدة **الشعب** ١٨٠ حالة اقتحام سنة ١٩٨٨[٨]. يعدد حسنين توفيق ابراهيم ويحلل مؤشرات العنف السياسي في مصر[٩]. وفي قراءة متلفزة لبيان العلماء، شدد اكثر الفقهاء المصريين شعبية، الشيخ محمد متولي الشعراوي، على «ان الاسلام هو دين الحوار لا العنف». ونشرت **الاهرام** سلسلة مقالات خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٨٩، تحت عنوان: «الذين يريدون حكمنا»، كتب فيها عبد العزيز حمود قائلاً: «ادت ممارسات الجماعة الاسلامية داخل الجامعة والقائمة على ضرب الطلبة بدعوى تغيير المنكر ومنع الاختلاط الى

فرز تيار رافض داخل الجامعة قام لاول مرة بتنظيم مسيرات واسعة النطاق للتنديد بالتطرف والارهاب وتوزيع بيان شيخ الازهر بين الطلبة لتوضيح حكم الاسلام في اللجوء الى العنف»(١٠).

في التمييز بين الدين القائم على الايمان، والسياسة حيث يحق اللجوء الى الاكراه الملازم للسياسة، تكمن جدلية تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة. يقول عميد كلية الطب في جامعة القاهرة: «لسنا ضد الدين ولكن ضد العنف». ويجاريه الطلاب الذين يقولون: «نريد تطبيق الشريعة الاسلامية لكن بغير القوة. الفكر الاسلامي ليس ميدانًا للهواة، بل يجب ان يفسره علماء مشهود لهم بالصلاح»(١١). كشواهد في اللجوء الى الاكراه من قبل هيئات دينية أو تحت ستار الاديان، نذكر انه قام عدد من المدرسين الملتحين بمدرسة منية الاعدادية للبنات بمركز شبين القناطر في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ بالاعتداء على مدّرسة لاجبارها على ارتداء النقاب(١٢). في تحقيق حول احداث المنيا يتحدث احد المواطنين عن «تشييد مسجد في اقصى الحدود الجنينة اطلق عليه دار الخلافة ولم يكتمل بناؤه بعد. وهناك يمارسون القصاص على كل من تسول له نفسه الخروج على شرعها والبداية دائمًا: الاخوة عايزينك في المسجد»(١٣).

ان النصوص التي اعتبرت المرجعية الاساسية في مسألة العلاقة بين الدين والدولة ليست تاليًا «اعطوا لقيصر ما لقيصر...» أو «مملكتي ليست من هذا العالم» ولا بعض النصوص التي يرددها باحثون في الاسلاميات. ان النص الاساسي بالنسبة الى المسيحية هو المقدمة التي تسبق مباشرة سؤال «الجواسيس». اما بالنسبة الى الاسلام فهو مبدأ: «لا اكراه في الدين».

بما ان كل مسألة تصبح سياسية عندما ترتبط بالسلطة، فان حق اللجوء الى الاكراه على المستوى العام هو من جوهر صلاحية الدولة، بينما الدين قائم على الاقناع وعلى قيم وشرائع تتمتع السلطة السياسية التنفيذية وحدها حق تامين تطبيقها وتحديد مجالي الخاص والعام فيها.

## لبنان: معضلة رسم الحدود بين الدولة والطوائف

يظهر التحليل التجريبي للتسييس في لبنان ان كل المواضيع قابلة للتسييس المولد للعنف: القداسة (بمناسبة اعلان قداسة الاب شربل سنة ١٩٧٧)، التربية، الزراعة، الكلام السياسي المتداول، العطلة الاسبوعية، الطوابع البريدية، تاريخ بدء الدراسة في كلية، منح مساعدة مالية، المباراة المتلفزة، وحتى كرسي الاعتراف... الخبير البلجيكي فان زيلاند الذي جاء الى لبنان في الاربعينات من اجل تنظيم الاقتصاد اللبناني، اعلن بعض العجز بعد فترة من اعمال الدراسة، وقال لرياض الصلح معللاً هذا العجز: «كيف لي، دولة الرئيس، ان اعرف ان التفاح في بلادكم ماروني، والبرتقال مسلم سني، والزيتون ارثوذكسي، والتبغ شيعي، والعنب كاثوليكي؟ ولو

اخبرتني بذلك قبل مجيئي الى لبنان لما غامرت بسمعتي كخبير في هذه البلاد التي تنتسب فيها كل ثمرة الى طائفة»[١٤]. يوضح مفتي الجمهورية اللبنانية الراحل الشيخ حسن خالد المعضلة بقوله: «المشكلة في لبنان ليست مشكلة مسيحية اكليركية حتى تطرح العلمنة حلاً للمشكلة اللبنانية، بل ان المشكلة اللبنانية هي مشكلة اسلامية - مسيحية معًا، وليست في جوهرها تدخل الاسلام والمسيحية في السياسة، بل هي مشكلة عكسية تتلخص في تداخل السياسة ورجال السياسة في شؤون الدين والتحدث باسمه»[١٥]. ان القول بعدم تدخل رجال الدين في السياسة بشكل مطلق يؤدي الى تدخل رجال السياسة في الدين من اجل التعبئة بواسطة التعصب في التنافس السياسي، بينما قد يكون لرجال الدين دور فاعل في شؤون محددة لاحتواء النزاعات المتعلقة بشؤون الاديان والتفاعل الايجابي بينها. تثبت القمم الروحية المشتركة والسعي الى احيائها وعقد اجتماعاتها من السلطة المركزية فاعلية هذه القمم اذا ما تمتعت بصفة شرعية في اطار فصل وظيفي للسلطات. الخطورة في تسييس الدين هي ان العقيدة الدينية غير قابلة للتفاوض كالشؤون الاخرى المادية، فينتج عن التسييس تعصب وصراع ونزاع غير قابل للاحتواء.

تشكل ايضا خطبة العلاّمة محمد حسين فضل الله في مسجد بئر العبد، بمناسبة عاشوراء في ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣، اطارًا عمليًا ومنهجيًا لمقاربة الموضوع: «ان الفصل بين الجانب الروحي والسياسي في الاسلام هو الذي يجعل الحياة السياسية تسير في طريق الضلال (...). يوجد فرق بين الدين والطائفة (...) هناك قومية شيعية وسنية ومسيحية (...). انظروا الى أكثر هؤلاء السياسيين: أغلبهم لا يتدينون بدين المسيحية. انها ورقة يلعبون بها، والاسلام ورقة يلعبون بها. الناس بسطاء: المسيحي لا يشعر بحقد والمسلم لا يشعر بحقد»[١٦]. ويحلّل العلامة فضل الله ظاهرة محاربة الاسلام في المجتمعات العربية فيقول: «أصبحنا نفكر بعقلية استعمارية ونحن يوحى لنا انها عقلية اسلامية (...). يعيش المسلمون قضية الخلاف المذهبي، حتى ان بعض الدول العربية الاسلامية ليس لها هم في العالم الا ان تقترف مجازر اسلامية (...). تستخدم كل المؤسسات الاسلامية التي تصرف عليها من موازنة المسلمين من اجل مواجهة المسلمين (...) باسم الحفاظ على التوحيد وعلى الاسلام. هكذا نبذل الاموال وتبذل كل المواقف السياسية»[١٧].

عندما قصفت احدى الميليشيات المطار في بيروت عام ١٩٨٣، أسند ذلك الى «الله» في تصريح لأحد القياديين: «ان الله لا يريد ان يسافروا، فأوعز بالقصف. ان الله يرفض (..) ولذلك قصف المطار»[١٨]. في ٢٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣، أكد المجلس الاسلامي معارضته بعض التصريحات بشأن «الحقيقة الاسلامية وانطباقها على واقع التعايش»[١٩].

في الهند تدخلت الشرطة الهندية في ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ لمنع اعدام مسلمين دينا امام محكمتين اسلاميتين في ولايتي جامو وكشمير[٢٠]. بمناسبة الذكرى الثانية للثورة الايرانية في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨١، انتقد الامام الخميني «تدخل رجال الدين في الشؤون التي هي ليست من اختصاصهم، خصوصا في الشؤون التنفيذية»[٢١]. وحذر المفكر المصري فهمي هويدى من «تدخل الاسلام في الامور التي يجب ألا ينغمس بها»[٢٢]. وعندما ننظر الى مشاريع التقسيم الطائفي ومشاريع نشر التعصب والعنصرية، ندرك ان قضية الاستغلال السياسي للدين قضية شاملة، وانه يجب البحث في التاريخ العربي عن السبل التي اعتمدت لمنع هذا الاستغلال.

يقر النظام اللبناني بشرعية الطوائف، ولكن يرسم لها حدودًا. لم يؤد نقد هذا النظام الى الانزواء ضمن الحدود، بل الى الانفلاش والى التعدي على صلاحيات الدولة والى انتحال صفة تمثيل الطوائف، إذ ان الطوائف هي هيئات وسطية تعبر عن ولاءات مشروعة للمواطنين. فلا يمكن بناء الدولة دون الطوائف او ضد الطوائف، بل فوق الطوائف بتحديد العلاقة وتقنينها. يفترض الانسجام ايجاد ضوابط مؤسسية من خلال التجربة اللبنانية وفتح قنوات تواصل لا تحتكر فيها الطوائف العلاقة، وذلك على مستويات عدة (النظام الانتخابي، مجلس اجتماعي واقتصادي، بنية مجلس النواب، الجمعيات الثقافية على المستوى الوطني، نظام منفتح في الاحوال الشخصية...).

ان البحث خلال الازمات عن قوة ثالثة وتأليف لجان تنسيق وطوارئ وحوار واجتماعات القمم الروحية وجولات رؤساء الحكومات على رؤساء الطوائف تبين الحاجة الى مؤسسة دائمة للطوائف كهيئات دينية تكون هيئة حوار دائمة تحول دون انتحال صفة تمثيل الطوائف من زعامات الاحياء ومن الشارع وتكون تكريسًا مؤسسيًا ذا فاعلية اكبر لاجتماعات ممثلي العائلات الروحية خلال الازمات في لبنان.

يظهر البحث المقارن انه يوجد في المجتمع المتنوع قضايا طائفية وعلاقات بين الاديان والمذاهب يجب تقنينها في مؤسسة خاصة من اجل احتواء النزاعات المسيسة دينيًا والحؤول دون انتحال الصفة التمثيلية للطوائف. هنا تكمن معضلة الهيئات الوسطية بين الدولة والمواطن. لا يمكن المعالجة بتجاهل الطوائف او بالغائها، بل بشكل تكون فيه الدولة فوق الطوائف وليس ضد الطوائف.

تدخل شؤون الاحوال الشخصية حسب المادة ٩ من الدستور في هذا الاطار. لكن قضايا الاديان والمذاهب والعلاقات بينها هي اوسع من الاحوال الشخصية. لا يتوافر لهذه القضايا في لبنان قنوات لضبطها واحتواء نزاعاتها والحؤول دون تسييسها بالمتاجرة بها اسلاميًا

ومسيحيًا من السياسيين ومن رجال الدين. يمكن تحديد شؤون الاديان والمذاهب والعلاقات بينها استنادًا الى محاضر اجتماعات القمم الروحية ومجالس الملل. ان مسألة العيش المشترك في الجنوب إثر الانسحاب الاسرائيلي وقضية عودة المهجرين من مختلف الطوائف الى قراهم هي امور من صلاحيات ممثلي الهيئات الدينية والمذهبية لا من صلاحية زعماء الاحياء او التنظيمات المسلحة.

يقتضي تاليًا حصر قضايا الطوائف وعلاقاتها في مؤسسة يستلهم تنظيمها من القمم المسيحية–الاسلامية التي تجتمع خلال الازمات. ان تقنين قضايا الطوائف في هيئة مشتركة يسد فراغًا في تنظيم شؤون الطوائف واحتواء النزاعات المسيسة دينيًا. اما الوسائل التنظيمية فيمكن تلخيصها باثنين:

أ ـ **مأسسة اجتماعات القمم الروحية المشتركة التي تجتمع خلال الازمات:** ان الهدف من هذه المأسسة هو ضبط الشارع الطائفي وعملية انتحال صفة تمثيل الطوائف من الشارع. ان انظمة الاحوال الشخصية التي ترعى الطوائف وانظمة هذه الطوائف في بعض المجالات تفتقر في لبنان الى هيئة تنسيق عليا (باستثناء دور محكمة التمييز في الاحوال الشخصية) معترف بها قانونًا. يمكن ان يؤلف رؤساء الطوائف في لبنان هيئة دائمة مرتبطة بمجلس الوزراء وذات صفة استشارية في الشؤون المتعلقة بالاديان والمذاهب، ومنها قضايا الاحوال الشخصية، والتعليم في المدارس التي تديرها هيئات دينية، وحق التنقل والسكن لابناء مختلف الطوائف في كل المناطق، والخطب في اماكن العبادة، والعلاقات الروحية وارساء اسس الحوار بين الاديان وصيانة وانماء العيش المشترك في كل المجالات.

ان المؤسسات الدينية هي اقدر على معالجة امورها بشكل تقريري واحتواء نزاعاتها بدلاً من الدكاكين الطائفية، وذلك لاسباب ثلاثة:

ـ ان لرؤساء الطوائف نظرة شمولية لابناء مذاهبهم في كل لبنان، بينما ينظر السياسي الى طائفته في منطقته او حتى في الحي الذي يقطنه. ان النظرة الشمولية الى الطائفة في وضعها السكاني في كل لبنان تحتوي بذاتها على عنصر توحيد وضبط النزاعات وتسويتها.

ـ قيادات الطوائف غير مرتبطة بالعملية الانتخابية التي تحمل السياسيين على تسييس الدين للوصول الى اهداف سياسية، انها بالعكس تتمتع بصفة الثبات.

ـ ان القيادات الدينية في لبنان هي بسبب دورها ومكانتها تتمتع بدرجة اعلى من التسامح الضروري في المجتمع. يذكر في هذا المجال القمة الروحية اللبنانية المشتركة في الكويت بدعوة من «اللجنة العربية السياسية للاتصال والمساعي الحميدة للبنان» بين ٢٠ و ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩. يوجد في بلجيكا وماليزيا مؤسسات من هذا النوع ذات صلاحيات دائمة للنظر

في العلاقات بين الاديان والمذاهب. اوجدت بعض الدساتير (بلجيكا وافريقيا الجنوبية وقبرص...)، مجموعة قضايا تعتبر «قضايا ذات طابع شخصي» او «مرتبطة بشؤون السود» او «الطوائف».

تنظر مجالس الطوائف حاليًا في اجتماعاتها الدورية في قضايا التوازن والمشاركة والحقوق والكيان والضمانات...، لكن هذه المجالس لا تتمتع بصفة شرعية. يستولي السياسيون على الطروحات هذه ويسيسونها. ان قضايا الاحوال الشخصية غير خاضعة للتسييس الديني لانها من صلاحيات الطوائف صراحة وبصورة شرعية، فلا يتدخل فيها السياسيون. ينسجم هذا التحليل مع تصريح بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس حكيم حول «ضرورة انشاء مجلس مسيحي اعلى»[٢٢]، وكذلك مع تصريح نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين حول انشاء «هيئة لبنانية عليا تنظر بعدالة في المخاوف وتوجد الضمانات ضد هذه المخاوف»[٢٤]، واقتراحه «تشكيل لجنة مسؤولة تبحث في كل نوع يفترضه العقل من انواع الضمانات»[٢٥]. ان قضية الحدود بين الطوائف كهيئات وسطية والدولة هي مسألة تقنين علاقة بهدف الانسجام بين الدين والدولة ومسألة فتح مجال محايد لا تحتكر فيها الطوائف العلاقة.

**ب ـ التقيد بروحية الهيئة الانتخابية الموحدة: ان نظام المشاركة في لبنان، بعكس الرأي المتداول، يخفف من التسييس الطائفي، ولكنه يقتضي اعتماد منطلقين لحصر تسييس الدين:** الحد اولاً من هذا التسييس بتغيير وسائل العمل السياسي التحتية في وسائل انتقاء النخبة، وذلك بتشجيع السلوك التعاوني بين النخب بدلاً من السلوك التنافسي المطلق، وثانيًا باضعاف عنصر الاستقطاب الديني بفضل تخطيط ثقافي ـ اجتماعي ـ اقتصادي يعزل العامل الديني عن التباينات الاخرى المرادفة له فيجعله اقل استقطابًا.

تكمن معضلة التمثيل النيابي في لبنان في التوفيق بين التمثيل الوطني وتمثيل الطوائف. اعتمد النظام اللبناني لحلها مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة، والذي يشترك بموجبه ناخبون من طوائف مختلفة في انتخاب مرشحين من طوائف مختلفة، بدلاً من ان يشكل الناخبون في كل طائفة على حدة هيئة انتخابية منفردة لانتخاب ممثلين عنهم. تنص المادة ٣ من قانون الانتخاب تاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٦٠ في هذا الصدد على ما يلي: «يحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة وفقًا للجدول الملحق بهذا القانون»، بينما تنص المادة ٤ على أن «جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة». الغاية من اعتماد ما نسميه مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة هو حمل المرشحين على التعاون والاعتدال، لان المرشح مرغم على الاعتماد على اصوات ناخبين لا ينتمون الى طائفته.

ان حجم الدائرة الانتخابية موضوع رئيسي في العملية التمثيلية في لبنان. يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في موضوع حجم الدوائر الانتخابية ابتداء من الدائرة الكبرى على اساس المحافظة (١٩٣٤-١٩٥٠)، وانتقالاً الى زيادة عدد الدوائر الى تسع (١٩٥١-١٩٥٣) وانتهاء الى التصغير من ٣٣ الى ٢٦ دائرة (١٩٥٣-١٩٧٢) ثم عودة الى الدوائر الواسعة منذ ١٩٩٢.

من المعضلات المزمنة في التجربة الانتخابية خلال نصف قرن في ما يتعلق بمبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة، انه خلال الازمات ينافس المجلس النيابي مجالس تمثل الطوائف مباشرة، او «الشارع» الذي هو مؤسسة فعلية تنتحل صفة تمثيل الطوائف. انها الظاهرة السلبية لحسنات الهيئة الانتخابية الموحدة، إذ ان المبدأ يرغم على الاعتدال (وان كان ذلك نسبيًا ضمن الدائرة المصغرة) فانه يعزل عن المجلس النيابي الممثلين «الحقيقيين» للطوائف، او الذين يعتبرون انفسهم كذلك وينتحلون هذه الصفة، مما يؤدي خلال الازمات الى ظهور قمم ومجالس خارج المجلس تحد من دور المجلس النيابي الشرعي. انها ظاهرة مستمرة ترتبط معالجتها بموضوع حجم الدائرة وبكيفية تمثيل الطوائف المؤسسي. ان جولة الرئيس رشيد الصلح في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ بين رؤساء الطوائف لاحتواء النزاع هو مظهر من مظاهر النظام اللبناني خلال الازمات.

حين تحتاج البلاد الى دور نيابي دون منافس تسعى كل مجموعة من الطوائف الى التعبير عن ارادتها في هيئات منفردة من خلال من تعتبرهم القيادات الطبيعية. فيتحتم على السلطة التنفيذية اجراء مشاورات مع ممثلي الطوائف بين القوى السياسية او الفعاليات. لم ينعدم دور المجالس النيابية في لبنان خلال التاريخ النيابي، ولكن منافسة القمم والشارع تحد من هذا الدور على الرغم من جهود رئاسة المجلس والكتل، اذ ان السبب بنيوي ويكمن في مبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة وطريقة ممارستها. ان النظام اللبناني القائم على التفاوض من اجل احتواء النزاعات يقضي بتوفير قناة مشتركة بين الطوائف تضبط الشارع.

## مصر: من هم ولاة الأمور؟

تشكل التجربة المصرية اختبارًا ونموذجًا عمليًا في الكثير من جوانبه، لاحتواء النزاعات المسيّسة دينيًا. ان اختصار الاسلام بثلاثة «د»: دين ودنيا ودولة، او مجرد اعتبار «الاسلام مصدر التشريع» هو اختزال لجدلية تنظيم الدولة للمجال الديني ورسم حدود السلطات والاختصاصات وتحديد صلاحية اللجوء الى القوة المنظمة.

تكمن المعضلة الاساسية في السؤال الذي يُطرح بوضوح في الواقع المصري: من يحق له المنع واللجوء الى القوة لفرض المنع؟[٢٦] في التمييز بين الدين القائم على الايمان، وحق اللجوء الى الاكراه الملازم للسياسة تكمن جدلية تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة.

يمكن رصد اربع وسائل تنظيمية في التجربة المصرية:

**أ ـ امتداد اشراف وزارة الاوقاف على كل المساجد:** اكتسبت المساجد الاهلية على كثرتها، اهمية سياسية كبرى تلح بضرورة ضمها الى وزارة الاوقاف. صدر في هذا الصدد القانون الرقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ الذي ينص على ضمّ المساجد الاهلية الى وزارة الاوقاف. لكنه لم يتيسّر ضم هذه المساجد بسبب حاجة معظمها الى المعاونة المالية سواء اكانت للتعمير او لاقامة الشعائر. ايدت محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة قرار وزير الاوقاف بضم المساجد الاهلية. اعتبرت المحكمة ان قانون تنظيم وزارة الاوقاف الصادر عام ١٩٥٩ يقضي بان تتولى الوزارة ادارة تلك المساجد سواء صدرت قرارات باشهارها او لم تصدر. لا يمر يوم الا وتقرأ في الصحف المصرية عن انضمام مساجد اهلية الى وزارة الاوقاف، مما يسمح لهذه المساجد بالاستفادة من تقديمات الوزارة. لكن اشراف الوزارة على حوالي ٢٥٠٠٠ مسجد اهلي يكاد يكون اشرافا محدودًا بسبب قلة الامكانات.

**ب ـ التنسيق في خطبة الجمعة:** ان اقتراحات التوحيد او التنسيق في خطبة الجمعة قديمة وحديثة في آن. انها تثير ردود فعل متباينة من العلماء بين الرفض الكامل والتأييد بشروط. من بين الشروط ألا تكون الخطبة الموحدة صدى لما تهدف اليه السلطة، وان يتم اختيار الموضوعات مع ترك حرية للخطيب بمعالجتها. ان الدورات التدريبية التي تنظمها وزارة الاوقاف واستعانتها بخطباء مؤهلين هي وسائل غير مباشرة لضبط الانفلاش في خطبة الجمعة.

**ج ـ البحث المستمر عن تحديد لصلاحيات وزارة الاوقاف:** ان تاريخ وزارة الاوقاف المصرية هو تاريخ التوسيع او التضييق في صلاحياتها تبعا للمفاهيم الظرفية السائدة حول الدين ومدى شموليته المجال السياسي. تشكل وزارات الاوقاف عامة في المجتمعات الاسلامية او وزارات الشؤون الدينية والمقدسات اطارًا لتنظيم علاقة انسجام بين الدين والسياسة بدلا من علاقة تجاهل او عداء. يستخلص من التجربة التاريخية لوزارة الاوقاف المصرية الحاجة الى امرين هما في اساس تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة:

ـ التمييز بين الصلاحيات الدينية والصلاحيات السياسية التنفيذية ورسم حدود الاختصاصات.

ـ ضرورة توافر المراقبة التي هي في جوهر القاعدة الدستورية في الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. يهدف المبدأ الدستوري المعروف حول السلطات الثلاث الى الحؤول دون تجاوز السلطة او «لجم السلطة من السلطة» حسب تعبير مونتسكيو.

**د ـ اعلاء شأن جامعة الازهر:** ان بيان علماء المسلمين الذي القاه في ٢ كانون الثاني/يناير

١٩٨٩، الشيخ احمد متولّي الشعراوي، يشدد على ثلاثة مفاهيم تشكل اطارًا في بناء نظرية العلاقة بين الدين والدولة، وهي اولياء الامور و حدود الولاية و الضوابط. جاء في البيان:

«اتفق العلماء ان تغيير المنكر باليد واجب على ولي الامر وعلى كل انسان في حدود ولايته، وان تغيير المنكر اذا ادى الى مفسدة اشد، كان التوقف واجبًا لان اباحة تغيير المنكر بغير ضوابط يؤدي الى شيوع الفوضى في المجتمع ويضر بمصلحة الدين والوطن. (...) الثابت في كل العصور ان الذي يقوم بتنفيذ الحدود وتغيير المنكر باليد هم اولياء الامور وحدهم».

تفترض المفاهيم الاساسية الواردة في هذا البيان اختصاصًا سياسيًا متميزًا، أي فصلاً وظيفيًا بين السلطة السياسية والهيئات الدينية.

نعتمد على دراسة حالة تعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية بموجب القانون الرقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ استنادًا الى مضابط جلسات مجلس الشعب[٢٧]. استغرقت دراسة المشروع وصوغه وقتًا طويلاً في اطار لجنة نيابية مشتركة مؤلفة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ولجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والاوقاف ومجمع البحوث الاسلامية وبعض علماء الدين. يصف عضو مجلس الشعب الدكتور احمد هيكل جلسات المجلس لاقرار المشروع بأنها «تاريخية في موضوع شديد الحساسية».

يستخلص من دراسة الحالة ضرورة التنسيق بين السلطة التشريعية والهيئات الدينية في ما يتعلق بالمواضيع المطروحة على مجلس الشعب، والتي تعتبر مرتبطة بالشريعة، على ان تكون السلطة التشريعية «صاحبة الولاية الاصيلة». يمكن تفصيل هذا المبدأ الى خمسة عناصر استنادًا الى مداولات مجلس الشعب المصري:

- **التمايز بين الاختصاصات والوظائف:** اثار عضو المجلس الدكتور عبد الغفار عزيز مسألة اختصاص رجال الدين في المسائل الشرعية، وشكك في اختصاص اعضاء مجلس الشعب في ما سماه «امورًا دينية». تطرح المناقشة ثلاثة أنواع من الاسئلة في شأن تحديد تمايز الاختصاصات: هل هيئة العلماء «سلطة» تعلو على كل السلطات وتمارس تيوقراطية باشكال مختلفة؟ هل يكتفى بهيئة من العلماء مشهود لها بالكفاية حسب المقاييس الجامعية؟ ام هل يقتضي تنظيم انتخاب هؤلاء العلماء؟ هل الاختصاص في الشريعة تحدده الشهادة ام التاريخ العلمي؟ وما هي التخصصات المتصلة بالشريعة؟ نورد بعض المقاطع من مضابط الجلسات:

- السيد العضو الدكتور عبد الغفار عزيز: انبه حتى لا نتورط ايها الاخوة، ان مثل هذه الامور يجب اطلاقًا ألا يؤخذ فيها بالاغلبية المطلقة، لانها امور دينية شرعية تخصصية ويجب ان تترك للمتخصصين، ويجب ألا نورط انفسنا فيها (ضجة).

- رئيس المجلس (د. رفعت المحجوب): فضيلة الاستاذ ينسى انه يتكلم في المجلس

التشريعي صاحب الاختصاص في سن القوانين، وان من حق المجلس ان يستعين بمن يشاء من المتخصصين وقد فعل، ولا يوجد أي حجر ـ باسم التخصص الذي يستطيع المجلس ان يستكمله ـ على اختصاص المجلس صاحب الولاية الشرعية في التشريع، وارجو سيادة العضو ان يدخل في الموضوع، فما زال حديثه خارج الموضوع (تصفيق).

ـ السيد العضو الدكتور عبد الغفار عزيز: هذا هو الموضوع، وهو داخل الموضوع وليس خارج الموضوع.

ـ رئيس المجلس: الموضوع يحكمه الدستور.

ـ السيد العضو الدكتور عبد الغفار عزيز: لكن هذه امور دينية...

ـ رئيس المجلس: لقد اخذنا الرأي ودعك عن هذا، انك تضيع فرصتك.

ـ السيد العضو الدكتور عبد الغفار عزيز: ان ظاهر النصوص ايها الاخوة تعطي انه لا خلاف اطلاقًا او ان ظواهر هذه النصوص لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية، لكن قد تؤدي نتائج هذه النصوص الظاهرية الى مخالفة الشريعة (...). هذا امر ديني ايها الاخوة. وارجوكم ألا تتسرعوا أو تتورطوا، فأنتم جميعا مسؤولون امام الله اولاً، ولستم أهل اختصاص في هذا الموضوع، وهذا لا يعيبكم (ضجة). ولا عبرة بالاغلبية هنا إلا بأغلبية العلماء فقط (...).

ـ السيد العضو الدكتور احمد هيكل: (...) أسفت اشد الاسف للطعن تحت هذه القبة على مجمع البحوث الاسلامية الذي اعتقد انه اكبر واعظم وادق سلطة دينية في العالم الاسلامي والعربي.

ـ رئيس المجلس: هيئة وليست سلطة، فلا يوجد في الاسلام سلطة دينية (تصفيق).

ـ السيد العضو الدكتور احمد هيكل: اعلى هيئة دينية لا في مصر وحدها، وانما في العالم الاسلامي كله، وهي هيئة كبار العلماء قديمًا ومجمع البحوث الاسلامية حديثًا.

**ـ استنارة مجلس الشعب بالهيئات الدينية التي لا يمكن اعتبارها سلطات:** اثيرت في المناقشات مسألة دور كل من مجمع البحوث الاسلامية ومجلس الشعب في صناعة التشريع. يستعمل رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب عبارة «استنارة»، ويستعمل المقرر عبارة «نحتكم الى رأي مجمع البحوث الاسلامية» معتبرًا المشرع «ولي أمر» له الحق في الاستنساب والتقدير.

**ـ السلطة التشريعية هي صاحبة «الولاية الأصيلة» التي لا تعلو عليها اية سلطة او هيئة اخرى:** هل يحق لمجلس الشعب التعديل في آراء واقتراحات مجلس البحوث الاسلامية؟ يجيب رئيس مجلس الشعب بوضوح على هذه النقطة، رافضًا اية «وصاية» على المجلس الذي هو «وكيل الامة المنتخب»:

- رئيس المجلس: (...) في اطار شرع الله، للمجلس ان يستعين بمن يريد، وليست لأية هيئة مهما كانت وصاية على هذا المجلس، فهو وكيل الامة المنتخب منها، وهو ارادتها ولا ارادة فوق ارادة المجلس إلا شرع الله وحده سبحانه وتعالى (تصفيق) وليستقر هذا المبدأ في ضمير المجلس، وفي ضمير الشعب، لا وصاية لاحد على مجلس الشعب (تصفيق).

**- ضرورة مراعاة الاصول منعًا لأي علاقة سائبة بين السلطات التنفيذية والهيئات الدينية:** ان علاقة سائبة، أي تفتقر الى اصول وقنوات تتمتع بدرجة من التنظيم والشرعية، تفتح مجالاً لاستغلال الدين في التنافس السياسي. تظهر من مناقشات مجلس الشعب في الحالة المدروسة اهمية اتباع الاصول في العلاقة.

**- تقيد مجلس الشعب بقواعد الشريعة الصريحة «والوجه الحقيقي لشرع الله» حسب تعبير رئيس المجلس:** تورد اللجنة المشتركة في تقريرها ان «الشريعة الاسلامية تعلو على كل تشريع بحكم انها شريعة منزلة (...) وهي المصدر الرئيسي لتشريعنا بصريح نص الدستور، تتميز بصلاحيتها لكل زمان ومكان وقد اناطت شريعة الاسلام بولي الامر واوجبت عليه ان يشرع ما يحقق صالح المسلمين في كل زمان ومكان في نطاق الاصول والقواعد الشرعية العامة». وورد في تقرير المقرر: «استشير مجمع البحوث الاسلامية كهيئة دينية اناط بها القانون ان تبدي رأيها في هذه المسائل الخلافية، وجاءنا رأيها وأقرر اننا لم نخالفه نصًا واحدًا في ما جاءوا به الينا».

ترسم الحالة النموذجية المصرية الآنفة الذكر بعض مجالات التمييز بين الاختصاصات الدينية والاختصاصات التشريعية. ان عدم رسم الحدود بين الاختصاصات هو مصدر عنف في المجتمعات العربية والاسلامية، وهو مظهر من مظاهر الازمة في العلاقة بين الدين والسياسة. لم تثر الانتقادات الصادرة بوضوح وجرأة عن النساء في مجلس الشعب المصري، نقاشًا جديًا ومعمقًا في مجلس اكثريته مؤلفة من الرجال. تطرح هذه الانتقادات إما مسألة «الوجه الحقيقي للشريعة»، حسب تعبير رئيس المجلس، وإما مسألة ايجاد مجال محايد في المستقبل يتوافق مع مبادئ حقوق الانسان، ولكنه متمايز عن التأويل السائد للشريعة الدينية.

يتمتع القضاء المدني المصري بتقاليد ليبرالية ترقى الى اكثر من قرن، واتيحت له الفرصة مرارًا ليضع قواعده في الدفاع عن الحقوق والحريات الاساسية، خاصة في الحكم الصادر في ٢٧/ ١/ ١٩٩٤ في دعوى التفريق بين الاستاذ الجامعي نصر حامد ابو زيد وزوجته ابتهال يونس بداعي ارتداد ابو زيد عن الاسلام بسبب كتاباته الجامعية. يستخلص من الحكم رؤية متكاملة نقدتها لاحقًا بعد المحكمة الاستئنافية. اجابت حيثيات الحكم على ما ادلت به الجهة المدعية، متذرعة بنص المادة ٢ من الدستور المصري من ان: «الاسلام دين الدولة، واللغة

العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للاشتراع». يستند هذا الرأي الى اجتهاد المحكمة الدستورية العليا في مصر الذي استقر على ان الخطاب في هذا النص موجه الى المشترع، وليس مؤداه إعمال مبادئ الشريعة الاسلامية مباشرة وقبل صدور اشتراع بها. هذه حيثيات اوردتها المحكمة الدستورية العليا في مصر في قراريها الصادرين في ٤/٥/١٩٨٥ و ٤/٤/١٩٨٧.

وإعمالاً لقانون المرافعات الصادر عام ١٩٦٨ لم يعد من سبيل لصحة أي مسألة اجرائية إلا ان يكون لها سند في القانون. وتنص المادة ٣ من قانون المرافعات على ان«لا يقبل أي طلب او دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون». والمصلحة القائمة التي يقرها القانون في هذا الصدد هي المصلحة في حماية حق من ابدى الطلب او الدفع او حماية مركزه القانوني الموضوعي. ويجب ان تكون هذه المصلحة مصلحة مباشرة. في الحكم البدائي في ٢٧/١/١٩٩٤ تفسير لمعنى المادة الثانية من الدستور المصري من ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للاشتراع، حاملاً ذلك على انه خطاب توصية للمشترع وليس للقضاء.

ويمكن ذكر حكم صدر في ٢٩/٣/١٩٩٥ هو قرار محكمة استئناف القاهرة التي فسخت حكم قاضي الامور المستعجلة الذي كان قضى بمنع عرض فيلم «المهاجر» للمخرج يوسف شاهين ومصادرة نسخه استنادًا الى فتوى صادرة عام ١٩٨٣ تحرم تجسيد الانبياء. عللت محكمة الاستئناف قرارها بان المدعي المستأنف عليه المحامي محمود ابو الفيض هو غير ذي صفة لتقديم الدعوى لعدم وجود مصلحة شخصية وقانونية مباشرة لديه لرفع الدعوى. واشار القرار الى ان المشترع المصري لم يحدد الحالات التي يمكن للافراد فيها اقامة دعوة حسبة امام القضاء. هذا القرار كان في السياق الطبيعي للاجتهاد المصري الذي يتماشى مع تقليد اسلامي عبّر عنه منذ مطلع القرن الامام محمد عبده، ويتماشى مع الفكر الحر الذي كان من ابرز ممثليه لطفي السيد وطه حسين، ويتوافق مع تيار سياسي مثّله في مراحل عدة حزب «الوفد» المصري.

## الأردن: علاقة وضوابط

تتميز العلاقة بين الدين والسياسة في الاردن بشمولية رقابة الدولة على المساجد في تشييدها وادارتها وتعيين خطبائها، في وضع اقل صعوبة منه في مصر ولبنان لاسباب تتعلق باختلاف الوضع السكاني بين البلدين وبمسار نظاميهما. ان الاردن هو مثال لحالة حيث الدين له تأثير محدود او غير بارز في التنافس السياسي.

ابرز ما في علاقة الدين بالنظام السياسي الاردني هو مبدأ الشرعية والمكانة الدينية للقدس التي شكلت ضابطًا يحمل على الانفتاح والاعتدال من اجل استقطاب كل الاديان. يضاف الى

ذلك ان الفلسطينيين، واكثرهم كانوا مرتبطين بالاردن، تجنبوا الايديولوجية الدينية في الدفاع عن قضيتهم التي ابرزوها كنقيض للصهيونية، باستثناء مرحلة زجهم او انغماسهم في اللعبة الداخلية في لبنان.

في انتخابات ١٤ آذار/ مارس ١٩٨١ ظهر حسب بعض المحللين، ميل الى التعصب، تمظهر بعد فترة في المجزرة التي ارتكبتها عناصر من الاخوان المسلمين بحق المعلمين في احد الباصات في منطقة عجلون. وصل الدينيون الى نجاحات نسبية عام ١٩٨٤ إذ نجح منهم ثلاثة نواب من مجموع ثمانية مقاعد للانتخابات التكميلية. وهناك بعض التنظيمات الشبابية المتطرفة شرق اردنيًا او يساريًا او دينيًا، وهي تحمل اسماء مختلفة، وبعضها يرتبط بجهات او حكومات خارج الحدود. ويعود نجاح بعض التيارات الدينية المتطرفة في الانتخابات الاردنية الى ضعف المشاركة في الانتخابات.

تضفي العلاقة التاريخية بين الهاشميين والدين شرعية دينية للنظام، بالاضافة الى مصادر الشرعية الاخرى. واكتسب الهاشميون شهرتهم بسبب حكمهم لمكة والاماكن المقدسة منذ القرن العاشر الميلادي. وللاردن ايضا مكانة دينية لوجود الاماكن الدينية فيه، وهو يشارك العراق والسعودية بهذه الصفة، ووجود القدس على ارضه جعل القضية الفلسطينية نفسها تتأثر بوجود القدس.

عرف الاردن موجة بناء مساجد في الثمانينات لاسباب ايديولوجية وسياسية وبشكل يتعدى الحاجة السكانية، اذ ان الجوامع التي بنيت حتى ١٩٧٩ كانت كافية لسد النقص الحاصل خلال المرحلة السابقة بسبب تطوير المدينة السكاني. تُبنى المساجد الجديدة في الاحياء حيث العقارات ارخص سعرًا، أي عمليًا في الاحياء الشعبية المكتظة بالسكان وبتمويل شعبي، بينما تكتفي وزارة الاوقاف بالموافقة على المكان المختار وعلى تصميم البناء، وبمنح اعفاءات ضريبية على بعض المواد المستعملة. نظرًا لسعر العقارات المرتفع، فان الدولة غير قادرة على تحديد الاماكن. تبني الجمعيات المساجد حيث يُقدم لها عقار، لكن الدولة تسعى بدورها لبناء عدد من المساجد. وتعود الدولة وتتدخل بعد بناء المسجد. تهتم وزارة الاوقاف وفقا لقانون ١٩٦٦ بصيانة المسجد بعد بنائه وتعيين امامه او تستبدله لاحقا بآخر، مما يسمح باحتواء الحركة الدينية من خلال المساهمة فيها والحؤول دون تحولها الى معارضة سياسية.

يمكن تحديد الوسائل المعتمدة في المملكة الاردنية الهاشمية لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة باربع: الاشراف الكامل على كل المساجد، الاهتمام بنشر التثقيف الديني للحد من مجالات تسييس الدين، وتقيد وزارة الاوقاف في حدود اختصاصاتها، وتقنين المشاركة السياسية لمختلف الاقليات.

- تحدد وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الاردنية لكل يوم جمعة اسماء ائمة

وخطباء ومدرسي المساجد، وتعمم اللائحة في وسائل الاعلام. لم يثر هذا التنظيم جدلاً كما في مصر، ولم تترك قضية خطبة الجمعة دون ضوابط. تزود وزارة الاوقاف الوعاظ والخطباء والمدرسين بارشادات وتنظم لقاءات دورية مع الخطباء والوعاظ العاملين في المساجد، غالبًا باشراف وزير الاوقاف نفسه.

- يسمح الوضع السكاني في الاردن، والذي يختلف عنه في مصر، لوزارة الاوقاف الاردنية بالاشراف الفعلي على كل المساجد. تقر وزارة الاوقاف بعلاقة الدراسات السكانية بالدعوة الاسلامية من اجل تدريب الدعاة، اضافة الى موضوع الانفجار السكاني وقضايا الانجاب. وتقوم الوزارة بدراسة مسحية للمناطق التي تحتاج الى اقامة مسجد. ويتولى غالبا وزير الاوقاف نفسه افتتاح المساجد الجديدة. وتحولت الممارسة الاردنية الى تقليد يتمتع بدرجة عالية من الشرعية لدرجة ان المواطنين يطالبون الوزارة بالتدخل.

تتولى وزارة الاوقاف في اطار مهماتها ضبط احتمالات استغلال الدين في التنافس السياسي. ويشدد مختلف وزراء الاوقاف بشكل ثابت على مبدأ الحرية الدينية في الاردن. وشدّد المؤتمر الثاني للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي عقد في بغداد في ١٠ - ٣١ / ١ / ١٩٨٩ على «دور المؤسسات الاسلامية في صد التيارات المنحرفة». ودعا العاهل الاردني اللجنة الاستشارية لبحوث الحضارة الاسلامية «مؤسسة آل البيت» الى مناقشة وبلورة النظريات الاسلامية لتلبي حاجات المجتمع وتسد فجوة بين الفكر والممارسة.

تستفيد الوزارة من بعض المناسبات كالاسراء والمعراج ومختلف الاعياد، لتنظيم محاضرات وندوات وإلقاء دروس دينية في مختلف المساجد. وتنظم الوزارة برامج موسمية ثقافية خلال شهر رمضان بالتعاون مع الجامعات الاردنية في اطار توجهات الوزارة «في الانفتاح على المجتمع المحلي والمساهمة الفاعلة في توعية وتثقيف المواطنين وترسيخ معاني الانتماء والولاء للوطن... وتبصيرهم بامور دينهم ودنياهم، وذلك من خلال اقامة الحوارات وتنظيم اللقاءات المتخصصة التي تشارك فيها نخبة من العلماء والمفكرين. وتساند الوزارة العديد من المراكز الثقافية والجمعيات. يطغى تاليًا على الخطب والندوات التي ترعاها وزارة الاوقاف الاعتدال والتسامح.

- تحصر وزارة الاوقاف الاردنية نشاطها في اختصاصات محددة تشمل استثمار اموال الاوقاف وادارة صندوق الزكاة والاشراف على المساجد وتنظيم الحج والاهتمام بالتوعية الدينية. وتسعى الوزارة الى تجنب التضارب في الصلاحيات مع وزارات اخرى بالتنسيق مع الوزراء المختصين لمناقشة اهمية التعاون، خصوصًا في مجالات التربية والاعمال المتعلقة بالحج ومع قاضي القضاة.

في مجال استثمارها للاموال الوقفية تتعاطى الوزارة بامور زراعية ضخمة. وتسعى

الوزارة خلال سنوات قليلة الى زراعة كل الاراضي الوقفية استنادا الى تجربة مشروع سحم التجاري. وتتولى وزارة الاوقاف التنسيق مع وزارات الاوقاف في البلدان الاخرى وتبادل الخبرات معها.

ـ يعتمد النظام الاردني وسيلة اخرى لضبط تسييس الدين في الصراع السياسي، هي المشاركة السياسية المضمونة للاقليات في مختلف اجهزة الدولة. تحد المشاركة المضمونة بعدد من المقاعد، بشكل مكتوب او عرفي، من تسييس التباينات لان هذه المشاركة تحقق الامان النفسي للمجموعات. لا يغلق النظام على الاقليات اية مراكز سياسية او عسكرية. كما ان هذه الاقليات لا تعتبر نفسها امتدادًا لمثيلاتها خارج الاردن. تميز تاليًا الاردن باحترام التعددية الدينية والاثنية، مما حمل مختلف فئات الشعب، وعلى الاخص البدو والشركس والمسيحيين، على الولاء للملكية بشكل عام ومستمر، خصوصًا ان التضامن الداخلي ضروري تجاه المخاطر الخارجية.

اما التعددية الحزبية التي يمكن ان تؤول الى استغلال الدين، كما هي الحال باشكال مختلفة في مصر ولبنان، فقد عمد النظام الى نبذ الاحزاب المرتبطة بجهات خارج الاردن، والى حمل الاحزاب الاخرى على التطبيع او التكيف مع وضع الاردن الذي يمر في ظرف اقليمي ودولي دقيق.

إلى الحذر من الاحزاب ذات الارتباط الخارجي، يظهر حرص من النظام الاردني على تأمين المشاركة السياسية بفضل قنوات غير حزبية. فبالنسبة الى العشائر، انشأت السلطة مجالس خاصة يشرف عليها القصر مباشرة.

اما بالنسبة للاقليات، فهناك الطوائف المسيحية والشركس والشيشان. لا تختلف تطلعات المسيحيين في الاردن عن تطلعات المسلمين. ولقد ضمن لهم القانون الحق في المشاركة في الحكم ويشغلون نحو ١٥ في المئة من المقاعد النيابية. وهم يمثلون قوة كبيرة في قطاعات التجارة والوظائف الحكومية. لم يطرح منتقدو قانون انتخاب ١٩٨٦ [٢٨] بديلاً غير النمط التنافسي المطلق الذي قد يؤدي الى عزل فئات عن المشاركة السياسية اذا افتقر الى ضوابط تحد من محاذيره.

وما يصح على المسيحيين، يصح كذلك على الشركس والشيشان الذي ساهموا في الحياة السياسية. كما ان قانون الانتخاب يخصص مقاعد للشركس والشيشان ثلاثة اضعاف نسبتهم السكانية. كان للشركس في تاريخ الاردن دور في الادارة، اذ ان نسبتهم كانت ٣,٧ في المئة من عدد الموظفين غير الانجليز في فترة الانتداب البريطاني. واعطتهم الحكومات ضمانات دستورية للمشاركة في الحكم. وفي المجال العملي لم تخل حكومة تقريبًا من وزير شركسي.

تشكل الحالة الاردنية مثالا لعلاقة تسودها ضوابط مقننة تتمتع بشرعية عالية في الادراك الجماعي وتدعمها السلطة المركزية. البلدان التي لا تعتمد على انماط مقننة او عرفية في المشاركة السياسية قد تتعرض لاحداث صعبة الاحتواء في حال توافر الظروف الداخلية والخارجية في التعبير السياسي عن القهر أو الغبن أو العزل[٢٩].

## وظائف الدولة والمجال المحايد

ان الدولة العصرية المتمايزة الوظائف، بما في ذلك الشؤون الدينية مهما كانت واسعة وشاملة، تفترض امرين تثبتهما التجربة المعاشة، هما:

**أ ـ نمط ديموقراطي ليس على مستوى الدولة فحسب، بل في الحياة الاجتماعية أيضًا:** يؤدي الاقرار بتمايز الاختصاصات الى تنظيم علاقة انسجام او علاقة مقننة بين الدين والسياسة. لكن تمايز الاختصاصات يناقض التوجه التسلطي من بعض التنظيمات الدينية التسمية، او من السلطة المركزية، اذا كانت ثيوقراطية الطابع. لذا تفترض فاعلية التمايز في الاختصاصات، في اطار دولة تقر بشرعية الاديان بمختلف قيمها، مفهومًا معاصرًا للدولة وحدًا ادنى من الديموقراطية.

**ب ـ ضرورة توافر مجال محايد دينيًا شرط عدم اخلاله بالنظام العام:** ليس الدين مسألة خاصة، ولا هو مسألة ترتبط كلها بالشأن العام. يشتمل كل دين على مجال مشترك بين العام والخاص، هو موضوع نزاع او تقنين بالنسبة الى السلطة السياسية. ان نفي المجال الخاص في الدين، حيث يحق للفرد ان يكون ملحدًا، ان يصوم او لا يصوم، ان يصلي او لا يصلي... شرط عدم اخلاله بالنظام العام، هذا النفي هو تسلط وهيمنة. ونفي كل مجال عام في الدين هو تهميش له. ما هو تاليًا المجال الديني المحايد الذي تتركه الانظمة للافراد وللجماعات والذي يتوجب على الدولة حمايته والدفاع عنه؟

ان الاقرار بمجال ديني متمايز عن الشؤون السياسية التنفيذية وحصر اختصاصات رجال الدين بشكل لا يؤدي الى نفي جدلية العام والخاص، هي شروط تثبت التجربة الحاجة اليها. لكنها وقائع تحتم ادراكًا للدولة لا كوسيلة لسيادة الجماعة الطاغية او الدين السائد، بل كجسر يعبر منه الجميع دون استثناء. يشكو البعض من الطابع المؤسسي الرسمي لوزارة الاوقاف ولجامعة الازهر، ولكن دون البحث في ايجابيات المؤسسات الدينية الرسمية في توفير ضوابط تحول دون الاستغلال السياسي للدين. ان انتقاد هذه المؤسسات الرسمية باسم الحرية، والمطالبة بان يكون «دين الدولة الاسلام» في الوقت نفسه يحمل تناقضًا بارزًا. لكن رفع شعاري حرية واستقلالية المؤسسات الدينية في اطار الدولة، يحتم توفير مجال ديني حر للجميع. تقول احدى الفتيات المنقبات: «معظمهم، ان لم يكن كلهم، من رجال الدين الرسميين الذين ينقلون رأي الدولة. لماذا لا يوجد الرأي والرأي الآخر. لماذا لا توجد

حرية؟»[٣٠]. ويتساءل احد المعلقين: «هل السيطرة على المساجد بـ ٢٠ مليون جنيه؟» ويكتب آخر عن بيان للازهر: «اصدروه دون ان يسمعوا رأي الشباب او الناس وحكموا عليهم دون او يتركوا لهم فرصة الدفاع عن انفسهم»[٣١].

ان مطالبة المعارضين بالحرية هو بحد ذاته اثبات على ضرورة توافر مجال ديني محايد في هيكلية الدولة تحافظ عليه السلطة وتحميه بالنسبة الى كل الذين لا يؤمنون او يؤمنون على طريقتهم، شرط عدم المساس بالنظام العام. ان التشريع الاسلامي هو اساسًا تشريع لا يمكن فرضه على الجميع دون استثناء ويسمح تاليًا بتوفير هذا المجال المحايد.

تظهر الحالتان اللبنانية والمصرية اختلافًا في كيفية الاستغلال السياسي للدين تحت شعار الدفاع عن الطوائف وحقوقها، وبشكل انفلاش الشارع ومجالس الطوائف في الحالة اللبنانية، وتحت شعار الاصالة والشريعة في الحالة المصرية.

وتظهر الحالتان اختلافًا في منحى السلطة في تنظيم العلاقة مع الدين بواسطة القمم الروحية المشتركة التي لا تتمتع بطابع رسمي في الحالة اللبنانية، او بواسطة وزارة الاوقاف ومؤسسات اخرى في الحالة المصرية. لكن الحاجة هي نفسها إلى ايجاد واعتماد نموذج يحافظ على الدين ويحقق فصلاً وظيفيًا للاختصاصات من اجل المزيد من الاستقرار والفاعلية والديموقراطية.

ان التنظير حول الدين والسياسة بمعزل عن التجربة التاريخية المعاشة، وعن الفاعلية المقارنة لمختلف هذه التجارب، بغية استخلاص نموذج قابل للتطبيق، هو نهج لا يساعد على معالجة المشاكل التي تعانيها المجتمعات العربية والاسلامية اليوم. تحمل التجربة العربية والاسلامية في غناها انماطًا فاعلة في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة قد تكون قابلة للتعميم، شرط دراستها دون عقد تخلف او اطر ذهنية مسبقة حول العصرنة.

ان الاقرار بمجال ديني متمايز عن الشؤون السياسية التنفيذية، مع حصر اختصاصات رجال الدين بشكل لا يؤدي الى نفي جدلية العام والخاص، هو شرط لتنظيم المجال الديني. لكن الدراسات حول الدولة في المجتمعات العربية اغفلت مسألة تحديد وظائف الدولة ومدى تعبيرها عن التمييز في اختصاص السلطات. تشمل نظرية متجددة لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فئة رابعة هي الشؤون الدينية التي يقتضي تقنينها واحتواؤها وتنظيم مجالها بالنسبة الى الدولة. التاريخ العربي والاسلامي في حال دراسته واقعيًا ومن خلال التجربة، غني في هذا المجال، ويستخلص منه نماذج لاحتواء النزاعات المسيّسة دينيًا ومن اجل عدم تحوّل الدين الى مجال سائب يخترقه سياسيون في تنافسهم السياسي ورجال دين طامعون في السلطة.

## المصادر


* البحث هو جزء من دراسة ميدانية في كل من لبنان والاردن ومصر و،تصدر بكاملها في كتاب أو آخر ٢٠٠٢.

١. **الاهرام**، ٣/٩/١٩٧٨.

٢. **الاهرام**، ٢/٨/١١٩٨١.

٣. **الاهرام**، ٢١/٠١/١٩٨٧

٤. **الوفد**، ٢١/١١/١٩٨٥.

٥. فهمي هويدي، **الدين المنقوص**، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ٢١٢ ص، ص ١٤٥-١٥٢.

٦. **الاهرام**، ٣/١٠/١٩٧٧، و ٢١/٤/٧٩١ و ٢٠/٤/١٩٧٩ و ٦/٥/١٩٧٩، مـــــايو، ٤١/٦/١٩٨٢، **الاهالي**، ٤/٤/١٩٨٤.

٧. **الاهرام**، ٣٠/١/١٩٨٩.

٨. **الشعب**، ١٧/٢١/١٩٨٨.

٩. حسنين توفيق ابراهيم، «ظاهرة العنف السياسي في مصر»، في كتاب: د. علي الدين هلال (محرر)، **النظام السياسي المصري: التغيير والاستمرارية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ١٠٨٠ ص، ص ٧١٠-٩٨١.

١٠. **الاهرام**، ٢/٢/١٩٨٩.

١١. **الاهرام**، ١/٢/١٩٨٩.

١٢. **الاهالي**، ٨/٢/١٩٨٩.

١٣. **روز اليوسف**، ٦/٢/١٩٨٩.

١٤. **الحوادث**، عدد ١١١٨، ٧/٤/١٩٧٨.

١٥. **النهار**، ٧٢/٣/٤٨٩١.

١٦. **النهار**، ٥/١/١٩٨٥.

١٧. **النهار**، ٥/١/١٩٨٥.

١٨. **النهار**، ١/٢١/١٩٨٣.

١٩. **النهار**، ٩٢/١/١٩٨٣.

٢٠. **النهار**، ٦/٠١/١٩٨٣.

٢١. **النهار**، ١١/٣/١٩٨١.

٢٢. **الحوادث**، عدد ١٢٦٧، ١٣/٢/١٩٨١، ص ٥٢ - ٥٤.

٢٣. **النهار**، ٦/٥/١٩٨٤.

٢٤. **النهار**، ٩١/٣/١٩٨٤.

٢٥. **النهار العربي والدولي**، عدد ١٨٢، ٦٢/٨/١٩٨٤

Antoine Messarra, "The accommodation between communities in Lebanon: Parliament and para-parliaments inplural societies", Social Compass International Review of Sociology of Religion),40 (4), 1988,pp. 625-636.

٢٦. يراجع الحادثة الواردة سابقًا (مرجع رقم ٧) في **الاهرام**، ٣٠/١/١٩٨٩.

٢٧. جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، مجموعة اعمال جلسات مجلس الشعب بشأن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية (التقرير ومضابط الجلسات رقم ٩٦، ٩٧، ٩٨ في ٣٠/٦/١٩٨٥ و ١/٧/١٩٨٥، الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الاول)، ١٩٨٥، ١٠٥ ص.

٢٨. **الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية**، عدد ٣٣٩٨، ١٧ ايار ١٩٨٦، ص ٩٢٥-٩٣٩

"Major Highlights of the 1986 electoral law", Jordan Times, March 29, 1986.

٢٩ " Antoine Messarra, "La régulation étatique de la religion dans le monde arabe: la Jordanie : Social Compass International Review of Sociology of Religion,40 (4), december 1993, pp. 581 - 588.

٣٠. **الاهالي**، ٨/٢/١٩٨٩.

٣١. **الاهالي**، ٨/٢/١٩٨٩.

د. كيهان بُرزكر(*)

# عهد جديد في العلاقات الإيرانية ـ السعودية

مع بداية رئاسة السيد محمد خاتمي، بادرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، الى فتح صفحة جديدة في علاقاتهما ، وذلك بعد مضي عقدين من المواجهات والتنافس والتوتر وعدم الثقة بينهما.

تتمتع المملكة العربية السعودية بصفتها بلداً إسلامياً مهماً وإمتلاكها القدرات المالية والاقتصادية الكبيرة، بمكانة خاصة على المستوى الاقليمي، وفي الشرق الأوسط والعالم الاسلامي. وتنظر إيران الى السعودية على أنها المحور في إقامة العلاقات مع الدول الاقليمية والعالم الاسلامي. وقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة تطورات وتحولات جديدة ،كان لها تأثير كبير في المعادلات الاقتصادية والسياسية والأمنية على المستوى الإقليمي، وأدت الى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الجانبين.

الى ذلك، ساهم التنسيق والتشاور في إطار منظمة «الأوبك»، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانخفاض حدة الخلافات السياسية والأمنية، وإنحسار تمركز القوات الأجنبية في المنطقة، وتقارب مواقف البلدين حيال مسار السلام في الشرق الأوسط ، وأزمتا العراق وأفغانستان، ساهمت في توسيع وتطوير علاقات الجمهورية الاسلامية الايرانية مع الدول العربية ، والعالم الاسلامي. ويعد إزالة سوء الفهم بين الطرفين من ثمار هذا التقارب.

والجدير بالذكر أنه لا بد ان ينظر الى هذه التطورات على أنها نتاج المسار الجديد لسياسة الرئيس خاتمي الخارجية القائمة على تصفية بؤر التوتر وبث روح الثقة في علاقات البلدين.

هذه الدراسة تتطرق الى الآثار الناتجة عن السياسة الخارجية الجديدة للجمهورية الاسلامية الايرانية، وانعكاساتها على تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين ايران والعربية

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران.

السعودية في مختلف المجالات، وتأثيراتها في المستويات الاقليمية والدولية، وخصوصاً الدول العربية والعالم الاسلامي.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن هناك إتصالاً وثيقاً بين سياسة تصفية بؤر التوتر وإقامة علاقات متكافئة بين ايران والعربية السعودية من جهة ، وتكريس أجواء التفاهم وإقامة علاقات ودية بين ايران وسائر الدول الاقليمية والعالم الاسلامي من جهةٍ أخرى. على أن مواصلة سياسة كهذه ستؤدي ـ بلا شك ـ الى الاستقرار والتضامن وتجاوز أجواء عدم الثقة في المنطقة.

## فترة التوتر في علاقات البلدين

### ـ إنتصار الثورة الاسلامية

إن إنتصار الثورة الاسلامية في ايران وما أعقبه من رسوخ واستقرار لنظام الجمهورية الاسلامية ، يُعد بداية الانطلاق لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات السعودية ـ الايرانية، بما أن هذه الظاهرة كانت في حد ذاتها تحولاً هيكلياً مهماً على مستوى البلاد. غير أنها ومن منطلق تمتعها ببنية ايديولوجية قوية، كانت تحتوي وتعبر ـ في مضمونها وجوهرها ـ عن رسالة تسببت في تدهور الوضع القائم في المنطقة، علماً أن المنطقة كانت قبل تلك الفترة عرضة لمخاطر نفوذ الشيوعية السوفياتية، ودعم الاتحاد السوفياتي لبعض الانظمة العربية.

هذا الواقع وضع حكومة الشاه في ايران، والدول العربية الخليجية ، ومنها العربية السعودية ـ رغم الخلافات الأساسية في شتى المجالات ـ في جبهة مشتركة واحدة.

ولكن ومع إنتصار الثورة الاسلامية في ايران، والخشية من إنتشار الاسلام السياسي، ظهرت خلافات حادة بين ايران والدول الخليجية ، وتحديداً مع العربية السعودية، ما أدى الى بروز تحولات جديدة على المستوى الاقليمي.

ومنذ إنتصار الثورة الاسلامية وحتى نهاية عقد الثمانينات ، ظهرت بوادر أزمات تأثرت بها العلاقات الايرانية ـ السعودية، هي:

أ ـ الأيديولوجية الاسلامية الشيعية: مهدت هذه الايديولوجية ـ الى حد ما ـ ساحة المواجهة في السياسة الخارجية. فمثل هذه الأيديولوجية التي تدعو الى تغيير الوضع القائم، سرعان ما اصطدمت بالأيديولوجية السنية ، بقيادة العربية السعودية، بحيث إن كلاً من الأيديولوجيتين وضعتا علامة إستفهام على شرعية الايديولوجية الأخرى(١).

ب ـ القضايا السياسية الداخلية في ايران: كانت خصوصية رفض الثورة الايرانية

المساومة مع الغرب ، والنضال من أجل تصدير الثورة للخارج، يثيران الحساسية لدى الطرف الآخر.

ج ـ الاعتداء العراقي على إيران، والدعم المالي والمعنوي السعودي للنظام العراقي أديا الى تصعيد وتيرة العداء بين البلدين.

د ـ السياسات العدائية للقوى العظمى ضد ايران، واعتبار واشنطن أن طهران تمثل خطراً إقليمياً يهدد مصالحها في منطقة الخليج.

والجدير بالذكر أن أجواء التوتر وعدم الثقة إستمرت حتى نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية. وفي الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩١، حدثت تطورات مفاجئة ، منها وفاة الامام الخميني، وانتهاء الحرب الباردة، والغزو العراقي للكويت، وانهيار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي دفع الجمهورية الإسلامية الى اجراء تعديلات في سياستها الخارجية. عندئذ شهدت العلاقات الايرانية ـ السعودية إنفراجاً وتحولاً إيجابيين. وقد أُطلق على هذا الانفراج، طبقاً للمصطلح السائد «سلام المصلحة».

غير أن التحول الجديد حمل في طياته آثاراً سلبية أيضاً. إذ أن إختلاف وجهات النظر بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي حول مسار السلام في الشرق الاوسط، وكذلك إنهيار الاتحاد السوفياتي، وإختلال توازن القوى في هذه المنطقة، أدت الى زيادة التحديات الأمنية والأيديولوجية ، بما في ذلك النزاعات الحدودية وغيرها من الهواجس، على غرار التواجد العسكري للقوات الاميركيةفي المنطقة؛ كل ذلك أعاد من جديد أجواء عدم الثقة والتوتر، وجعلها تخيم بشدة على علاقات البلدين.

**ـ إنهيار الاتحاد السوفياتي**

إنهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة ، فضلاً عن التحولات الجديدة في هيكل النظام الدولي، أربكت بالكامل المعادلات الأمنية والسياسية ، وتوازن القوى في منطقة الخليج.

منذ عقد السبعينات تقريباً، كانت هذه المنطقة قد تحولت الى ساحة للتنافس بين القوى العظمي. لكن وفي ظل الاختلال المفاجئ لعامل التوازن(أي الاتحاد السوفياتي) ، شهدت المعادلات الأمنية والسياسية تحولاً أساسياً وجذرياً صب في مصلحة الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها في المنطقة.

في هذا السياق «كان بامكان الولايات المتحدة الاميركية أن تعرض للجميع تفوقها العسكري في منطقة الخليج ، وأن تعمل على توسيع رقعة تواجدها السياسي في جمهوريات

آسيا الوسطى المستقلة والفتية حتى حدود الصين»[٢]. وفي الحقيقة، فإنها المرة الأولى التي تهيمن فيها قوة أجنبية بشكل مطلق في المنطقة.

على المدى القصير ، انعكست سريعاً آثار غياب الاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج، حيث غيرت وبشدة المعادلات الأمنية وتوازن القوى على المستوى الأقليمي، ذلك أن موسكو كانت تمثل حجر زاوية في التوازن في الساحة الدولية من أجل الحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة الاميركية بالهيمنة والتحرك بحرية وبدون ضوابط في المنطقة[٣].

أما بالنسبة لايران ، فقد كان إنهيار الاتحاد السوفياتي يعني ضياع «البطاقة الرابحة»، وذلك لمجاورتها للاتحاد السوفياتي، اذ كانت ايران تمثل - ولسنوات طويلة - قاعدة التعاطي مع الغرب، الأمر الذي وفر لها امتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة.

في هذا السياق الجديد اعتبرت ايران خليفة للاتحاد السوفياتي كمصدر لتهديد المصالح الغربية، وهذا يعني إبتعاد ايران عن دور «العازل»، الذي اضطلعت به منذ أكثر من قرنين.

وتزامناً مع هذا التحول الخطير، قام العراق بغزو الكويت، الأمر الذي كون لدى السياسيين الأميركيين اقتناعاً مفاده أن الدول الخليجية غير قادرة على الدفاع عن نفسها امام أي هجوم أجنبي.

يقول أحد المسؤولين في البنتاغون «إن نهاية التهديد السوفياتي دفعت الولايات المتحدة لأن تنقل خطها الدفاعي من داخل الأراضي الايرانية الى العربية السعودية، وسائر الدول الخليجية الأخرى. فالوضع السياسي الجديد فيه مؤشرات كثيرة عن تهديدات خارجية محتملة، فضلاً عن التهديدات المنطلقة من داخل المنطقة ذاتها».

في هذه الأجواء ارتأى واضعو الاستراتيجية الاميركية الجديدة، إتباع سياسة المواجهة ، للحد من نفوذ وإنتشار رقعة هذه التهديدات ، وخصوصاً من جانب ايران والعراق، أو بعبارة أخرى الأخذ باستراتيجية «الاحتواء المزدوج»، التي كانت تشكل إحدى الدعائم الأساسية للسياسة الأمنية للولايات المتحدة الاميركية. وكان لهذه الاستراتيجية فاعليتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧.

العراق من ناحيته إنهار سريعاً، مما أدى الى إضعاف تهديداته المباشرة للمنطقة. أما ايران، فانها تمكنت من تقديم نفسها - وخاصة في مواجهتها للنظام الدولي الجديد - على أنها قطب حديث لا يسير بركاب الغرب. وسرعان ما إعتبرتها الولات المتحدة الأميركية خطراً جديداً يهدد أمن وأستقرار وسلام المنطقة بصورة جدية.

إن الهدف الأساسي من إستراتيجية «الاحتواء المزدوج»، كما يقول واضعوها، هو إفشال

الأنظمة التي لا تنصاع لرغبات الادارة الاميركية، وإحكام الطوق عليها واطاحتها.

الهدف الآخر لهذه الاستراتيجية هو إيجاد توازن قوى جديد لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج.

في هذا السياق، فان توازن القوى يجب تكريسه من خلال التدخل السياسي والعسكري المباشر للولايات المتحدة، من دون الحاجة الى دعم الدول الأخرى.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، فان الدول التي كانت ترى أنها بحاجة الى الدعم الاميركي - لأي سبب كان - سارعت الى الترحيب بهذه الاستراتيجية، ودعت الى تعميمها. ومن هذا المنطلق عُهدت الى هذه الدول - خاصة العربية السعودية - أدوار جديدة، بصفتها الراعية الطبيعية للدول الصغيرة في منطقة الخليج، والقاعدة الأمنية للمخططات الأميركية الجديدة في المنطقة.

هذا التحول الجديد أصبح مصدراً لتغيرات لافتة، وذلك من خلال الاتفاقيات الأمنية والسياسية والعسكرية في منطقة الخليج[٤]، الأمر الذي ساهم في اتساع رقعة عدم الثقة والتنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران على المستويين الاقليمي والدولي.

وكان بالامكان ملاحظة نماذج واضحة من أجواء عدم الثقة والتوتر بين البلدين، والتي تمثلت في زيادة التنافسات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية، وذلك في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وافغانستان، وفي منطقة الخليج ذاتها، وذلك للحيلولة دون إنتشار نفوذ الآخر. وقد سعت العربية السعودية عبر الاعلام وانتشار المذهب الوهابي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، لفتح جبهة جديدة ضد ايران لتوجية ضربة للنفوذ الثقافي الايراني العريق هناك، ولكي تستفيد من ظروف ما بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في الدول المتاخمة للحدود الايرانية، لأنها تشكل مركزاً لتوجيه الضغوط على ايران.

في الواقع، مثل انتشار الفقر المدقع في بعض الدول الاسلامية في المنطقة، عاملاً أساسياً في إقدام السعودية على إرسال مساعدات مالية كبيرة الى دعاة المذهب الوهابي من أجل توسيع رقعة نفوذها هناك[٥].

كما أن إحدى الآليات الأخرى التي اعتمدتها السعودية - من أجل الحيلولة دون إنتشار النفوذ الايراني هناك - هي تقوية نفوذ الناطقين باللغة التركية، وجعلهم يقفون بوجه الناطقين باللغة الفارسية.

وإن ساسة هذه الجمهوريات زعموا أن تنمية العلاقات مع السعودية تلبي تطلعات شعوبها الى تعزيز العلاقات مع العالم الاسلامي[٦].

أما في أفغانستان، فان سياسة الحيلولة دون تنامي النفوذ الايراني، إستمرت لسنوات طويلة وبوتيرة متصاعدة. وهكذا فتحت جبهة ثقافية ودينية جديدة على الحدود الشرقية. ودخلت مجموعات كبيرة من المتطوعين العرب الاراضي الباكستانية والافغانية. وعندما خصصت العربية السعودية مبالغ مالية كبيرة لبناء مئات المدارس الدينية - من أجل تعليم رجال الدين الأفغان في باكستان - فانها كانت تدفع مصاريف الدراسة لهؤلاء الطلاب أيضاً[٧]. وكان من نتائج هذه السياسة - في الظروف الراهنة - ظهور حركة «طالبان» المتشددة في أفغانستان، والتي تهدد المصالح الوطنية الايرانية وبشتى السبل[٨].

وقد استمرت حال عدم الثقة والتوتر في علاقات البلدين خلال هذه الفترة، وساد عدم الاستقرار في منطقة الخليج - البالغة الحساسية - عموماً.

على أن أجواء التوتر تفاقمت حدتها مع وصول القوات الاميركية وتمركزها في الدول الخليج العربية، وكذلك مع طرح قضية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وردود فعل دولة الامارات العربية المتحدة، والتي كانت تعتبر نتيجة للاعلام الاميركي، ان ايران تمثل تهديداً لأمنها.

## خاتمي والتطورات الجديدة في السياسة الخارجية

انتهاء الحرب العراقية - الايرانية، والمشاكل المادية والمعنوية التي خلفتها، كقضية اللاجئين وأسرى الحرب، وتدمير البنى التحتية الاقتصادية، وتراجع حجم الثروة الوطنية والحصار الاقتصادي، كل ذلك أدى الى تعثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ايران، فيما فرضت التحولات الجديدة في النظام الدولي، نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، ضرورة إيجاد تحول وتغيير في السياسة الداخلية والخارجية لايران.

خلال العقد الأول من عمر الجمهورية الاسلامية، حال إنتهاج سياسات عدم تبادل المصالح مع الدول الأخرى، دون تحقيق مطالب ونداءات الجمهورية الاسلامية الايرانية، وخصوصاً في ما يتعلق بمراجعة نظرة المجتمع الدولي حيالها.

وفي نهاية المطاف أضطرت ايران مكرهة الى قبول النظام الدولي كأمر واقع، وكذلك الى تفهم الاوضاع الداخلية المتدهورة، ما أدى الى وضع برنامج الاصلاح الاقتصادي في سلم أولوياتها، بهدف ترتيب الاوضاع الداخلية وإعادة بناء البلاد[٩].

وقد طرحت الاصلاحات الاقتصادية بدورها ضرورة التحول من نظام إقتصاد الحرب المركز الى نظام الإقتصاد الحر، الأمر الذي أدى الى بروز تداعيات جديدة حول تفسير

وتوضيح المفاهيم السياسية، وفرضت على صانعي القرار السياسي ضرورة تنفيذ الاصلاحات السياسية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية ،أُجبرت مراكز صنع القرار على قبول الأمر الواقع، وذلك من خلال الحفاظ على الترتيبات الاقليمية، والكف عن التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، واتباع سياسة المصالحة من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية.

غير أن الظروف الداخلية والدولية الجديدة والسريعة لم تستجب لهذه التحركات الانفعالية .لذا كانت الحاجة الى اجراء تغييرات جديدة أمراً لابد منه، على أن يواكبها فكر وإدراك جديد على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال الافادة من الامكانيات والموقع الاستراتيجي وتوظيفها في طريقة التعامل مع القضايا والاحداث العالمية المتغيرة.

وكانت الانتخابات الرئاسية في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، والفوز الساحق الذي حققه الرئيس خاتمي، رسالة واضحة تدعو الى ضرورة تنفيذ مثل هذه الاصلاحات، وذلك من أجل التكيف مع الأوضاع والظروف الجديدة .

في ظل هذه المعطيات الجديدة ،أصبح ضرورياً اجراء تغييرات في النظام الحكومي، ودخول كوادر جديدة في الساحة السياسية للبلاد ، باستطاعتها تحقيق الاصلاحات السياسية، وتمهيد الواقع لسيادة القانون في المجتمع، على الصعيد الداخلي، وقادرة على الصعيد الخارجي على التعاون والانفتاح على المجتمع الدولي، وذلك بهدف ضمان المصالح الوطنية الايرانية.

لذا شكلت التنمية السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، وقبول التعددية على الصعيد العالمي واحترام ثقافات الشعوب، والابتعاد عن أية حركة إستفرازية على المستوى الخارجي، شكلت أولوية في سياسة الرئيس الايراني الجديد

## مبادئ السياسة الخارجية للرئيس خاتمي

بنيت مبادئ السياسة الخارجية للرئيس خاتمي على ثلاثة محاور:

أ. مبدأ العزة والحكمة والمصلحة.

ب ـ إزالة بؤر التوتر في العلاقات الخارجية.

ج ـ حوار الحضارات.

من بين المبادئ الثلاثة المذكورة ، تشكل سياسة إزالة بؤر التوتر أهم أهداف حكومة الرئيس خاتمي الخارجية، علماً ان هذه السياسة تصبوا الى بث روح الثقة وازالة سوء الفهم المتراكم

في المرحلة السابقة، كما تسعى الى إنهاء كل أنواع الصراع والتحديات في العلاقات الخارجية. بعبارة أخرى الاهتمام بواقع الحال الدولي، والسعي بنظرة واقعية للحافظ على أمن ايران ومصالحها الوطنية.

وقد أعلن رئيس الجمهورية السيد خاتمي أن الأهداف السياسية للجمهورية الاسلامية الايرانية مبنية على أساس توفير القدرات والتنمية وإستتباب الأمن والمصالح الوطنية ، وأكد على أن إزالة بؤر التوتر لا تعني تجاهل التهديدات، وإنما معرفة التهديدات الخارجية والعمل على تعزيز اواصر الصداقة والأهداف المشتركة، والتسلح بالوعي أمام التهديدات.

من هذا المنطلق، لا تعتمد إزالة بؤر التوتر على إرساء دعائم الديموقراطية وإقرار سيادة القانون داخل المجتمع فحسب، بل تقوم أيضاً على دعوة العالم الى سلام قائم على العدالة والمساواة ، ونبذ منطق القوة في العلاقات الخارجية(١٠).

من جهة أخرى. ومن أجل الوصول الى الأهداف المرجوة في إنتهاج سياسة إزالة التوتر. تضطلع عملية حوار الحضارات بدور محوري في هذا الاتجاه.

إن حوار الحضارات ينطوي على فهم واقعي وعقلاني ذي قيمة إنسانية، لأنه يبين جانباً من الواقعية السياسية والاجتماعية لفترة مابعد الحرب الباردة، ويتطلع الى إشاعة القيم، ويدعو المجتمعات والحضارات الى فتح أبواب التعاون والانفتاح على الآخر بدلاً من تكريس العداء والأحقاد(١١).

بعبارة أخرى، إن الاقرار بالتنوع الحضاري، والتناغم بين الحضارات ينسجم مع نموذج وروح التعامل السلمي بدلاً من الأخذ بنموذج التحدي، ويفتح باب الحوار في السياسة والعلاقات الخارجية. فالرئيس خاتمي يعارض نظرية صدام الحضارات، ويدعو الى الحوار بين المذاهب والثقافات والشعوب، كما يعتقد بالتعاون المتبادل بين المجتمعات والثقافات والاقتصادات ، ويدعم سياسة خارجية «خلاقة وقوية». ومن جهة نظره، لابد وأن تركز هذه السياسة أساساً على الابتعاد عن التشدد والصراع، وتبادر الى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول ، مادامت تحترم وتعترف رسمياً باستقلال ايران(١٢).

وكان الرئيس خاتمي تطرق لدى لقائه رؤساء البعثات الديبلوماسية الايرانية في الخارج، الى هذا الموضوع، قائلاً «لا مفر من الحضور على الساحة الدولية في يومنا هذا، ولكن المهم هو كيفية هذا الحضور... هل أنه يتم بشكل واعٍ» أم أنه يتفاعل فقط مع وقوع الاحداث.

وإذا تطرقنا الى البعد الزمني لهذه النظرية ، نرى أنها جاءت في أفضل توقيت ، ذلك أن إنهيار الاتحاد السوفياتي أتاح فرصاً جديدة أمام الدول على الساحة الدولية، إذ بات بإمكان كل دولة أن تستفيد في الوقت المناسب - وبشكل صحيح - من هذه الفرص المتاحة، وتطرح أفكاراً جديدة، سعياً منها للحفاظ على مصالحها الخاصة.

إن عولمة الاقتصاد وثورة الاتصالات والمعلوماتية لم تؤدِ فحسب الى إنتشار رقعة المسارات الموجودة على المستوى العالمي وتعميقها، بل إنها تسير وتتطور بسرعة فائقة ، بحيث أصبح العالم يصحو يومياً ليجد نفسه أمام ظاهرة جديدة من خلال هذه الثورة المعلوماتية.

ولادراك ومعرفة مثل هذا الواقع المتغير، لابد وقبل أي شيء ، أن تكون هناك معرفة وإلمام صحيح بموضوع الحضارات. على أن هذا الادراك والحوار يجب أن ياخذا مجراهما على المستوى الداخلي، وتحديداً داخل المجتمعات ، ثم ينتقلان الى المستوى الدولي بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل(١٣).

في الحقيقة، أخرج اعتماد سياسة مبنية على إزالة التوتر وبث روح الثقة، السياسة الخارجية الايرانية من حال الانفعال، وحولها نحو مسار الفعل. وهو تحول رسم صورة إيجابية للجمهورية الاسلامية الايرانية على الساحة الدولية، وإزدادت مشروعية وثقل ايران في هذه الساحة.

في ظل هذه الظروف ، استغلت الدول التي كانت ترغب في تطوير علاقتها مع ايران، الفرصة المتاحة الى أقصى حد، وفتحت آفاقاً جديدة للتعاون مع ايران. وكانت منطقة الخليج إحدى المناطق التي شهدت - في الآونة الأخيرة - الآثار الايجابية لسياسة الرئيس خاتمي الخارجية.

ففي السنوات الثلاث الماضية إستهدفت سياسة ايران الخارجية- في هذه المنطقة - أمرين، هما بث روح الثقة المتبادلة، وإزالة بؤر التوتر. وكان لهذه السياسة أثر كبير، خصوصاً لجهة تحسين علاقات البلدين الكبيرين في المنطقة، ايران والسعودية ، ونتج منها تغيرات وتحولات ايجابية شملت شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

## تطوير العلاقات الايرانية - السعودية

### - مؤتمر الدول الاسلامية

شكل مؤتمر الدول الاسلامية نقطة الانطلاق في إزالة بؤر التوتر التي إستمرت ما يقارب العقدين من الزمن. وهكذا، اعتبر إنعقاد المؤتمر الثامن لقادة الدول الاسلامية بطهران،

ومشاركة وفد سعودي رفيع المستوى في أعمال ذلك المؤتمر، انطلاقة لعهد جديد في علاقات البلدين، لا سيما بعد التصريحات الايجابية والرسائل التي بعثها قادة الجمهورية الاسلامية الايرانية خلال إنعقاد المؤتمر، ومنها الخطاب المهم لمرشد الجمهورية الاسلامية السيد علي الخامنئي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، حيث قال «إن ايران لا تهدد أي بلد، وليس هناك أي خطر من جانب ايران يهدد البلدان الأخرى»(١٤).

وجاء في كلمة الرئيس خاتمي في المؤتمر «إن السلام الذي تسوده الديموقراطية، وتتجلى فيه سيادة الشعوب، ومفهوم المجتمع المدني الاسلامي - على غرار مدينة النبي(ص) - فان في مثل هذا المجتمع تكون الحكومة خادمة الشعب، وليست سيدة الشعب، هذا على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الخارجي، فان المجتمع المدني لا يسعى للهيمنة على الآخرين، كما لا يرضخ للهيمنة، لانه يعترف رسمياً بحق الشعوب في تقرير المصير». وأكد الرئيس خاتمي على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (١٥).

كانت كلمة الرئيس خاتمي محط ترحيب شديد من الدول المشاركة، وخاصة العربية السعودية، بحيث أعلن المشاركون رسمياً في ختام المؤتمر أنهم يؤكدون ويطالبون بضرورة التعامل الايجابي والحوار والتفاهم بين الثقافات والمذاهب، ويرغبون في تعميم التعامل السلمي بين الشعوب.

من المؤكد أن أحد الأهداف الأساسية للجمهورية الاسلامية الايرانية خلال ذلك المؤتمر كان تكريس أجواء من الثقة والطمأنينة في العلاقات مع كل الدول الجارة في منطقة الخليج، وفي مقدمها العربية السعودية.

الحكومة السعودية كانت راضية أيضًا عن نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٣أيار/مايو١٩٩٧، وإعتبرتها نقطة تحول في إقامة علاقات جديدة، واستقبلت بحرارة سياسة الرئيس خاتمي الخاصة بإزالة بؤر التوتر، واعتبرتها فرصة سانحة لتعزيز تقارب البلدين.

وكان واضحاً تأثير تلك التحولات الجديدة على صعيد السياسات الداخلية والخارجية، وكذلك الاهتمام بدور ايران الجديد وأهميته على الصعيد الاقليمي، ذلك أن ايران إستطاعت أن تقرأ أفكار ووجهات نظر القادة في العربية السعودية.

الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية أكد في كلمته في المؤتمر المذكور أن ايران والسعودية قطعتا شوطاً كبيراً في التقارب بينهما. وإستطرد قائلاً «وبالنظر الى المكتسبات الخالدة للشعب الايراني المسلم، وحصة هذا الشعب القيمة طيلة تاريخ الاسلام المشرف، ليس

غريباً عليه أن تستضيف طهران هذا الاجتماع الاسلامي المهم». واعتبر الأمير عبد الله إجتماع طهران «لقاء تاريخياً» قائلاً انه: «يجب على المسلمين في تعاملهم وتعايشهم مع الآخرين، أن يفتحوا صفحة جديدة». كذلك تطرق الأمير عبد الله الى ضرورة إزالة الحواجز بين البلدين، على أمل فتح طريق التنمية والتطور أمام المستقبل الواعد، وأوضح «أن هذا المجال واجب وتكليف يجب تبنيه».

كما أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي قال في هذا الاطار «إن المشاركة الشاملة واللافتة للدول في هذا المؤتمر، ذات دلالة على إحترام الشعب الايراني ودور ايران، والآمال المعلقة عليه نحن نعتقد أن هذا المسار سيؤدي الى المزيد من التطور والتحسن في علاقات طهران والرياض، وسيزيد من تعاون وتنسيق البلدين أكثر فأكثر»(١٦).

وعموماً، فان أهم النتائج الايجابية لاجتماع طهران، هي تلك التي حصلت على صعيد العلاقات الايرانية ـ السعودية، إذ أن البلدين قررا عقب هذا الاجتماع إنهاء فترة التوتر والبرودة السائدة في العلاقة بينهما، والبدء بصفحة جديدة لتطوير العلاقات الودية بينهما.

**ـ التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي**

ظهرت آثار إزالة التوتر بين البلدين ـ قبل أي شيء ـ على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري والاتصالات.

شكلت زيارة الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع ترشيد مصلحة النظام الى العربية السعودية، والتي إستمرت من ٢٩ شباط/فبراير ولغاية ٦ آذار/ مارس من عام ١٩٩٨، نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين البلدين. ففي هذه الزيارة تمت دراسة أوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات، التجارية والاقتصادية والاستثمارية والفنية والعلمية والتعليمية والرياضية والثقافية. وتم التوقيع على اتفاقات في هذه المجالات من وزيري خارجية البلدين، وذلك أثناء زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الى طهران في حزيران/ يونيو١٩٩٨.

وتلى هذه اللقاءات الاجتماع الأول للجنة التجارية المشتركة برئاسة وزيري تجارة البلدين، حيث تقرر عقد أول اجتماع لها بالرياض في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

كذلك ولأول مرة أقيمت المعارض التخصصية للسلع الايرانية في مدن الرياض والظهران وجدة. كما شاركت العربية السعودية في المعرض الدولي بطهران.

ونظراً لغياب الاتصالات بين شعبي البلدين طوال العقدين الماضيين، فان إقامة هذه المعارض ـ إضافةً إلى تأثيرها التجاري والاقتصادي ـ أدت الى إلغاء منع زيارة مواطني كل من

البلدين للبلد الآخر، بالتالي، فان هذه المعارض مهدت المجال للاتصالات الشعبية بين البلدين[١٧]، وألغت ايران تأشيرات الدخول بالنسبة لمواطني العربية السعودية. كما أعرب الطرفان عن رغبتهما في تشكيل فريق خاص مهمته تأمين متطلبات العربية السعودية وتشريع التعاون في ما بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

وفي السنوات الثلاث الماضية، وأثناء الزيارات المتعددة التي قام بها الوزراء وكبار الشخصيات السياسية والاقتصادية والثقافية من كلا البلدين الى البلد الآخر، تم إبرام العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية. وإحدى أهم هذه الاتفاقيات، هي إتفاقية النقل الجوي التي وقعت بين البلدين من رئيسي شركتي الخطوط الجوية للبلدين، والتي تم بموجبها فتح الخطوط الجوية.

كذلك إتفق البلدان في المجالات التي تتعلق بامور الحج، إذ وافقت العربية السعودية على زيادة عدد المعتمرين الايرانيين من ١٤٥ ألف الى ٢٤٥ ألف شخص سنوياً[٢٤]. كما وضع الجانبان خلافاتهما الطويلة حول القضايا الدينية والفقهية جانباً، واتخذ علماء البلدين سلوكاً أكثر شفافية تجاه الآخر[١٨].

**- التعاون بين البلدين في إطار «الأوبك».**

إن أهم الآثار المترتبة على سياسة إزالة التوتر في حقل القضايا الاقتصادية، يتعلق بتعاون البلدين الوثيق في إطار منظمة «الأوبك»، وزيادة إسعار النفط في الأسواق العالمية.

ونتيجة لهذا التعاون، فقد تم التوصل الى تحقيق هدف «تحديد الأسعار» وتعريفها وإقرارها وإيجاد آلية لضمان هذا التحديد، وهو أمر لم يتحقق خلال الـ٤٦ عاماً الماضية من عمر منظمة «الأوبك»، بحيث منيت الدول المنتجة بخسائر فادحة، وذلك نتيجة عدم إستقرار اسعار النفط في الأسواق العالمية وتذبذبها الشديد. وعلى هذا الأساس تم تحديد معدل الأسعار لسلة «الأوبك» النفطية بـ ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد، وتم تعريفه وتحديد السعر بـ ٣+ دولاراً، وعليه فقد تم تحديد أسعار سلة «أوبك» للنفط بـ ٢٢ دولاراً كحد أدنى و ٢٨ دولاراً كحد أقصى للبرميل الواحد.

إن حصول مثل هذا التطور الكبير داخل إطار «الأوبك»، يرجع قبل أي شيء الى إبتعاد أعضاء «الأوبك» عن المناقشة السياسية التي كان لها إنعكاسات سلبية على أسواق النفط وإقتصاد الدول الأعضاء.

ونتيجة الابتعاد عن هذه المنافسات، قام بين العضوين الأساسيين لهذه المجموعة (ايران

والسعودية) نوع من التنسيق والالتزام والتفاهم الوثيق بين الاعضاء في سبيل التحكم بأسواق النفط، وذلك من خلال الحفاظ على معادلة العرض والطلب، والحفاظ على إستقرار الاسعار ومنع التأثيرات السياسية، وكذلك الحد من دور الآخرين من غير الأعضاء، ما كان له تأثير ايجابي على سائر أعضاء «الأوبك»(١٩).

الواقع أن إقرار التفاهم والتقارب بين العضوين الكبيرين لـ«أوبك» مرده مسار التوجه الجديد لسياسة الرئيس خاتمي الخارجية، والرامي الى خفض التوتر، وبث روح الثقة في علاقات البلدين.

**ـ التعاون السياسي والأمني**

تزامناً مع تنفيذ سياسة إزالة التوتر، وبناء جسور الثقة، قام كبار المسؤولين في ايران والسعودية بزيارات متبادلة. وكانت زيارة الرئيس خاتمي الى العربية السعودية، في ١٥ ـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ أكثر هذه الزيارات أهمية.

واتفق البلدان، حسبما جاء في البيان المشترك الصادر في ختام هذه الزيارة ـ في إطار العلاقات الثنائية ـ على كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك، منها المصالح المشتركة للأمة الاسلامية ، ودور منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال ترسيخ وتعميق التضامن بين الدول الاسلامية، والأواصر الدينية والتراث المشترك، وعلاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، واحترام السيادة الوطنية والتعايش السلمي.

وبخصوص القضايا الآخرى، كأزمة العراق، إتفق البلدان على ضرورة الحفاظ على إستقلال وسيادة ووحدة التراب العراقي.

وحول مسار السلام العربي ـ الاسرائيلي ، أكد الطرفان على مواجهة الكيان الصهيوني بشكل حازم، ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ما يتعلق بالصراع في أفغانستان، أكد الجانبان على ضرورة تشكيل حكومة اسلامية تضم كل الأطراف الأفغانية في هذا البلد ومكافحة الأرهاب ...(٢٠).

والى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية، إرتقى مستوى علاقات التعاون السياسي والأمني بين البلدين.

وفي الوقت الحاضر هناك تفاهم قائم بين البلدين في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، منها تلك المتعلقة بشؤون الحج، وإزالة الحواجز القنصلية، وتنامي وتيرة الزيارات وزيادة الرحلات الجوية، واقامة المعارض التجارية، والتفاهم الحاصل بين البلدين في إطار منظمة

«الأوبك» للحفاظ على سقف الانتاج، واستقرار أسواق النفط العالمية[٢١]، وكذلك تعاون البلدين في المجالات السياسية والأمنية. وتم مؤخراً التشاور وتبادل وجهات النظر بين وزيري الدفاع الايراني والسعودي حول المجالات العسكرية وتبادل المعلومات ، حتى أن حكومة العربية السعودية أعربت عن سرورها للتجربة الناجحة لاطلاق الصاروخ الايراني البعيد المدى «شهاب - ٣»، وذلك على الرغم من مزاعم المحللين الغربيين من أن هذا الصاروخ يشكل تهديداً للعربية السعودية[٢٢].

## إزالة التوتر على مستوى العلاقات الخليجية

مع بداية فترة إزالة التوتر في العلاقات الايرانية السعودية، توصل البلدان الى اقتناع مؤداه أن أياً منهما لا يشكل تهديداً للآخر. لذا وضعا جانباً تلك الرؤية الهجومية التي واكبت أجواء عدم الثقة بينهما، ودخلا أجواء آمنة موثوقة يران فيها أن عنصر التهديد قد تم إبطال مفعوله بين البلدين.

على أن التحرك في هذا المسار يمكنه أن يقلص من حجم تواجد القوات الاجنبية تدريجاً، وقد يؤدي في نهاية المطاف الى رحيل هذه القوات من المنطقة. وعندها يمكن التوصل الى حلول ملائمة لتشكيل النظم المشتركة، بهدف الوصول الى الاستقرار وإستتباب الأمن في ربوع منطقة الخليج.

لاشك أن هذا التعاون من شأنه خفض وإحتواء الازمات الاقليمية، مثل إزمة العراق، والخلافات الحدودية وأزمة الهوية، والتحديات على المستوى الداخلي لدول المنطقة ، والتي يمكن أن تهدد أمنها الوطني مستقبلاً[٢٣].

تبقى هناك مشكلة الجزر المتنازع عليها بين ايران والامارات العربية المتحدة. على أن العامل الذي دفع حكومة دولة الامارات للتذرع بملكية هذه الجزر وطرحها ، هو الأثر النفسي الناشئ من تواجد وتزايد القوات الاميركية في المنطقة ، والدعم اللامحدود من الادارة الاميركية للحكومات العربية في الخليج، وكذلك من أجواء عدم الثقة والتوتر السائد آنذاك في العلاقات الايرانية - السعودية.

ومع إنخفاض وتيرة التوتر وزيادة التعاون بين البلدين خلال السنوات الثلاث الماضية ، وتأثيراتها في إقامة علاقات ودية آخذة في التطور بين ايران والدول العربية الأخرى كمصر والاردن والكويت وقطر والبحرين ، وعلى ضوء سياسة ايران الخارجية الجديدة ، أصبحت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة في نوع من العزلة السياسية، بحيث تعاملت العربية السعودية مع قضية الجزر بحكمة وواقعية، مما أحدث نوعاً من الارباك في العلاقات السعودية - الاماراتية.

فقد وصف الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، في معرض رده على إنتقاد وزير الخارجية الاماراتي للتقارب الحاصل بين طهران والرياض، وصف المسؤول الاماراتي بأنه شخصية غير واعية، وأنه لا يعي الواقع. كما أنه ومنذ ١٨ عاماً، فان قادة دول مجلس التعاون الخليجي إمتنعوا عن توجيه أي انتقاد للجمهورية الاسلامية الايرانية(٢٤). ويظهرهذا التحول أن سوء الفهم الحاصل في هذا الاطار، رهن بتحسين العلاقات وحل الخلافات ـ بالدرجة الاولى ـ مع القوة الأساسية في المنطقة، ألا وهي العربية السعودية.

## إزالة التوتر على المستوى الاقليمي

إن الآثار الايجابية للتفاهم والتعاون الوثيق بين البلدين يتجاوز الانعكاسات الاقليمية لمنطقة الخليج.

وفي الوقت الذي كانت ايران رئيسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كانت على إتصال وثيق مع العربية السعودية وسائر الدول المجاورة. وهي أجرت إتصالات مع الأمم المتحدة لايجاد حل جذري للقضية الافغانية، وإقامة حكومة موسعة في أفغانستان.

في الواقع، إن تقارب البلدين ساهم في أن تكون السعودية اكثر واقعية تجاه إستمرار علاقاتها الشاملة مع حركة «طالبان»، وأن تكف عن تقديم الدعم المادي والمعنوي المتزايد الى هذه الجماعة، كما كانت تفعل من قبل.

وقد آل بها الأمر في نهاية المطاف الى أن إستدعت ممثلها من كابول في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، وبعد ذلك بفترة قصيرة أقدمت على طرد ممثل حركة «طالبان» من السعودية(٢٥).

وحول القضية اللبنانية والسلام العربي ـ الاسلائيلي، يلاحظ نوع من التشاور والحوار والدعم المتبادل. وفي الظروف الراهنة، نرى أن العربية السعودية تدعم دوماً وجهات نظر ايران المساندة للمواقف اللبنانية في مواجهة الكيان الصهيوني. وفي الحقيقة، يدل تغيير طريقة عمل الدول العربية، وفي مقدمها العربية السعودية ـ في إجتماع قادة منظمة المؤتمر الاسلامي بطهران ـ يدل على أن الدول العربية وصلت الى حال اليأس والشعور بخيبة الأمل من مسار السلام مع اسرائيل، والذي أوصل الامور الى طريق مسدود.

من جهة أخرى جعل فشل الولايات المتحدة الواضح في أحياء مسار السلام، العرب يتذمرون منها وينتقدونها. وقد إغتنم الرئيس خاتمي هذا الظرف، وقام بردم الهوة في العلاقات بين ايران والدول العربية، وذلك عبر تقديمه أفكاراً جديدةً في مجال السياسة الخارجية.

## إزالة التوتر على مستوى الدول العربية والعالم الاسلامي

إن رغبة وإرادة قادة ايران والسعودية في تعزيز أواصر التعاون والتقارب بينهما، على صعيدقضايا ومشاكل العالم الاسلامي، والتأكيد على وحدة المجتمعات الاسلامية، كانت عاملاً مهماً في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، قائد الثورة الاسلامية السيد الخامنئي - عند لقائه سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز - أكد على دور ايران والعربية السعودية في بلورة التآزر والود بين الدول الاسلامية. قال سماحته «في الوقت الراهن أصبح بامكان ايران والسعودية أن تقوما عبر تعاونهما الثنائي بتنفيذ مسؤولياتهما الكبيرة تجاه شعبي البلدين وسائر شعوب العالم الاسلامي بشكل أفضل».

من ناحية أخرى تطرق العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز الى موضوع تقارب البلدين وتأثيره في تحسين علاقات ايران مع العالم الاسلامي، وذلك عند إفتتاح السنة الثالثة لبدء عمل مجلس الشورى السعودي في دورته الثانية، وقال «تتابع ايران والسعودية خطواتهما من أجل بناء جسور الثقة المتبادلة والاحترام العميق للآخر. وإن توطيد علاقات البلدين يمكنه أن يساعد على تحسين علاقات ايران بالدول الخليجية الأخرى، وسائر الدول العربية، وكذلك الدول الاسلامية. وفي الوقت الحالي، فان ايران والعربية السعودية تعملان على خط النظام الاقليمي لمد جسور الثقة واحلال الامن»(٢٦).

إن النتائج الايجابية لتحقيق مثل هذا الأمر لن يقتصر على حدود المنطقة، بل بامكانه أن ينتقل الى مناطق مجاورة أيضاً.

والواقع أن إستقرار نظام كهذا بامكانه أن يتوسع ويتجاوز منطقة الشرق الاوسط، ويعرض نماذج من التعاون والتفاهم بين الدول على المستوى الاقليمي وعلى مستوى العالم الاسلامي.

وبامكان هذا النظام أن يمتد الى الدول الاسلامية الواقعة في الشمال الأفريقي والقرن الأفريقي، وقد يصل الى جنوب وشرق أوروبا. وفي نهاية المطاف قد يستوعب الدول الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وصولاً الى جنوب وجنوب شرق آسيا.

في الوقت الراهن، هناك دلائل تشير الى تحقق ونجاح مثل هذه السياسة، بحيث إن علاقات ايران آخذة في التطور مع الدول الواقعة ضمن هذه المناطق، وذلك في شتى المستويات السياسية والاقتصادية وفي مجال الاتصالات، وكذلك على المستوى الثقافي، مثل إقامة المعارض وتبادل وجهات النظر بين الباحثين والخبراء.

إن إحدى الامثلة البارزة في هذا الاطار، هو تحسن العلاقات الايرانية مع مصر في السنوات الثلاث الأخيرة، لما تتمتع به الأخيرة من أهمية خاصة على المستويين العربي

والاسـلامي. فـقـد دخلت العـلاقـات الايرانيـة ـ المصـرية أيضـاً مـرحلة جـديدة، إذ خطا البلدان خطوات عملية وإيجابية في مـجال إزالة سـوء الفـهم الحـاصل بينهما، وحل الخـلافات القائمة. كمـا أعلن وزيرا خـارجيـة البلدين مـؤخراً عن إمكانيـة اعادة العـلاقـات السـياسـيـة الايرانيـة ـ المصرية في المستقبل القريب..

## خلاصة

إن رئاسـة الرئيس خـاتمي، والاعـلان عن تبني سـيـاسـة جـديدة مـبنيـة على أسـاس إزالة التوتر، ومـد جسـور الثقـة مع دول العـالم، خاصـة الدول الاسـلامـية؛ كل ذلك أخـرج السـيـاسـة الخـارجـيـة الايرانيـة من دائرة الانفـعـال وأعطاها حـيـوية وروحـاً بنـاءةً لخـوض هذا المسـار. وتشمل إقامة علاقات وثيقة بين ايران والعربية السعودية كل المجالات وتأثيراتها وانعكاساتها على إقـامـة عـلاقـات وديـة بين ايران وسـائر دول المنطقـة. ومن منطلق الدور المحوري للعـربيـة السـعودية في منطقـة الشرق الاوسط والعالم الاسـلامي، فان تكريس أجواء الثقة والتفاهم بين البـدين كان له أثر إيجابي وبناء في إحـلال الاسـتـقـرار السـيـاسـي والاقـتـصـادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، كما ساعد على احياء الوحدة والتضامن بين الدول الاسلامية. ولكن هناك رأياً ينظر الى هذه العـلاقـة بتشـائم، مـعـتـبـرًا أن الخـلافـات الـهـيكليـة وغـيـر المتـجـانسـة الموجودة بـين البلدين، وعلى كل الأصـعـدة، لايمكن تجـاوزهـا بـهـذه السـهـولـة. ويرى هؤلاء أن التقارب الحـاصل بين البلدين لن يسـتمر طويلاً، وذلك بسبب التنافس بينهـمـا، وخصـوصـاً في الشـؤون الاقليـمـيـة. ولكن هذه الدراسـة تظهـر، وفي ظل التـحـولات الجـديدة التي شـهـدتهـا السياسة الخـارجية الايرانية، تكريساً للتفاهم وبناء لجسور الثقة على أساس إزالة بؤر التوتر، بـحيث إسـتطاعت كل من ايران والسعودية ـ وفي خـلال السنوات الثلاث الماضية ـ إحـلال أفضل علاقـات التعاون بينـهـمـا، وذلك من خلال إقامة العلاقات السيـاسية، وأن السـير في هذا الطريق مسـتقبلاً بامكانه أن يقود الى قيام نظام شـامل للأمن والتـعـاون الاقليمي في منطقة الخليج، وحتى على مستوى العالم الاسلامي.

# المصادر


١ـ إن هاتين الأيديولوجيتين الاسلاميتين ، غالباً ما يطلق على نوعين من الفقه، الأول فقه الأحكام ، والثاني فقه الرؤية الكونية، والفقه الذي يركن الى الأحكام له قابلية المساومة والتناغم مع الغرب، غير أن فقه الرؤية الكونية ـ كما في ايران ـ غير قابل للمساومة مع الغرب، وللمزيد من المعلومات في هذا الاطار أنظر:

ـ محمود سريع القلم «الطاولة المستديرة، معرفة الاستراتيجية الاميركية تجاه ايران والشرق الأوسط» **المجلة الفصلية للدراسات الشرق أوسطية**، العدد الخامس، صيف عام ١٩٩٥، ص ٣٠٥ـ٣٠٦

٢ـ زبيغنيو برجينسكي، «خارج الأحتواء» ترجمة:

٣ـ عبد الرحيم نوه ابراهيم، طهران: صحيفة **اطلاعات** عام ١٩٩٣م ص ١٧٣ـ١٧٤.

٤ـ لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع:

ـ بيروز مجتهد زاده، «النظام العالمي المتغير، وآثاره على منطقة الخليج الفارسي» مجلة **اطلاعات السياسية ـ الاقتصادية**، العدد ٩٣ـ ٩٤ن شهري يونيو ـ ويوليو عام ١٩٩٥.

٥ ـ رويز وجاوند، «ايران والأواصر العميقة المتأصلة الثقافية والتاريخية في خراسان الكبيرة»، مجلة **اطلاعات السياسية ـ الاقتصادية** العدد ٥٩ـ ٦٠، شهري أغطس ـ وسبتمبر عام ١٩٩٢م، ص ٢٩

٦ـ علي رضا شيخ عطار **جذور التعامل السياسي في آسيا الوسطى والقوقاز**، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية عام ١٩٩٤)، ص ٦٧.

٧ـ اليور روآ، **دور الجماعات العسكرية والدينية والسياسية في أفغانستان** في «مجموعة مقالات الندوة الافغانية الثانية، (طهران، مركز الدراسات السياسية والدولية عام ١٩٩١) ص ٣٣٢.

٨ـ للحصول على معلومات أكثر حول أبعاد تهديد المصالح الوطنية الايرانية من جانب التوجهات القومية لـطالبان، أنظر:

ـ كيهان برزكر، «ايران ودول الجوار الشرقية ، وأمن الحدود المشتركة: التغيرات الجيوغرافية بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي»، مجلة **مطالعات الشرق الاوسط** الفصلية، العدد ١٦ ، شتاء عام ١٩٩٨م ، ص ١٩٩ـ٢١٤.

٩ـ سيد علي رضا أغندي « السياسة الخارجية وإزالة التوتر» الجهة: الجمهورية الاسلامية الايرانية ( ١٩٨٩م ـ ١٩٩٩م) **مجلة السياسة الخارجية** ، العدد الرابع شتاء عام ١٩٩٩م ص ١٠٤٢.

١٠ـ المصدر نفسه، ص ١٠٤٥.

١١ـ غلام علي خوشرو، «ماهو حوار الحضارات»، **مجلة السياسة الخارجية**، العدد الثاني، صيف عام ١٩٩٨م، ص٢٦٢.

١٢ـ روح الله رمضاني: «تغيير المرتكزات السابقة للسياسة الخارجية الايرانية: باتجاه سلام ديمقراطي» ترجمة علي رضا طيب ، مجلة **اطلاعات** السياسية ـ الاقتصادية العدد ١٢٩ـ ١٣٠، يونيو ويوليو عام ١٩٩٨م ص ١١٨.

١٣ـ صحيفة **همشهري** ، عام ٢٠٠٠.

١٤ـ كلمة قائد الثورة الاسلامية السيد الخامنئي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثامن لقادة دول منظمة المؤتمر الاسلامي ـ طهران ـ صحيفة **إطلاعات** في ١٨/ ٩/ ١٩٩٧.

١٥ـ أنظر كلمة السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، ورئيس منظمة المؤتمر الاسلامي ـ المصدر السابق.

١٦ـ انظر «تفاصيل بيان طهران الذي صدر في نهاية أعمال مؤتمر قادة منظمة المؤتمر الاسلامي، صحيفة **اطلاعات**، في ٢٢/ ٩/ ١٩٩٧.

١٧ـ محمد خرازمند: «الجمهورية الاسلامية الايرانية والعربية السعودية، نحو آفاق جديدة من التعاون»، مجلة **السياسة الخارجية**، العدد الثاني، صيف عام ١٩٩٩، ص ٤٢٢ـ٤٢٤.

## المصادر

١٨ـ صحيفة **الشرق الأوسط**، نقلاً عن وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الايرانية في ٣١/ ٢/ ١٩٩٩.

١٩ـ أنظر: ***فرازمند*** ، مصدر سابق ، ص ٤٢٧ـ ٤٢٨ .

٢٠ـ المصدر نفسه.

٢١ـ أنظر: البيان المشترك الصادر عن ايران والعربية السعودية، فرازمند مصدر سابق، ص ٤٢٩ـ٤٣٣ .

٢٢ـ وافق البلدان على أن تكون لكل منهما دورتان ، بمعنى أن كل منهما يتسنم منصب الامين العام للأوبك لفترة ثلاث سنوات

٢٣ـ لمزيد من الاطلاع حول «الأزمات المستقبلية التي تهدد الأمن الوطني لدول منطقة الخليج» أنظر: سعيدة لطفيان، «تحولات القوة والسياسة في منطقة الشرق الاوسط»، إفتتاحية مجلة **مطالعات الشرق الاوسط الفصلية**، العدد الرابع شتاء عام ١٩٩٩مل

٢٤ـ **وكالة الانباء الفرنسية** في ١٦/ ٩/ ١٩٩٩م.

٢٥ـ **وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الايرانية** في ١٤/ ٢/ ١٩٩٩.

٢٦ـ صحيفة **الحياة** في ٦/ يوليو/ ١٩٩٩.

د. عدنان السيد حسين

# القرار ١٣٧٣ والمسؤوليات العربية والإيرانية

العالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ هو غير العالم قبل ذلك التاريخ.

وبصرف النظر عن أية عواطف إنسانية أو ردود فعل، بعضها يعود إلى الدعم الاميركي المفتوح لإسرائيل، وتمادي محنة قضية فلسطين منذ أكثر من نصف قرن، فإن ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم مدان ومرفوض أخلاقيًا ودينيًا وإنسانيًا.

لكن الرد على هذا الفعل الإرهابي الشنيع لم يتصف بالمسؤولية الدولية، ولم يلتزم دائمًا قواعد الشرعية الدولية في عالم تسيطر عليه سياسة القوة. لقد تفلتت القوة من الرقابة الدولية، فعاشت قتلاً وحصارًا وقمعًا بالوسائل كافة، وغدا العالم بأسره أسير مقولة الرئيس الأميركي جورج بوش: إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب! في هذا السياق المأسوي كيف نقرأ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣؟

## ملاحظات على القرار

في الوقت الذي تزداد أهمية التعاون العربي - الإيراني بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويطرح الأمن الدولي على بساط التفاعل العالمي، تبرز الحاجة الى سياسات عربية - إيرانية مشتركة بعد صدور قرار مجلس الأمن الرقم ١٣٧٣ [1] الذي رسم مرحلة عالمية جديدة. وإننا نجد مجموعة ملاحظات على هذا القرار في ضوء قواعد القانون الدولي.

- إن القرار المذكور لم يحدّد مفهوم الإرهاب، حتى يحدّد سبل مكافحته. وعلى رغم المجهودات المتصلة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة في العقدين الأخيرين لتحديد معنى الإرهاب ووسائل مواجهته، مع التمييز بين الأعمال الإرهابية والنضال المشروع الذي تقوم به فصائل المقاومة ضد الإحتلال، فإن تلك المجهودات لم تفض بعد الى مثل هذا التحديد المرجو.

* أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجامعة اللبنانية.

وعليه، فإن القرار اعتمد عقوبات على جريمة الإرهاب دون تحديد أركان هذه الجريمة.

ـ جاء في مقدمة القرار أن مجلس الأمن «يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في سياق الأمم المتحدة..»... ما خول الولايات المتحدة الأميركية أن تدافع عن نفسها ضد الذين نفذوا الهجمات التدميرية في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. بيد أن الجهة التي نفذت تلك الهجمات ظلت مجهولة على الرغم من تصريحات، وأسماء أشخاص كانوا على متن الطائرات المدنية التي نفذت الهجمات.

وإذا افترضنا ان «تنظيم القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن هو الذي خطط لهذه الهجمات ونفذها، فما هو المسوّغ القانوني الذي يسمح بقصف مراكز عسكرية ومدنية في افغانستان، مع ما يوقع من إصابات مدينة وخسائر مادية في دولة هي عضو في الأمم المتحدة؟

ـ جاء في القرار المذكور «تحريم قيام رعايا.. الدول عمدًا بتوفير الأموال وجمعها، بأية وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي أراضينا لكي تستخدم في أعمال إرهابية، في حال معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية».

## من يعرف هذه التفاصيل؟

إذا كانت من مسؤولية دولة معينة، كيف ستعرف أن الأموال التي تجمعها جماعات مقيمة على أراضيها ستستخدم في أعمال إرهابية؟ وهل اتخاذ إجراءات احترازية داخلية من شأنه فرض قيود مالية على النظام النقدي والاقتصادي في هذه الدولة أو تلك، خاصة وأن القرار المذكور دعا الى تجميد الأموال وأي موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون اعمالاً إرهابية و«بدون تأخير»؟

ثم قد تتعارض الإجراءات الإحترازية مع قوانين داخلية في دولة ما، كقانون السرية المصرفية على سبيل المثال؛[٢] فمن هي الجهة التي ستعوض عن الخسائر المالية التي تلحق بالدولة المعنية وبمواطنيها؟

٤ـ يقرر القرار المذكور أن على جميع الدول «الإمتناع عن الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح».

من يجند أعضاء الجمعيات الإرهابية؟ ومن يزودها بالسلاح؟ قد تتعدد الجهات التي تجند الإرهابيين وتزودهم بالسلاح، خصوصًا مع وجود سوق سوداء للسلاح في العالم. ومع الثورة المعلوماتية، وما يصاحبها من ثورة في الإتصالات والمواصلات، صارت إسكانات التهريب وخرق القانون (المحلي أو الدولي) متاحة أكثر من أي وقت مضى. وهناك أكثر من

إشارة الى حصول بعض الجماعات المسلحة التي نفذت أعمالاً إرهابية على سلاح ومال من أوساط غربية، هي تشكو اليوم من خطورة الأعمال الإرهابية. نورد على سبيل المثال لا الحصر «الجيش الجمهوري الإيرلندي» والدعم الخارجي الذي حصل عليه في العقود الماضية (كذا).

٥- إذا كان القرار المذكور مهّد للولايات المتحدة الأميركية تنفيذ حملة عسكرية ضد «حركة طالبان» و«تنظيم القاعدة» في أفغانستان، فلن يمكنه تجاهل جملة قواعد آمرة موجودة في ميثاق الأمم المتحدة، ومبينة في الفصل السابع تحديدًا، هي:

أ- يتعهد أعضاء الأمم المتحدة وضع ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين تحت تصرف مجلس الأمن، طبقًا لاتفاق أو اتفاقات خاصة (المادة ٤٣).

ب- يحدد مجلس الأمن قوة الوحدات الجوية المستخدمة في الأعمال القمعية، ويحدد مدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، بمساعدة لجنة أركان الحرب (المادة ٤٥).

ج- يضع مجلس الأمن الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة بمساعدة لجنة اركان الحرب(المادة ٤٦).

د- تشكل لجنة أركان الحرب هذه من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن او من يقوم مقامهم (المادة ٤٧).

هـ- تكون لجنة أركان الحرب مسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف مجلس الأمن (المادة ٤٧).

و- أية تدابير تتخذها أي دولة في حالة الدفاع عن النفس، تبلغ الى مجلس الأمن فورًا. وهي لا تؤثر بأي حال في حق مجلس الأمن باتخاذ الأعمال الملائمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (المادة ٥١).

معنى كل ذلك إن الأعمال العسكرية أو القمعية كافة، والتي تقوم بها دولة في حالة الدفاع عن النفس، أو تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة استنادًا الى الفصل السابع من الميثاق، يجب ان تخضع لسلطة مجلس الأمن تحضيرًا وتنفيذًا ومتابعة. فضلاً عن أن الإجراءات القمعية هذه لا تتخذ قبل تنفيذ اجراءات بينها الفصل السادس، وتشمل في ما تشمل التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واللجوء الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية لتسوية النزاع القائم. بل ان الفصل السابع نفسه طلب

قبل شروع مجلس الأمن بتنفيذ الأعمال الحربية، اتخاذ مجموعة تدابير، بينها وقف الصلات الاقتصادية للمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها (المادة ٤١)، أي ان مجلس الأمن يتدرج في تدابيره وصولاً الى التدبير الأقصى، وهو استخدام القوة المسلحة، وهو الذي يقرر دائمًا تلك التدابير ويشرف على تنفيذها.

## مسؤوليات عربية وإيرانية

ازاء مفاعيل القرار ١٣٧٣: الضغوط الأميركية المتزايدة على ايران والعراق وكوريا الشمالية ( محور الشر كما يسميها الرئيس الأميركي)، وكذلك الضغوط الملحوظة على سوريا ولبنان والسودان واليمن والصومال والفيلبين... كلها بحجة مكافحة الإرهاب، ثمة مسؤوليات مشتركة عربية وايرانية يمكن ان تتمحور حول الأولويات الآتية:

- بذل جهد عالمي لتعريف مصطلح «الإرهاب». ويمكن الإفادة في هذا الصدد من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٩٨. فقد جاء في المادة الأولى ان الإرهاب هو «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو اغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي او جماعي، وبهدف إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أوتعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

ان الإرهاب ينطوي على مسألتين خطيرتين، هما إلحاق الأذى بالمدنيين عن سابق تصور وتصميم، وإلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية والمرافق والأملاك العامة أو الخاصة. ولعل تنظيم مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة فاعلة من منظمة المؤتمر الإسلامي، لتحديد الإهاب وسبل مكافحته من شأنه تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل.

- دحض الحملة الإعلامية والسياسية على الإسلام والمسلمين، والتي تنفذها جهات غربية صهيونية. فالإسلام كعقيدة يحرم قتل النفس البشرية، وينطلق من مبدأ مسلم في العلاقات الدولية، انطلاقًا من الآية الكريمة: **﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة﴾**. فضلاً عن الدعوة المستمرة للتعارف بين الشعوب والقبائل المختلفة واحترام العهود والمواثيق الدولية الموقعة.

- معالجة أسباب الإرهاب في بلداننا العربية والإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة، وبالترقي الاجتماعي والسياسي. فبقدر ما تتحقق المشاركة السياسية في السلطة، ويعمّ

العدل بين الناس، ويقضي على مشكلة الأمية ومحدودية الثقافة... نعالج الأسباب الحقيقية للإرهاب. وبالتأكيد، فإن المعالجة لن تكون عسكرية وقمعية مهما كانت الظروف الضاغطة داخليًا وخارجيًا.

ـ التمييز الدقيق بين الإرهاب ومقاومة الإحتلال. فالقانون الدولي العام يشرِّع مقاومة الإحتلال الأجنبي، ويعترف بالأهداف المشروعة لحركات التحرر الوطني ذات الشرعية الشعبية. ولا يجوز الخلط بين النضال من اجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني ـ كما هي حال شعب فلسطين ـ وبين الأعمال الإرهابية.

ـ مخاطبة الراي العام الغربي بعقلانية تظهر المجهودات الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها ـ المتعلقة بمكافحة الإرهاب ـ والتوقف عند حقوق الإستشهاد في الإسلام، كما حدّدتها وثيقة المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في القاهرة ١٩٩٠، والإشارة الى صعوبة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي من دون إيجاد حل عادل لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، فضلاً عن أن مكافحة الإرهاب مسؤولية دولية جماعية استنادًا إلى الشرعية الدولية.

## المصادر

١ ـ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ في جلسته ٤٣٧٥، في ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ .

٢ ـ هذا القانون مطبق في لبنان.

د. حسين مهرپور*

# مسؤولية رئيس الجمهورية في تطبيق الدستور الإيراني

تنص المادة ١١٣ من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية على أن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تطبيق الدستور. وقد جاء في المادة المذكورة: «يُعتبر رئيس الجهورية الشخصية الرسمية الثانية في البلاد بعد قائد الثورة الاسلامية، وتقع على عاتقه مسؤولية تطبيق الدستور، ورئاسة السلطة التنفيذية، ما عدا في الأمور التي ترتبط مباشرة بسماحة القائد».

تأسيساً على هذه المادة، أصدر الرئيس محمد خاتمي (الرئيس الخامس للجمهورية الاسلامية الايرانية) في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أمراً بتشكيل «لجنة المتابعة والاشراف على تطبيق الدستور»، مهمتها مساعدته على النهوض بهذه المسؤولية.

هذه الخطوة استقبلت بردود فعل متباينة، كانت ايجابية في معظمها، سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ورحب بتشكيل هذه اللجنة كل الراغبين في الحفاظ على المبادئ، والمتطلعين الى تنفيذ بنود الدستور. لكن بعض الأوساط ساورها القلق والشك حيال الوضع القانوني لهذه اللجنة، وكذلك حيال احتمال تجاوز السلطة التنفيذية سائر السلطات، مما قد يؤدي الى المساس بمبدأ الفصل بين هذه السلطات وإستقلاليتها.

هذا المقال يسعى الى تسليط الأضواء على مسؤولية رئيس الجمهورية وقدرته على تطبيق بنود الدستور، وما هو المتوقع منه من الناحية القانونية، والاجتهاد العملي، والخطوات التي من الممكن اتخاذها، والوظائف التي يمكن لهذه اللجنة القيام بها في هذا الاطار. على أن تكون المادة ١١٣ هي المرجع لايضاح الكثير من الامور الخاصة بمسؤولية رئيس الجمهورية، وكذلك توقعات الشعب من رئيس الجمهورية في تنفيذ بنود الدستور، والحؤول دون إنتهاك

* أستاذ في كلية الحقوق بجامعة الشهيد بهشتي - طهران.

أسسه، لاسيما تلك التي وافق عليها مجلس صيانة الدستور، إضافة الى طريقة عمل اللجنة، بتوجيه من رئيس الجمهورية.

## صيانة بنود الدستور وتطبيقها

يعد الدستور ميثاقاً وعهداً بين الشعب والحكومة، فضلاً عن كونه دليلاً على المؤسسات والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وكذلك لجهة حفاظه على الحقوق والحريات الأساسية للشعب، كما انه يحدد إطار نظام الدولة. ومن البديهي أن النظام القائم على أساس الدستور الذي أقره الشعب، يتعين أن يولد جهوداً حثيثة في الدفاع والحفاظ على هذا الدستور وتطبيق بنوده.

قد يتعرض الدستور الى الانتهاك، بسبب مصادقة النظام على تشريعات وقوانين تتعارض مع هذا الدستور، أو لأن النظام لا يمهد ولا يوفر الأرضية اللازمة لتنفيذ بنود الدستور.

وقد تضمنت دساتير كثير من البلدان تمهيدات على الصعيدين المذكورين مع ذكر الحلول الناجعة.

وتقع المهمة الاولى بحسب دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية، على عاتق مجلس صيانة الدستور، الذي يعد مؤسسة خاصة ومستقلة. وفي هذا السياق تنص المادة ٧٢ من الدستور على مايلي: «لا يحق لمجلس الشورى الاسلامي سّن قوانين تتعارض مع مبادىء وأحكام مذهب البلاد الرسمي أو الدستور، وأنّ تشخيص هذا الأمر يقع على عاتق مجلس صيانة الدستور وحسب الترتيب المذكور في المادة السادسة والتسعين».

أما المادة ٩١ من الدستور، فتنص على الآتي: «لصيانة أحكام الاسلام والدستور ولكي لا تتنافى قرارات مجلس الشورى الاسلامي مع بنود الدستور، يتم تشكيل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور، وبالتركيب التالي...».

ويتعين على المجلس وفقاً للمادة ٩٤[١] إرسال قراراته المصادق عليها الى مجلس صيانة الدستور بغية دراستها ومعرفة مدى انطباقها مع الموازين الشرعية وبنود الدستور، ومن ثم إبداء ملاحظاته عليها. وتسري هذه الآلية أيضاً، وفقاً للمادة ٨٥[٢]، على القوانين التي تصادق عليها إحدى اللجان الداخلية للمجلس، أو ما يتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي للمنظمات والشركات والمؤسسات الحكومية التي من الممكن أن تُكلّف الحكومة بادارتها، إذ ترسل القرارات الى مجلس صيانة الدستور للتأكد من عدم منافاتها للموازين الشرعية والدستور.

أما فيما يتعلق بالقوانين العادية التي تُتخذ إستناداً للمادة٥٩[٣] فيتعين إجراء الاستفتاء بخصوصها. وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح حول رقابة مجلس صيانة الدستور في القانون الاساسي بهذا الشأن، فإن مجلس صيانة الدستور يبدي رأيه في الموضوع بصورة غير مباشرة ، إذ أن إحالة مسودة القانون على الاستفتاء يتطلب مصادقة ثلثي مجموع نواب مجلس الشورى الاسلامي . ووفقاً للمادة ٩٤ ينبغي إرسال هذه المصادقة الى مجلس صيانة الدستور الذي يرفض الموافقة عليها إذا كانت تتعارض مع الدستور ، وبالتالي فانه يرفض إخضاع المواضيع المنافية للقانون الاساسي الى الاستفتاء.

أما المهمة الثانية المتمثلة في الاشراف على تنفيذ بنود الدستور ، وعدم تجميدها أو إنتهاكها عملياً، فتقع على عاتق رئيس الجمهورية، علماً أنه لابد من توفير مقومات تنفيذ بنود الدستور.

إن كلا من السلطات الثلاث الحاكمة، التنفيذية والقضائية والتشريعية، مكلفة باتخاذ عدد من الخطوات الكفيلة بتسهيل تطبيق الدستور، ذلك أن تنفيذ كثير من بنوده رهن بالمصادقة على قوانين عادية ولوائح تنفيذية يجري إعدادها بالتنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وكذلك مع السلطة التشريعية، من أجل المصادقة عليها.

وفي السياق ذاته يجب الحؤول دون التعدي على بنود الدستور وعدم إنتهاكها عبر قيام السلطة القضائية بواجبها، لاسيّما في التحقيق بالمخالفات والجرائم، وحالات الاستغلال ، الى جانب أنشطة وعمل منظمة التفتيش العامة، ومحكمة العدل الإداري، وكذلك ممارسة مجلس الشورى الاسلامي دوره الرقابي عبر إستجواب الوزراء، أو التحقيق في الشكاوى وفقاً للمادة ٩٠[٤] من الدستور، أو التحقيق والمتابعة وفقاً للمادة٧٦[٥].

غير أن الدستور لا يعتبر رئيس الجمهورية مجرد رئيس لاحدى السلطات الثلاث، أي السلطة التنفيذية، وإنما هو المسؤول عن تنفيذ القانون الاساسي لكونه يشغل ثاني أعلى منصب في البلاد بعد قائد الثورة الاسلامية. وعليه، فإنه مكلّف بتوظيف كل قدراته ونفوذه لتطبيق الدستور، وكذلك الحؤول دون إنتهاكه من السلطات الثلاث، بما فيها التشريعية والقضائية ، وإتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاطار.

إن إنجاز هذه المهمة في ما يرتبط بالسلطتين القضائية والتشريعية، لايعد تدخلاً من السلطة التنفيذية في شؤونهما، ولا يتنافى مع مبدأ فصل السلطات، ذلك أن الدستور لم يوكل هذه المسؤولية اليه لأنه رئيس للجمهورية ، بل لكونه يشغل ثاني أعلى منصب في البلاد بعد قائد الثورة الاسلامية.

أن المادة ١١٣ من الدستور تُثبّت منصبين عرضيين لرئيس الجمهورية، هما أعلى منصب في البلاد بعد منصب القيادة ، ورئاسة السلطة التنفيذية التي تأتي في عرض منصبي رئيسي

السلطتين القضائية والتشريعية اللتين تقوم كل منهما بمهماتها على أساس الاستقلالية وفصل السلطات.

لكن رئيس الجمهورية يتمتع بحق مراقبة عمل السلطتين الأخريتين ، منعًا لتجاوزهما نصوص الدستور. ومن هنا ربّما أمكن القول إن رئيس الجمهورية يحل في المرتبة الثانية بعد «القائد».

يحتل «القائد» في الجمهورية الاسلامية الايرانية أعلى منصب رسمي في البلاد ، فيما تعمل السلطات الثلاث الحاكمة تحت إشرافه الذي يتجسد في الصلاحيات التي منحها الدستور له، بحيث ترتبط شرعية كل من السلطات الثلاث بالقائد لناحية إقرار حُكم رئاسة الجمهورية وتعيين وعزل فقهاء مجلس صيانة الدستور ، ورئيس السلطة القضائية (البند٩، الفقرتان أ وب والبند ٦ من المادة ١١٠ من الدستور). وعلى أي حال، فإن المادة ١١٣ من الدستور، والتي تضع منصب رئيس الجمهورية في المرتبة الثانية بعد منصب «القائد» على صعيد البلاد، تقّر له بمسؤوليات وصلاحيات أعلى مما لرئيسي السلطتين الأخريتين ، وهذا ما يتجسد في مسؤوليته عن تنفيذ الدستور. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون للمادة١١٣ من الدستور معنى واضح مؤداه أن رئيس الجمهورية يعتبر ثاني أعلى منصب رسمي في البلاد بعد منصب القيادة، ويتحمل مسؤولية تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية ، باستثناء الأمور التي لها ارتباط مباشر بالقائد.

## رؤية مجلس صيانة الدستور لمسؤولية رئيس الجمهورية

يمثل مجلس صيانة الدستور المرجع الرسمي لتفسير ما جاء في نصوص الدستور، والمكلّف بمهمة حمايته. وهو يرى في الوقت نفسه لرئيس الجمهورية المسؤولية نفسها، ويتوقع منه إتخاذ خطوات فاعلة للحيلولة دون إنتهاك الدستور ، حتى على صعيد السلطتين القضائية والتشريعية. ولتوضيح ذلك نستعرض النماذج التالية:

أـ بعث مجلس القضاء الأعلى في ٢/ ١٢/ ١٩٨٠ برسالة الى مجلس صيانة الدستور يسأله عن رأيه في إنذار وجهه له رئيس الجمهورية في حينه حول إنتهاك الدستور، وهل كان يحق لرئيس الجمهورية القيام بهذا العمل أم لا؟ وكان واضحًا من لهجة الرسالة بأن مجلس القضاء الأعلى لم يكن يعترف بمثل هذا الحق لرئيس الجمهورية، ويعتبر أن إنذاره نوع من التدخل في شؤون الجهاز القضائي. وإعتبر مجلس القضاء الأعلى في رسالته أن الاشراف على حُسن تطبيق القوانين، يقع على عاتق السلطة القضائية وفقًا لما تنص عليه المادة ١٥٦ من الدستور، وليس رئيس الجمهورية.

وكان الخلاف قد نشأ بعد أن أصدر مجلس القضاء الأعلى في ١٨/ ١١/ ١٩٨٠ أحكامًا بالحبس تراوح بين شهر وسنة ، وغرامات مالية، ومصادرة للأموال وغير ذلك ، وهي أحكام تتعلق بعدم إخفات الأضواء في المنازل وخارجها، والمتاجرة بالوقود وبطاقات التموين في السوق السوداء، وكذلك الاحتكار ، أو رفع أسعار المواد الاساسية ، وسدّ الطرقات ، وبث الشائعات ، وكانت تحت عنوان «أحكام مخالفات وجرائم زمن الحرب».

إعتبر رئيس الجمهورية في حينه أن هذا التعميم يتنافى مع الدستور، مستنداً في ذلك الى عدد من مواد الدستور، منها المواد ٣٦ و١٦٩ و٥٨ و٥٧ و ٧١ و١٥٧ ... وأن عمل مجلس القضاء الأعلى إنتهاك للقانون.

ومما جاء في ختام رسالة رئيس الجمهورية «بالنظر للمواد والقوانين أعلاه، فان مجلس القضاء الأعلى الذي بادر الى وضع وإبطال بعض القوانين الجزائية عبر تشريع بعض العقوبات، قد إنتهك الدستور. إنه لمن المؤسف أن يقدم مجلس القضاء الأعلى المكلف بالاشراف على حسن تنفيذ القوانين ، وفقاً للمادة ١٥٦ من الدستور، على إنتهاك الدستور بشكل سافر. وإنطلاقاً من الواجب المكلف به من خلال المادة ١١٣ من الدستور بشأن مسؤولية تنفيذ الدستور وتنظيم علاقات السلطات الثلاث، فانني أنذر مجلس القضاء الاعلى ليتجنب إنتهاك القانون ، والتعدي على حدود صلاحيات ومهمات السلطة التشريعية ، ومن البديهي أن تعميم المجلس المنافي للقانون فاقد للاعتبار ولا أثر له».

وفي جواب توضيحي مقتضب على رسالة مجلس القضاء الأعلى ، أيّد مجلس صيانة الدستور خطوة رئيس الجمهورية ، وإستنباطه للمادة ١١٣ من الدستور[٦].

ب ـ رداً على رسالة رئيس الجمهورية حول تشكيل لجنة تفتيش خاصة، رفض مجلس صيانة الدستور في جوابه على الرسالة بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٨٢ تشكيل مثل هذه اللجنة ، مؤكداً أن المفهوم من المادتين ١١٣ و ١٢١ ومواد أخرى متعددة ومكررة في الدستور ، هو أن رئيس الجمهورية هو الحارس للمذهب الرسمي للبلاد ، والمسؤول عن تطبيق الدستور، وبامكانه في هذا الاطار أن يطلب من المسؤولين التنفيذيين والقضائيين والعسكريين الايضاحات بصفة رسمية ، وعلى هؤلاء المسؤولين تقديم الايضاحات اللازمة له. كما أن رئيس الجمهورية مكلّف باتخاذ الاجراءات اللازمة في حال إطلاعه على وجود تيار يخالف المذهب الرسمي للبلاد ونظام الجمهورية الاسلامية والدستور[٧].

ج ـ إعتبر مجلس صيانة الدستور في إجتماعه المنعقد في ٣١/٨/١٩٨٣ أن لائحة قانون

التعزيرات الذي صادق عليه مجلس الشورى الاسلامي ، تتنافى مع البند الثاني من المادة ١٥٧ من الدستور، لعدم مشاركة الاغلبية من أعضاء مجلس القضاء الأعلى في إعداد اللائحة المذكورة.

لكن رئيس مجلس الشورى الاسلامي لم يقبل التعليل ، وطلب من مجلس صيانة الدستور أن يوضح إذا ما كان فيه ماينافي الدستور أو يتعارض مع الشرع، وابلاغه به في مدة أقصاها عشرة أيام ، وإلا إعتبره بعد هذا التاريخ نافذ المفعول .. وبما أن مجلس صيانة الدستور أصّر على رأيه السابق، فقد أقدم رئيس المجلس وبعد إنقضاء الأيام العشرة على إرسال القانون المصادق عليه في المجلس الى رئيس الجمهورية لتوقيعه، مشيراً الى أن مجلس صيانة الدستور لم يبد رأيه ضمن الفترة المحددة. وعليه وقّع رئيس الجمهورية القانون الذي نشر في الصحف الرسمية بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٨٣، ليكون بذلك نافذ المفعول إعتباراً من هذا التاريخ. بيد أن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فقد إعتبر مجلس صيانة الدستور في رسالة وجهها لرئيس المجلس بأن ما صودق عليه غير قانوني، وأن عمل المجلس والتوقيع وتنفيذ القانون المصادق عليه يُعد إنتهاكاً لعدد من مواد الدستور ، فيما أرسل نسخة من الرسالة الى رئيس الجمهورية في حينه بهدف الاطلاع واتخاذ الاجراءات اللازمة. وبذلك يكون في الواقع قد طلب من رئيس الجمهورية بصفته المسؤول عن تطبيق الدستور، منع تنفيذ هذا القانون الذي ينتهك الدستور.

وفي رسالة مفصلة أخرى ، شرح مجلس صيانة الدستور لرئيس الجمهورية مآخذه على لائحة التعزيرات ومراحل إعدادها المنافية للدستور ، ثم ختم رسالته بالقول:

«...الرجاء إبلاغ مجلس صيانة الدستور أمركم بمنع تنفيذ هذه اللائحة...».

أن مثل هذا التعبير وإبداء وجهات النظر بهذه الطريقة يدل على أن مجلس صيانة الدستور يرى أن رئيس الجمهورية يتمتع وفقاً للمادة ١١٣ من الدستور، بحق إيقاف أية حركة تنافي الدستور، حتى لو تعلق الأمر بالسلطتين القضائية والتشريعية . وتفعيلاً لرأي مجلس صيانة الدستور بادر رئيس الجمهورية الى ارسال رسالة لمجلس القضاء الاعلى في ٢٤/ ١١/ ١٩٨٣.

١ـ الامتناع عن إجراء لائحة القانون المذكورة الى إشعار آخر.

٢ـ إبلاغنا كيفية مراعاة أو عدم مراعاة فحوى البند ٢ من المادة ١٥٧ من الدستور»[٨].

إن النماذج المذكورة آنفاً تفصح بجلاء عن رأي مجلس صيانة الدستور بشأن مهمة رئيس

الجمهورية في تطبيق الدستور وفقاً للمادة ١١٣، ويمنحه الحق في إتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف كل إنتهاك قد يتعرض له الدستور.

## الأسس القانونية لصلاحيات رئيس الجمهورية في تنفيذ الدستور

سنبحث في البداية الدستور ومن ثم القوانين العادية المرتبطة بحدود ومهمات وصلاحيات رئيس الجمهورية.

### أ- الدستور

كما أشرنا سابقاً، فان المادة ١١٣ من الدستور تُعد أوضح وأهم مادة في الدستور تُبين مسؤولية رئيس الجمهورية في تطبيق الدستور . إذ توكل هذه المادة لرئيس الجمهورية مهمتين ومسؤوليتين:

**الأولى**، رئاسة السلطة التنفيذية باستثناء مايتعلق بالأمور المرتبطة مباشرة بالقيادة. وإستناداً لهذا المنصب، يتولى رئيس الجمهورية الامور التنفيذية للبلاد. وبينت المادة ٦٠ من الدستور هذه المسؤولية بالقول«ان تنفيذ مهمات السلطة التنفيذية تقع على عاتق رئيس الجمهورية والوزراء، ما عدا مايرتبط بالقيادة مباشرة حسب هذا القانون». وجاء في المادة ١٣٤ من الدستور: «رئاسة مجلس الوزراء تقع على عاتق رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويعمل عبر إتخاذ التدابير اللازمة للتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الحكومة، ويقوم وبالتعاون مع الوزراء بتحديد برنامج الحكومة وسياستها وتنفيذ القوانين...».

**الثانية**، تنفيذ الدستور ، إذ يتعين على رئيس الجمهورية بصفته ثاني أعلى شخصية رسمية في البلاد بعد القائد، أن يتخذ الخطوات والتمهيدات اللازمة بهدف تنفيذ بنود الدستور والحؤول دون إنتهاكه، سواء في السلطة التنفيذية أو القضائية أو التشريعية.

### ب- إستعراض تأريخي للمادة ١١٣ من الدستور

استناداً لمسودة[٩] الدستور الذي قدمته الحكومة الموقته لمجلس خبراء الدستور أو مجلس المناقشة النهائية للدستور بغية مناقشته ، فإن المادة ١١٣ من الدستور(برقم ٧٥) نصت على : «يعتبر رئيس الجمهورية أعلى منصب رسمي للبلاد في الشؤون الداخلية والعلاقات الدولية وتنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ورئاسة السلطة التنفيذية». وكما هو ملاحظ من المسودة، فإن رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي بصورة مطلقة، وينهض بمهمة تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث. وطبقاً لهذه المسودة، فإن القيادة العامة لقوات

الأمن الداخلي تكون لرئيس الجمهورية(المادة ٩٣) فيما هو المسؤول عن تعيين رئيس المحكمة العليا والمدعي العام في البلاد( المادة ١٤٠ ) ، بل ويُعد الضامن لاستقلالية السلطة القضائية ، وعلى مجلس القضاء الاعلى التعاون مع رئيس الجمهورية بهدف الحفاظ على هذه الاستقلالية ( المادة ١٢٧ ).

من البديهي أن مثل هذه الصلاحيات تجعل رئيس الجمهورية يمتلك قدرة ونفوذاً أوسع في ممارسة مسؤوليته المتمثلة في تطبيق الدستور. لكن مجلس خبراء الدستورلم يصادق على هذه الصيغة للمادة المذكورة، إذ أُفرز لمؤسسة القيادة وولاية الفقيه حيّز في الدستور، وأوكلت إليها بعض الصلاحيات المفصلية المهمة في القضايا التنفيذية للبلاد. وفي عام ١٩٧٩ صادق المجلس على المادة ١١٣، وكانت بالصيغة التالية: «يحتل رئيس الجمهورية ثاني أعلى منصب رسمي في البلاد بعد منصب القيادة وينهض بمسؤولية تطبيق الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ورئاسة السلطة التنفيذية ما عدا في الامور التي ترتبط مباشرة بالقيادة». وواضح من النص ان المادة المصادق عليها عام ١٩٧٩ توكل مسؤولية تنظيم العلاقات بين القوى الثلاث، فضلاً عن مسؤوليتي تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، لرئيس الجمهورية، كما ورد في المادة ٥٧ من الدستور، والتي تتحدث عن السلطات الحاكمة واستقلاليتها، بما مفاده أن رئيس الجمهورية يكون بمثابة حلقة الوصل في ما بينها. وهذه المهمة تمنحه نوعاً من الفوقيّة تساعده في مسؤولية تنفيذ بنود الدستور.

لكن هذه المهمة حذفت من قائمة مهمات رئيس الجمهورية إثر تعديلات مجلس إعادة النظر في الدستور عام ١٩٨٩، وصارت جزءاً من صلاحيات ومسؤوليات قائد الثورة الاسلامية (البند ٧ من المادة ١١٠ من الدستور: حل الخلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث). وبالتالي صارت المادة١١٣ من الدستورعلى ماهي عليه اليوم، بحيث لم يُمنح رئيس الجمهورية صلاحيات مفصلية ومهمة، لكن أُوكلت إليه مسؤولية تنفيذ بنود الدستور بشكل عام ومطلق، وعليه إنجاز هذه المسؤولية حسبما أقّره واضعو الدستور.

إن مفهوم المادة ١١٣ من الدستور مستمد من المادة ٥ للدستور الفرنسي . وكما هو معلوم، فإن دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية المصادق عليه عام ١٩٧٩ تم إقتباسه الى حد كبير من الدستور الفرنسي. بل ان بعضاً من مواد الدستور الايراني الحالية هي ترجمة لمواد الدستور الفرنسي عينها ، أومع تغييرات طفيفة. فعلى سبيل المثال تنص المادة ٧٥ من الدستور على: «إن كل مشاريع القوانين والمقترحات والتعديلات التي يثيرها النواب حول اللوائح القانونية وتفضي الى تقليل العائدات العامة أو زيادة النفقات العامة، يمكن تناولها في

المجلس شرط أن تكون قد حددت السبل الكفيلة بتعويض النقص في العائدات أو تأمين النفقات الجديدة». وهذه المادة هي في الواقع المادة نفسها رقم ٤٠ من الدستور الفرنسي مع تغيير طفيف واصلاح في العبارة. وعلى كل حال، فالمادة ١١٣ من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية، وخاصة في المسودة الأولى، مستلهمة من المادة الخامسة للدستور الفرنسي التي تنص على: «يشرف رئيس الجمهورية على موضوع مراعاة الدستور ويضمن بمراقبته الاداء القانوني للسلطات العامة، وكذلك ديمومة الحكومة. ان رئيس الجمهورية هو الضامن للاستقلال الوطني ووحدة الأرض ورعاية المعاهدات»(١٠).

إن القانون الفرنسي حينما كلّف رئيس الجمهورية بهذه المسؤولية المهمة، منحه الى جانب ذلك صلاحيات واسعة ومهمة. فرئيس الجمهورية وفقاً للقانون الفرنسي ، هو القائد العام للقوات المسلحة( المادة ١٥) ويمكن له في بعض الظروف والمواقع حل المجلس الوطني( المادة ١٢). ومن الصلاحيات الأخرى المخولة لرئيس الجمهورية في الدستور الفرنسي، حقه في إعادة القوانين المصادق عليها في البرلمان، والتي ترسل إليه لتوقيعها، بغية إعادة النظر فيها. وينبغي على البرلمان الامتثال لهذا الطلب.

كما أشرنا تم إعداد مسوّدة المادة ١١٣ من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية في مثل هذه الأطُر، لكن الاصل الذي دوّن في مجلس الخبراء حذفت منه كثير من صلاحيات رئيس الجمهورية مع الابقاء على مسؤوليته في تطبيق بنود الدستور.

## ج ـ القانون العادي للعام ١٩٨٦

يعد قانون تحديد وظائف وصلاحيات ومسؤوليات رئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية المصادق عليه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ من جانب مجلس الشورى الاسلامي ، ثاني مصدر قانوني لمسؤولية رئيس الجمهورية في تنفيذ بنود الدستور. واحتوى الجزء الثاني من القانون، والذي جاء تحت عنوان «مسؤوليات رئيس الجمهورية في تطبيق الدستور»، أربع مواد(١٣ـ١٤ـ١٥ـ١٦) تحدثت كلها عن هذه المسؤوليات .. الى جانب تأكيدها على مهمة رئيس الجمهورية في الدفاع عن الدستور على صعيد التنفيذ والتطبيق، وإشارتها الى بعض السبل العملية في هذا الاطار. وفيما يلي نص المواد المذكورة ومن ثم نورد تحليلا لها .

المادة١٣. «بغية الدفاع عن دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية وتنفيذاً للمادة ١١٣ من الدستور ، ينهض رئيس الجمهورية بمسؤولية تطبيق الدستور من خلال الرقابة والاستفسار والتفتيش والمتابعة والبحث والخطوات اللازمة».

المادة ١٤. «في حال تجميد أو عدم تنفيذ مادة من مواد الدستور ، يقوم رئيس الجمهورية وفي إطار القيام بوظائفه، باتخاذ الخطوة اللازمة لتنفيذ الدستور. ويمكنه في هذا السياق استطلاع الأمر من كبار المسؤولين في ذلك الحقل، والسؤال عن سبب تجميد أو عدم العمل بنص الدستور، وعلى المسؤول الاجابة على استفسار رئيس الجمهورية مرفقاً إياها بالدليل، وبعد أن يثبت لرئيس الجمهورية تجميد قسم من الدستور أو عدم العمل به، يقدم على مايمهد لتنفيذ المادة أو المواد المعينة وإزالة العقبات المسببة لهذه المخالفة ، وإذا كانت المخالفة مرتبطة برئيس الوزراء أو أحدهم، فيحيلها الى مجلس الشورى الاسلامي، وفي غيرهم يحيلها الى مرجع صالح».

المادة ١٥. «بغية التطبيق الصحيح والدقيق للدستور، يحق لرئيس الجمهورية إنذار وتنبيه سلطات البلاد الثلاث».

المادة١٦. «يمكن لرئيس الجمهورية أن ينظم مرة في كل عام قائمة بحالات تجميد أو إنتهاك وإرتكاب المخالفات وعدم تطبيق الدستور وتقديمها لمجلس الشورى الاسلامي»[١١].

## المشروع الاولي للقانون

من الضروري هنا الاشارة الى المصادقة الأولى لمجلس الشورى الاسلامي في هذا المجال ورأي مجلس صيانة الدستور الذي يعطي صلاحيات واسعة النطاق لرئيس الجمهورية في تطبيق الدستور.. حملت المادة ١٤ الحالية رقم ١٧ في المصادقة الأولى للمجلس، ولم تكن تحتوي في حينها على عبارة: «...على رئيس الجمهورية وإنطلاقا من وظائفه إتخاذ الخطوة اللازمة لتطبيق الدستور ويمكنه في هذا الاطار...»، أي ان المادة صيغت بحيث توحي بأن رئيس الجمهورية لاينبغي له القيام بمسؤوليته في الحؤول دون تجميد أو عدم العمل بالدستور إلا من خلال هذه المادة، ولايحق له إيجاد طرق وحلول أخرى للموضوع . وقد ذيلت المادة ١٨ بفقرة تقول: « تكون المراسلة في السلطة التنفيذية بوساطة رئيس الوزراء». وكما هو معروف ،فإن المصادقة على هذا القانون سبقت عملية إعادة النظر في القانون الاساسي، علماً أن أعمال السلطة التنفيذية كانت تنفذ بوساطة رئيس الوزراء في الغالب.

في أي حال أعلن مجلس صيانة الدستور عن رأيه بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ في خصوص ما تمت المصادقة عليه في المادة ١٧. وجاء فيه «المادة السابعة عشر وفقرتها، المفهوم من الدستور هو ان رئيس الجمهورية يقوم بكل ما يراه مناسباً في شأن تجميد أوعدم تنفيذ بنود الدستور وأن التقييد المذكور في هذه المادة يتنافى مع الدستور».

المادة السادسة عشر الحالية كانت تحمل رقم ٢٠، وكانت تنص: «على رئيس الجمهورية القيام في كل عام مرة بتنظيم قائمة بحالات تجميد... وتقديمها لمجلس الشورى الاسلامي».

لكن مجلس صيانة الدستور سجل مآخذه على هذه المادة. وجاء في نص الرأي الذي صاغه: «الالزام لرئيس الجمهورية الوارد في المادة العشرين والخاص بالخطوة المذكورة يتنافى مع الدستور»(١٢).

وبعد أن تسلم مجلس الشورى الاسلامي رأي مجلس صيانة الدستور، قام أولاً بحذف الفقرة من المادة ١٧، ثم ثبت في بداية المادة أن بإمكان رئيس الجمهورية إتخاذ مايراه مناسباً في إطار تنفيذه لوظائفه، مشيراً الى بعض المصاديق الخاصة بطلب الايضاحات من المسؤولين وبعض الخطوات الأخرى. ثم صودق على المادة ١٤ بالصيغة التي ذكرناها سابقاً، فيما حذفت الفقرة المذكورة منها. لكن المادة ٢٠ شهدت تغييراً في صيغة العبارة، إذ أُستبدلت عبارة «على رئيس الجمهورية» بـ«يمكن لرئيس الجمهورية»، ومن ثم صودق عليها تحت الرقم ١٦، والتي ذكرنا نصها آنفاً.

## صلاحيات رئيس الجمهورية

تضمّن قانون تحديد وظائف رئاسة الجمهورية الخاصة في تطبيق الدستور، توجيهاً وتحديداً للموارد والمراحل، كما أنه فتح الطريق أمام رئيس الجمهورية لاتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة الأخرى.. وهذه المراحل هي:

### ـ الضبط والتفتيش والمتابعة

وفقاً للمادة ١٣، يمكن لرئيس الجمهورية في إطار تنفيذ نصوص الدستور، الاستفسار والاشراف على طريقة تطبيق الدستور والتفتيش إذا اقتضى الأمر، فضلاً عن إتخاذ أية خطوة ضرورية أخرى. لقد صرّحت المادة ١٣ بأن رئيس الجمهورية في حال تسلمه أي شكوى أو اطلاعه على حالة عدم تطبيق الدستور أو إنتهاك بعض مواده في أي من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يمكنه متابعة الموضوع من خلال الطرق اللازمة، مثل الحصول على المعلومات اللازمة وإرسال مُفتش من قبله عند الحاجة، وطلب التقارير من المفتشين. وفي هذا السياق يمكنه تعيين مشرفين مهمتهم مراقبة عملية تطبيق القانون، ومنع التقصير. وهو في الوقت نفسه قادر على التنبيه بشأن تنفيذ القانون ويتابع الموضوع.

مرة أخرى نلقي نظرة على المادة١٣ لنعرف بأن المشرّع منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة نسبيًا، ولم يعتبر خطواته في هذا المجال تدخلاً في عمل السلطتين الأخريتين.

وبطبيعة الحال يستطيع رئيس الجمهورية القيام بهذه الامور عبر الاستفادة من الأجهزة والآليات الموجودة في السلطات الثلاث، كما يستطيع تكليف فريق أو أشخاص بإنجاز هذه المهمة وإعلامه بالنتيجة. ولكن طريقة المراقبة والتفتيش لم تحدد في القانون. ولقد لاحظنا، واستناداً الى وجهة نظر مجلس صيانة الدستور، ان تقييد رئيس الجمهورية بالاستفادة من اسلوب وطريقة دون غيرها يتنافى مع الدستور، ولهذا تمت الاستفادة من تعبير فضفاض مثل «الخطوات اللازمة» في المادتين ١٣ و١٤ في عملية ممارسة رئيس الجمهورية لمهماته.

**ـ الخطوة اللازمة عند تنفيذ الدستور**

في حال ثبوت أن مادة من مواد الدستور ـ بعد العلم بها والتحقيق بشأنها ـ لم يجر تنفيذها أو انتهكت، يجب على رئيس الجمهورية ، طبقاً للمادة ١٤، اتخاذ الخطوة اللازمة والمناسبة كما يراها هو، وذلك بهدف تنفيذ تلك المادة من الدستور والحؤول دون الاستمرار في انتهاكها وإزالة العقبات والآثار الناجمة عن ذلك. لقد فتح هذا القانون الوارد في هذا الجزء وانطلاقاً من توصية ووجهة نظر مجلس صيانة الدستور، الباب على مصراعيه للبحث ـ وضمن الضوابط والمقرارات ـ عن حلول ناجعة لرفع القرارات القائمة على إنتهاك الدستور، وإزالة الآثار الناجمة عنها مع تعويض المتضررين من جراء التعدي على الدستور، وملاحقة المتعدين على الدستور قضائياً وإدارياً وأمنياً. فقد نصت المادة ١٤ على حق رئيس الجمهورية في الاستفسار من المسؤول ذي العلاقة حول سبب تجميد المادة أو عدم العمل بها، ووجوب رد المسؤول المذكور على استفسار رئيس الجمهورية مدعوماً بالادلة والايضاحات. وفي حال لم يكن الرد مقنعاً وكانت المخالفة قد ارتكبت بالفعل، يقدم رئيس الجمهورية على اتخاذ الخطوة المناسبة. وجاء في المادة ١٤ ان المخالفة إذا كانت صادرة عن رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، فإن رئيس الجمهورية يحيل الموضوع الى مجلس الشورى الاسلامي، وإلا أوكل شأن الملف والمرتكبين للمخالفة الى مرجع صالح ذي صلة.

أما السبب في إحالة الموضوع الى مجلس الشورى الاسلامي، فيعود الى وجود منصب رئيس الوزراء في حينه، إذ تمت المصادقة على هذه القانون، ولم يكن بإمكان رئيس الجمهورية ان يبت شخصياً في أمره لأنه حصل على الثقة من المجلس. كما يقوم المجلس عند الضرورة باستجواب رئيس الوزراء، وأحياناً بحجب الثقة عنه، علماً أن رئيس الجمهورية لم يكن بمقدورة اتخاذ قرار بشأن الوزراء.

ومع تعديل الدستور في عملية إعادة النظر فيه عام ١٩٨٩، تم الغاء منصب رئيس الوزراء، وازدادت صلاحيات رئيس الجمهورية، إذ بات بإمكانه واستناداً للمادة ١٣٦ من الدستور

المعدل، عزل الوزراء. فإذا ثبت لرئيس الجمهورية بعد التحقيق ان أحد الوزراء ارتكب مايخالف نص الدستور، فله أن يعزل ذلك الوزير مباشرة. و مقتضى نص هذه المادة أنه إذا عُدت نتيجة المخالفة القضائية والادارية والأمنية جريمة، فإن رئيس الجمهورية يحيل الملف الى مرجع صالح ذي صلة، وعلى الأخير القيام بالتحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة.

من غير الانصاف القول: اذا ثبت لرئيس الجمهورية بعد التحقيق الدقيق واللازم أن القانون الذي هو قيد التنفيذ او الحكم الصادر عن المحكمة ينتهك مادة أو مواد من الدستور، فانه يستطيع وبالاستفادة من العنوان العام «الخطوة اللازمة» في المادة ١٤ اصدار أمر بتجميد القانون أو الحكم الصادر عن المحكمة. لكن مجلس صيانة الدستور باعتباره المفسر والحامي للدستور كما لاحظنا سابقًا[١٣]، أصرّ على أن يبادر رئيس الجمهورية، حتى قبل المصادقة على هذا القانون، إلى منع تنفيذ أي قانون صودق عليه دون مراعاة ماجاء في الدستور. وهذه القضية تحتاج الى المزيد من البحث والتحليل والتوضيح من ذوي الرأي . لكن ما يجب ذكره هنا هو ان المراجع القضائية والادارية والانضباط مكلفة - بعد إحالة رئيس الجمهورية الملف - بالتحقيق، سواءً كانت المخالفة مرتكبة من السلطة التنفيذية أو القضائية أو التشريعية.

**- انذار وتنبيه السلطات الثلاث**

من الخطوات المحددة التي يمكن لرئيس الجمهورية القيام بها في اطار تطبيق الدستور والحيلولة دون انتهاكه، توجيه التنبيه والانذار لكل من السلطات الثلاث. فالمادة ١٥ تنص على: «بغية التطبيق الصحيح والدقيق للدستور، يحق لرئيس الجمهورية انذار وتنبيه سلطات البلاد الثلاث»، أي إذا لوحظ حصول ما يتنافى مع الدستور في السلطتين التشريعة والقضائية؛ كأن لا يراعي المجلس نصوص الدستور بشأن مهمته في التقنين والرقابة والاشراف أو عدم مراعاة محاكم السلطة القضائية للدستور من قبيل مبدأ البراءة والاستناد الى ما لم يكن قانوناً في السابق، وعدم الاخذ بالاعترافات والشهادات المضبوطة تحت التعذيب، وعقد المرافعات بصورة علنية وغير ذلك، يمكن لرئيس الجمهورية تنبيه هذه الجهات رسمياً وتذكيرها بوظائفها، بل واكثر من ذلك توجيه الانذار لها وتحذيرها من مغبة عدم الاهتمام بالدستور. وبطبيعة الحال، فإن لهجة الانذار تكون أشد من لهجة التنبيه. وانطلاقاً من اطلاق العنان لرئيس الجمهورية بهذا الشأن حسب المادة ١٥، فإن بإمكانه وحسب ماتقتضيه المصلحة ومايراه مناسباً ومؤثرًا، توجيه انذاره بصورة علنية وامام الرأي العام، ماسيكون له أثره ووقعه الكبير، فضلاً عن كون ذلك عاملاً قوياً في تحقيق آثار هذه الخطوة.

**. الاعلان عن حالات تجميد أو انتهاك الدستور أو عدم العمل به**

يستطيع رئيس الجمهورية وحسب مايراه مناسباً وما تقتضيه الظروف ، أن يقوم في كل عام بتسجيل المخالفات المرتكبة بشأن نصوص الدستور في الأجهزة والسلطات الحاكمة، أو عدم تنفيذ بنوده أو تجميدها، وكذلك الخطوات والقرارات المتخذة في هذا المجال وتقديمها لمجلس الشورى الاسلامي.

لقد تضمنت المادة ١٦ اطلاع مجلس الشورى الاسلامي على هذا الامر. لكن اذا رأى رئيس الجمهورية ان اطلاع الرأي العام على هذه المخالفات مباشرة مفيد ومؤثر، فبإمكانه نشر تقريره أمام الرأي العام، أو قراءة تقرير رئيس الجمهورية في الجلسة العلنية. وعلى كل حال فالأمر مناط برئيس الجمهورية نفسه طبقاً للمادة ١٤ استناداً الى عبارة «الخطوة اللازمة».

## تجارب رؤساء الجمهورية السابقين

ناقشنا في المواضيع السابقة الاسس القانونية والحقوقية لمسؤولية رئيس الجمهورية في تطبيق الدستور والاشراف عليه والخطوات التي بمقدوره القيام بها. ولا بأس هنا من القاء نظرة على الخطوات العملية بهذا الشأن . فخلال الدورات الرئاسية السابقة ولغاية تشكيل لجنة المتابعة والاشراف على تنفيذ الدستور من جانب الرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية السيد محمد خاتمي(١٤)، قام أول رئيس للجمهورية الاسلامية الايرانية عام ١٩٨٠ بتوجيه تنبيه وإنذار لمجلس القضاء الاعلى بشأن انتهاك مواد من الدستور. وحظي مسعى رئيس الجمهورية بتأييد مجلس صيانة الدستور. وفي الدورة الثانية لرئاسة الجمهورية، وعلى وجه التحديد عام ١٩٨١، فكر رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، ومن أجل القيام بمهماته ومسؤولياته ازاء الدستور على أحسن وجه، بايجاد قسم في مكتبه باسم «قسم التفتيش الخاص»، لكنه وانطلاقاً من كون صلاحيات رئيس الجمهورية ـ قبل التعديل الذي جرى على الدستور عام ١٩٨٩ ـ محدودة جداً، بادر الى الاستفسار من مجلس صيانة الدستور الذي اعتبر في معرض جوابه على الاستفسار الرئاسي، ان ايجاد قسم التفتيش الخاص يتنافى مع الدستور، وفيما يلي جواب مجلس صيانة الدستور:

«ان المفهوم من المادتين ١١٣ و ١٢١ من الدستور بشأن المواد المتعددة والمكررة من الدستور، هو أن رئيس الجمهورية هو حارس المذهب الرسمي ونظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، وعليه تقع مسؤولية تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ورئاسة السلطة التنفيذية ما عدا ما يتعلق مباشرة بالقيادة ، ويمكنه في إطار هذه الوظائف والمسؤوليات أن يطلب رسمياً من المسؤولين القضائيين والتنفيذيين والعسكريين تقديم

إيضاحات له، وعلى المسؤولين المذكورين تقديم الايضاحات اللازمة لرئيس الجمهورية. ومن الطبيعي أنه يتعين على رئيس الجمهورية إتخاذ الخطوات اللازمة في حال معرفته بوجود تيار يخالف المذهب الرسمي للبلاد ونظام الجمهورية الاسلامية والدستور لذا فإن ايجاد قسم للتفتيش في رئاسة الجمهورية يتنافى مع الدستور»(١٥).

واضح تماماً ان الاستنتاج الذي خرج به مجلس صيانة الدستور لايتناسب مع المقدمة، أي أن المقدمة والشرح الوارد حول مهمة رئيس الجمهورية في تنفيذ الدستور وضرورة إتخاذه الخطوات اللازمة توحي للقارئ بأن النتيجة ستكون السماح بقيام قسم للتفتيش لهذا الغرض. لكن مجلس صيانة الدستور خلص الى ما يخالف هذا التصوّر المتمثل في عدم امكانية ايجاد قسم للتفتيش الخاص في مكتب رئيس الجمهورية.

على كل حال، لم يقتنع رئيس الجمهورية في ذلك الوقت( قائد الثورة الاسلامية اليوم) بهذه الاجابة. لذا بعث برسالة مفصلة إلى مجلس صيانة الدستور،جاء فيها «بما أن مسؤولية تنفيذ الدستور والدفاع عنه وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث والذود عن الحقوق التي أقرها الدستور للشعب، بل وكل المسؤوليات التي صرّح بها الدستور ويقرّها للشعب عموماً، وسائر المسؤوليات التي صرح بها الدستور، تقع على عاتق رئيس الجمهورية، فإن:

ـ ايجاد التشكيلات الضرورية لانجاز المهمات والوظائف الموكلة إنما هو ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، ذلك أنه وفقاً للقاعدة العامة «ان الصلاحية نتيجة المسؤولية» وكذلك القاعدة العامة الاخرى القائلة إن «الاذن في الشيء اذن في مستلزماته» فإنه من الضروري إعتبار القرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية بهدف القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه جزءاً من مستلزمات تنفيذ الدستور، وأن رئيس الجمهورية سيكون مجازاً فيها وأن عدم ذكرها في الدستور لايكون مدعاة لعدم جوازها.

ـ إذ كان انجاز رئيس الجمهورية لمهماته من طريق ارسال الكتب فقط، فإن خيار الاجابة سيكون لمن تسلّم الرسالة، وكذلك فإن الوقوف على صحة وسقم التقارير والايضاحات الواصلة لايمكن تحقيقه سوى من طريق التفتيش.

ـ بالشكل الذي جاء في رسالة مجلس صيانة الدستور: «... على رئيس الجمهورية اتخاذ الخطوات اللازمة في حال معرفته بتيار يخالف المذهب الرسمي للبلاد ونظام الجمهورية الاسلامية والدستور حسب رأيه». ويبدو ان التفتيش احد الوسائل الضرورية لهذه المعرفة.

ـ انطلاقاً من مفهوم تقسيم العمل والتعجيل في الامور والاستفادة من الموثوقين والمتكدين في العمل والمحايدين في مجال التفتيش، يبدو من الضروري ايجاد قسم للتفتيش الخاص في مكتب رئاسة الجمهورية».(١٦)

التجارب السابقة تشير إلى ان رسالة رئيس الجمهورية أثيرت ونوقشت في مجلس صيانة الدستور، لكن المجلس لم يرد خطياً عليها، بل تقرر ان يجري احد اعضاء المجلس (وكنت انا ذاك الشخص، كاتب المقالة) لقاءً مع رئيس الجمهورية وتوضيح وجهة نظر مجلس صيانة الدستور شفهياً وبصورة مباشرة. وبالفعل تم اللقاء والحوار(١٧)، وقد قبل رئيس الجمهورية كما يبدو برأي المجلس، ولم يتابع بعد ذلك مسألة اقامة قسم للتفتيش الخاص. للأسف ان ذلك الحوار لم يجر تدوينه وتسجيله ولم يحضرني الآن إستدلال المجلس ورأيه التفصيلي . لكنني اعتقد ان مجلس صيانة الدستور، وانطلاقاً من النطاق الضيق للصلاحيات التنفيذية والاداريه لرئاسة الجمهورية وفقاً لدستور عام ١٩٧٩، لم يكن يرى أن إنشاء أي نوع من المنظمات والتشكيلات الادارية من جانب رئيس الجمهورية ، ينسجم مع الدستور، بل كان يعتقد بإمكانية قيام رئيس الجمهورية بهذه المهمة عبر المؤسسات الموجودة، وخاصة منظمة التفتيش العامة.

ومع المصادقة على قانون تعيين مهمات وصلاحيات ومسؤوليات رئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٦ وتأييده من قبل مجلس صيانة الدستور، والذي صرح بقيام رئيس الجمهورية بالتفتيش والتحقيق والمتابعة والاشراف، فإنه يبدو أن تغيرًا في وجهة نظر مجلس صيانة الدستورقد حدث، وأنه وافق على أن يكلف رئيس الجمهورية فريقاً يقوم بدور التفتيش والمتابعة والاشراف حيال الجوانب الموضوعية للمادة١٣ من القانون المذكور.

وفي ظل تعديلات عام ١٩٨٩ واتساع نطاق صلاحيات رئيس الجمهورية في الشؤون التنفيذية والادارية ، زالت عقبات منعه من تشكيل أقسام ادارية ضمن ادارته.

حسبما ،أتذكر فإن دورة رئاسة آية الله الخامنئي شهدت تشكيل اللجان وإستشارة بعض ذوي الرأي في مجال ممارسة مسؤولية رئاسة الجمهورية وإرسال بعض الاشخاص بهدف التفتيش، كما شهدت توجيه تنبيهات وإنذارات لبعض الأجهزة لتجاوزها حدود ونصوص الدستور.

وفي دورة رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني ، تم إيجاد قسم للتفتيش الخاص في مكتب رئيس الجمهورية ، علماً أنه ليس هناك معلومات عن نشاطات القسم المذكور على صعيد المتابعة والاشراف على تنفيذ بنود الدستور.

بالتالي وبعد أن تم إنتخاب السيد خاتمي رئيساً للجمهورية ،كانت ممارسة رئيس الجمهورية لمسؤوليته في تنفيذ الدستور - موضوع المادة ١١٣ من الدستور - تمثل إحدى أهم القضايا التي شغلت باله، وقرر إنجاز هذه المهمة على النحو المنشود. ولتحقيق هذا الامر

استشار ذوي الرأي، ثم قرر دعوة مجموعة لتشكيل هيئة تقوم ببحث المجالات المرتبطة بهذه المسؤولية لرئيس الجمهورية ، وحسبما جاء في المادة ١١٣ من الدستور وفي المواد ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ من قانون تحديد وظائف وصلاحيات ومسؤوليات رئاسة الجمهورية ، ومناقشتها واتخاذ الخطوات اللازمة مع الاستعانة بمختلف الاشخاص والتمهيد لانجاز هذه المسؤولية، أصدر في ٢٨/ ١١/١٩٩٧ مرسوماً بتشكيل لجنة المتابعة والاشراف على تنفيذ الدستور

مهمات اللجنة

١ـ تدوين منهجية معينة لاسلوب متابعة تنفيذ الدستور مع مراعاة الأولوية في المواد التي تضمن الحقوق الفردية والاجتماعية لابناء الشعب وتقديمها لرئيس الجمهورية.

٢ـ تقديم اقتراحات حول تعديل واتمام القوانين والمقررات نحو تنفيذ أفضل وأتم للدستور.

٣ـ تدوين واقتراح برامج تعليمية لتعريف الناس على حقوقهم القانونية وإتخاذ الاساليب المناسبة لتفعيل هذه الحقوق.

٤ـ ممارسة الاشراف والتفتيش بشأن طريقة تنفيذ مواد الدستور ، وفقاً للمادة ١٤ من قانون تحديد صلاحيات ومهمات رئيس الجمهورية، وتحديد حالات المخالفة أو عدم تنفيذ مواد الدستور واعداد تقرير في هذا الاطار وتقديمه لرئيس الجمهورية.

٥ـ اقتراح آليات مناسبة لتنفيذ القانون وإزالة آثار ارتكاب المخالفات مع التأكيد على الفصل الثالث للدستور.

٦ـ تدوين اساليب الحصول على المعلومات المطلوبة عن حالات ارتكاب المخالفات أو عدم تنفيذ الدستور.

٧ـ تنظيم تقرير سنوي وتقديمه لقائد الثورة الاسلامية والشعب الشريف ومجلس الشورى الاسلامي المحترم.

## المحكمة العليا لصيانة الدستور

منذ فترة أُثيرت نظرية مفادها أنه لابد ، من أجل صيانة الدستور وتوفير سبل الحفاظ عليه والدفاع عنه، من تشكيل محكمة تعنى بحالات إنتهاك الدستور والتعدي عليه والتحقيق والكشف عن ملابسات الموضوع ، وملاحقة مرتكبي المخالفات ومحاسبتهم. وتم حتى الآن تقديم مشروعين ، الأول في الدورة الرابعة لمجلس الشورى الاسلامي عام ١٩٩٥، ويتضمن تشكيل محكمة للدستور مؤلفة من رئيس ومستشارين يعينهما رئيس السلطة القضائية من بين القضاة الذين تتوافر فيهم شروط التصدي للمحكمة العليا لقوى الامن الداخلي للقضاة ،

إضافة الى لجنة عليا لاعادة النظر وهي مؤلفة من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وعضو من فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأحد وكلاء مجلس صيانة الدستور، ورئيس المحكمة العليا ، ولتكون بذلك مرجع تحقيق لاعادة النظر في آراء محكمة صيانة الدستور.

أما المشروع الثاني فقدم لمجلس الشورى الاسلامي في الدورة الخامسة عام ١٩٩٧، وهو لايزال موجوداً في المجلس، لكنه لم يُطرح منذ فترة . ووفقاً للمشروع الاخير، فإن المحكمة العليا تتألف من رئيس وعضوين، وربما في بعض الاحيان عضو واحد بصفة مساعد، يقدم رئيس السلطة القضائية أسماءهم لقائد الثورة الاسلامية ليحظون بتأييده، وتتألف من رئيس السلطة القضائية ورئيس المحكمة العليا للبلاد ومحكمة الادعاء العام.

ان المحكمة العليا لصيانة الدستور تُعد في الواقع بمثابة محكمة جزائية تختص بتهم انتهاك مواد الدستور من المسؤولين، وتشمل العقوبة المترتبة على ذلك الفصل من الوظيفة او السجن.

## محكمة الدستور في القوانين الاساسية لدول مختلفة

يمكن القول إن اكثر دساتير مختلف دول العالم تضمنت تمهيدات الهدف منها صيانة الدستور والحؤول دون انتهاك مواده. والسبب في ذلك يعود الى القلق الناجم غالبًا عن المصادقة على القوانين العادية أو التعليمات التي تتنافى مع الدستور. لذا تم تعيين مراجع لمناقشة ودراسة الموضوع ومنع المصادقة على القوانين والأوامر المنافية للدستور أو إلغاء مفعولها. عمومًا تمكن الإشارة الى ثلاث جهات أو مراجع تضمنتها دساتير العالم، هي:

### أعلى مرجع عادي قضائي

تعد المحكمة العليا في الدولة، والتي تمثل اعلى مرجع قضائي في البلاد، المرجع الذي يقوم بتحديد مدى انطباق القوانين العادية والأوامر والتعليمات القانونية مع الدستور. فعلى سبيل المثال تنص المادة ٨١ من الدستور الياباني على أن المحكمة العليا تمثل اخر مرجع قضائي، ويناط بها أن تحدد إذا كانت القوانين والأوامر والمقررات والوثائق المصادق عليها تتطابق مع الدستور أم لا[١٨]. الدستور الماليزي هو الآخر يرى في المادة ١٢٨[١٩] مثل هذه الصلاحية، ولكن بتعبير آخر، للمحكمة العليا. وفي القسم الثاني من البند الثاني من المادة ١٠ للدستور الفيليبيني يتضح ان دراسة المواثيق والاتفاقيات الحكومية والقوانين وتطابقها مع الدستور إنما هو من مهمات المحكمة العليا وصلاحياتها[٢٠].

وفي بعض الدول منحت هذه الصلاحية للمحاكم، بحيث تمتنع عن تنفيذ القوانين المصادق عليها في البرلمان، والتي تتنافى مع الدستور. أما المادة ١٤ من الفصل ١١ من الدستور

السويدي، فقد اقرت هذه الصلاحية للمحاكم[٢١]. ويمكن القول انها الصلاحية نفسها التي أقرتها المادة ١٧٠ من دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية للمحاكم، إذ يحق للمحاكم، بل يجب عليها الامتناع عن تطبيق واجراء القرارات واللوائح التي تتنافى مع القوانين، علماً ان الدستور السويدي منح المحاكم ايضاً هذه الصلاحية بشأن القوانين المصادق عليها في البرلمان.

### مؤسسة مستقلة غير قضائية

يتم في بعض الدول ايجاد مؤسسة مستقلة تقوم بعملية تحديد مدى تطابق قرارات وقوانين المجلس والتعليمات الحكومية الملزمة مع الدستور. ولعل بالامكان الوقوف على نموذج واضح ومحدد لهذا الامر في الدستور الفرنسي فالمادة ٥٦ من الدستور الفرنسي تقضي بتأسيس «مجلس الدستور» (*Le Conseil Constitutionnel*) - مؤلف من تسعة اشخاص، ثلاثة يختارهم رئيس الجمهورية، وثلاثة يختارهم رئيس المجلس الوطني، فيما يختار الثلاثة الآخرين رئيس مجلس النواب، هذا فضلاً عن أن رؤساء الجمهورية السابقين هم أعضاء في المجلس تلقائياً. أما مهمة المجلس المذكور، فهي التحقيق في تطابق القوانين المصادق عليها في المجلس مع الدستور، وكذلك ممارسة دور الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمجلس والاستفتاء العام[٢٢]. وفي هذا السياق سنرى لاحقاً ان دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية إنتهج هذا الاسلوب نفسه.

### محكمة الدستور الخاصة

تضمنت دساتير كثير من الدول تأسيس محاكم خاصة باسم «محكمة الدستور» او «ديوان الدستور» مهمتها الرئيسة دراسة تطابق القوانين العادية والتعليمات الحكومية مع الدستور. ونصت بعض القوانين على أن هذه المحاكم تقوم ايضاً بمهمة تفسير الدستور وممارسة الرقابة على الانتخابات ومحاكمة بعض المسؤولين أحياناً، بما في ذلك رئيس الجمهورية. واشار بعض الدساتير بشكل تفصيلي الى حد ما الى طريقة تشكيل هذا النوع من المحاكم ووظائفها، فيما أوكل تفصيل الموضوع الى القوانين العادية. وفيما يلي استعراض لبعض الدساتير التي نصت على تأسيس هذه المحاكم:

**المانيا** - وفقاً للمادة ٩٣ من الدستور الجمهوري لالمانيا الاتحادية، فإن محكمة الدستور الفيدرالي هي المكلفة بمهمة تفسير الدستور والتحقيق في الشكاوى المرفوعة بشأن عدم تطابق القوانين العادية مع الحقوق الاساسية المدرجة في الدستور[٢٣].

**تركيا** - الدستور التركي هو الآخر نص في المادة ١٤٦ على وجود محكمة للدستور تتألف من

١١ عضواً رئيسياً واربعة أعضاء احتياط. اما المهمة الرئيسية لمحكمة الدستور التركية فتبينّها المادة ١٤٨، وهي دراسة تطابق القوانين العادية والتعليمات الحكومية الملزمة مع الدستور[٢٤].

**مصر** ـ استناداً للمادة ١٧٤ من الدستور المصري، تعتبر المحكمة الدستورية العليا محكمة قضائية مستقلة، ويكون مقّرها في القاهرة. ويتعين على هذه المحكمة حسب المادة ١٧٥ من الدستور، دراسة تطابق القوانين مع الدستور، إضافة الى شرح القوانين، وقد يسند القانون اليها واجبات اخرى[٢٥].

**سورية** ـ تنص المادة ١٣٩ من الدستور السوري على أن المحكمة الدستورية العليا تتألف من خمسة اعضاء يعينّهم رئيس الجمهورية. وحسب المادتين ١٤٤و١٤٥ تتمتع هذه المحكمة بصلاحية النظر في الاعتراضات المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني وتأييد صحة هذه الانتخابات الى جانب دراسة تطابق القوانين مع الدستور[٢٦].

**ايطاليا**ـ الدستور الايطالي يقر أيضاً في المادة ١٣٤ في حقل ضمانات الدستور، بوجود المحكمة الدستورية، مفوضاً إياها ثلاث مهمات رئيسية تتمثل في دراسة تطابق القوانين والمقررات القانونية مع الدستور، والخلافات بين الحكومة والولايات، وكذلك النظر في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية. على ان تتم الاخيرة ضمن ضوابط وظروف خاصة[٢٧].

**الكويت**ـ الدستور الكويتي ينص في المادة ١٧٣ على تشكيل المحكمة الدستورية لدراسة تطابق القوانين والمقررات مع الدستور. أما طريقة التشكيل وآلية عملها فيوكلها الى القوانين العادية[٢٨].

وكما لوحظ في المصاديق المذكورة آنفاً، فان الدساتير هي التي نصت على ايجاد وتحديد هيئة تنظر في تطابق القوانين مع الدستور. وعلى الرغم من عدم استعراض كل دساتير العالم، يمكن القول بضرورة أن يتضمن الدستور موضوعاً عن تحديد وايجاد الجهة أو المرجع الذي ينظر في تطابق القوانين والمقررات مع الدستور، سواء كانت هذه الجهة على شكل مؤسسة غير قضائية أو محكمة خاصة، أو حتى مجرد منح الصلاحيات للمحاكم العامة أو المحكمة العليا، وأن عدم ايراد ذلك في الدستور، سواء بصورة مسهبة أو إجمالية يعني عدم امكانية تحديد الجهة التي تنهض بهذه المهمة.

## مجلس صيانة الدستور

من بين الخيارات الثلاثة المذكورة آنفاً، التزم دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية الخيار الثاني، وتبنى منهج الدستور الفرنسي. فقد اقر دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية

تشكيل مؤسسة مستقلة غير قضائية يطلق عليها إسم «مجلس صيانة الدستور» وأوكل اليها مهمة تطابق القوانين العادية مع الدستور وشرح نصوصه، الى جانب ممارسة الاشراف والرقابة على إنتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الخبراء، ومجلس الشورى الاسلامي والاستفتاءات (المواد من ٩٢الى ٩٩ من الدستور). كما يوكل دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية حسب المادة ١١٣ من الدستور، مسؤولية تطبيق الدستور لرئيس الجمهورية. هذا ولم تفوض أي من مواد ونصوص الدستور المحاكم العدلية أو المحكمة العليا على وجه التحديد، صلاحية اتخاذ القرارات بشأن تطابق القوانين العادية مع الدستور، ولم تقترح أيضاً تشكيل المحكمة الدستورية، لاتصريحاً ولا تلميحاً. وكما لاحظنا في البلدان التي نصّت دساتيرها على تشكيل محاكم دستورية خاصة، فإن عمل المحكمة يكون تحديد مدى تطابق القانون مع الدستور، ويجري ترتيب الأثر على هذا التحديد، ولكن لايفوض اليها مهمة ملاحقة وإدانة وتحديد عقوبات مرتكبي المخالفات. لكن في بعض الحالات، وكما جاء في الدستور الايطالي، يتم تفويض المحكمة صلاحية محاكمة بعض المسؤولين كرئيس الجمهورية إذاما ارتكب مخالفة دستورية، على ان يجري ذلك وفق مرافعة بضوابط خاصة.

وعلى كل حال، فإن دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية يخوّل مجلس صيانة الدستور كل مايتعلق بمدى تطابق أو عدم تطابق القوانين العادية مع الدستور، وشرحه والاشراف على الانتخابات والاستفتاءات، ويفوض رئيس الجمهورية إتخاذ الاجراءات التنفيذية المتعلقة بتطبيق الدستور.

على هذا الاساس لايمكن تشكيل محكمة باسم المحكمة الدستورية تعني بهذه الامور. أما في ما يتعلق بموضوع ملاحقة وتحديد العقوبات، فينبغي القول إنه اذا كانت مخالفة وخرق الدستور جرماً، فإن المحاكم العدلية العامة ستكون هي المسؤولة عن النظر في الجرائم واصدار العقوبات بحق كل من يرتكب مخالفة في أي مجال كان. وحسب المادة ١٤٠ من الدستور، فإن النظر في اتهامات رئيس الجمهورية ومساعديه والوزراء يوكل الى محاكم العدلية العامة مع اطلاع مجلس الشورى الاسلامي على ذلك، إذا كانت متعلقة بجرائم عادية أما إذا كانت الجرائم سياسية، فإن النظر فيها يفوض، وحسب المادة ١٦٨ من الدستور،[٢٩] الى محاكم العدلية بحضور هيئة المحلفين.

وحول مخالفات رئيس الجمهورية المتعلقة بمهماته القانونية، ومنها المخالفات الدستورية، فان البند ١٠[٣٠] من المادة ١١٠ من الدستور يفوض المحكمة العليا للبلاد النظر فيها، وإذا ما دانته المحكمة العليا، فبإمكان القائد المبادرة الى عزله، آخذاً بالطبع مصالح البلاد في الحسبان.

وبطبيعة الحال، فإن المحاكم العامة ذات الأهلية بإمكانها النظر في هذه المخالفات وتحديد العقوبات إذا ماصنّفت في عداد الجرائم.

يمكن الاستنتاج من المواد المختلفة للدستور، لاسيما المادة ١٧٢ (٣١)، أن الدستور لايقر تشكيل محاكم خاصة، ويسمح فقط بتشكيل محاكم خاصة عند ارتكاب جرائم عسكرية وامنية خاصة من جانب أفراد القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي.

من هنا نستخلص أن تشكيل المحكمة العليا لصيانة الدستور ، والتي تعد محكمة خاصة، غير ممكن استنادًا الى القانون العادي لأن الدستور لم يصرح بذلك، وأن القرار الذي يحاول تأسيس مثل هذه المحكمة يواجه مشكلة قوية تتمثل في التضارب مع الدستور ، فضلاً عن أن تشكيل هذه المحكمة لن يعود بالفائدة المنشودة على الصعيد العملي، وذلك إنطلاقاً مما أفرزته التجارب الفاشلة في إزدياد المؤسسات المختلفة.

## المصادر

١ ـ المادة ٩٤ من الدستور «ينبغي احالة كل ما يصادق عليه مجلس الشورى الاسلامي الى مجلس صيانة الدستور، ويتعين على مجلس صيانة الدستور النظر في مطابقة القوانين مع الموازين الاسلامية والدستور في مدة اقصاها ١٠ أيام، وفي حال عدم تطابقها تعاد الى المجلس لاعادة النظر فيها، وإلا فإن القانون يكون قابلاً للتنفيذ»

٢ ـ المادة ٨٥ من الدستور «ان منصب رئاسة النيابة قائمة بالشخص ذاته ولايمكن تفويضها شخصاً آخر، ولايمكن للمجلس تفويض صلاحية سن القوانين الى شخص أو لجنة، لكنه قادر عند الضرورة على القيام بذلك مع لجانه الداخلية، إذ يسند اليها صلاحية سن بعض القوانين مع مراعاة المادة ٧٢ من الدستور. وفي هذه الحالة يجري تنفيذ هذه القوانين بصورة تجريبية في فترة يحددها المجلس الذي تقع على عاتقه المصادقة النهائية. كما أن بامكان مجلس الشورى الاسلامي تفويض اللجان الداخلية المعينة المصادقة نهائياً على الانظمة الداخلية للمؤسسات والشركات والمنظمات الحكومية أو التابعة للحكومة مع مراعاة المادة ٧٢ من الدستور أو السماح للحكومة بالمصادقة عليها. وفي هذه الحالة ينبغي لقرارات الحكومة ألا تتعارض مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للبلد أو مع القانون وتحديد هذا الامر حسب الترتيب المذكور في المادة ٩٦ من الدستور هو من شأن مجلس صيانة الدستور. هذا ولا ينبغي لما تصادق عليه الحكومة ان يتعارض مع القوانين والمقررات العامة، ومن أجل دراسة واعلان عدم تعارضها مع القوانين المذكورة يتعين إصدار تعميم لتنفيذها فضلاً عن إبلاغ رئيس مجلس الشورى الاسلامي بها».

٣ ـ المادة ٥٩ من الدستور: «قد تلجأ السلطة التشريعية الى الاستفتاء والرجوع مباشرة الى آراء الشعب في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة، وينبغي ان يحظى اللجوء الى الاستفتاء بمصادقة ثلثي إجمالي نواب المجلس».

٤ ـ المادة ٩٠ من الدستور: «باستطاعة من لديه شكوى على اداء المجلس او السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية، أن يرفع شكواه خطياً الى مجلس الشورى الاسلامي، ومن واجب المجلس متابعة هذه الشكوى وتقديم إجابات مقنعة، وفي حال كانت الشكوى مرفوعة ضد السلطة التنفيذية أو القضائي، فإن المجلس يطلب منهما متابعة الشكوى وتقديم الاجابات المقنعة والاعلان عن نتائج ذلك في غضون فترة مناسبة وإطلاع عامة الناس إذا ما كانت القضية تتعلق بمسألة عامة».

٥ ـ المادة ٧٦ من الدستور: «يحق لمجلس الشورى التحقيق وتقصي الحقائق في كل أنحاء البلاد».

٦ ـ حسين مهر بور، **مجموعة نظريات مجلس صيانة الدستور**، المجلد الثالث (طهران: دار النشر كيهان، ١٩٩٢م) ص ٢١ـ ٢٣.

٧ ـ المصدر نفسه ص٨٣.

٨ ـ بغية الوقوف على تفاصيل الموضوع والاطلاع على سوابق المصادقة على قانون التعزيزات والمحادثات التي تم تبادلها بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجلس القضاء الأعلى، مراجعة الدكتور حسين مهر بور، **آراء جديدة في المسائل الحقوقية**. الطبعة الثانية (طهران: مؤسسة اطلاعات للنشر، ١٩٩٥م) ص٩٩ وما بعدها.

٩ ـ مجموعة الوثائق والمستندات المتعلقة بدستور الجمهورية الاسلامية، سكرتارية المجلس دراسة نهائية للدستور.

10- Code constitutionnel de France. (Libraire de La cour de cassation, Paris, 1994).

١١ ـ مجموعة قوانين عام ١٩٨٦م، طباعة **الصحيفة الرسمية**، ص٢٩٧.

١٢ ـ **مجموعة نظريات مجلس صيانة الدستور**، مصدر سابق، المجلد ٢ ص(٧ـ ٤٣٦).

١٣ ـ المصدر نفسه ـ ص٦.

١٤ ـ المصدر نفسه ـ ص٤.

١٥ ـ حسين مهر بور، مجموعة **نظريات مجلس صيانة الدستور**، المجلد الثالث، ص٨٣ـ ٨٤.

١٦ـ المصدر نفسه ص٨٥.

١٧ـ المصدر نفسه ـ ص٨٦.

١٨ـ **الدستور الياباني**، نص الانجليزية مع ترجمة بالفارسية، (دار النشر للدائرة العادية للقوانين والمقررات بالبلاد، خريف ١٩٩٥).

19- Federal Constitution of Malaysia as at 5th April 1986, International Law Book Series, 1986.

21- The 20- 20- Mose J. Peovslee, Constitutions of Nations, Vol.11, (Philippines, 1985), p: 1213.
constitution of Sweden, 1989, published by the Riksdday.

22- Constitution de France, 1994.

23- The Basic Law of the Federal Republic of Germany, 1981.

24- The Constitution of the Republic of Turkey, thrd printing, Ankara, 1997.

٢٥ـ **دستور جمهورية مصر العربية والقوانين الاساسية المكملة له** ـ الطبعة السادسة، (القاهرة ـ ١٩٩٦).

٢٦ـ **الدستور السوري**، النص العربي مع الترجمة الفارسية ـ (دار النشر للدائرة العامة للقوانين والمقررات، الطبعة الأولى ١٩٩٥).

٢٧ـ **الدستور الايطالي**: مع الترجمة الفارسية ـ دار النشر للدائرة العامة للقوانين والمقررات، صيف ١٩٩٦.

٢٨ـ **الدستور الكويتي**، إدارة الفتوى والتشريع، الجزء الخامس من مجموعة التشريعات الكويتية.

٢٩ـ المادة ١٦٨ من الدستور «النظر في الجرائم السياسية وجرائم المطبوعات يجري في محاكم العدل وبشكل علني وبحضور هيئة محلفين. ويجري تحديد طريقة انتخاب وشروط وصلاحيات هيئة المحلفين وتعريف الجريمة السياسية من قبل الدستور والموازين الاسلامية».

٣٠ـ البند ١٠ من المادة ١١٠ من الدستور: «عزل رئيس الجمهورية مع الاخذ في الاعتبار مصالح البلاد بعد اصدار حكم المحكمة العليا للبلاد في ادانته بارتكاب مخالفة تتعلق بانتهاك القانون».

٣١ـ المادة ١٧٢ من الدستور: «بغية النظر في الجرائم المتعلقة بالمهمات الملقاة على العسكريين وقوى الامن الداخلي والجيش والشرطة وشرطة الاجرام وحرس الثورة الاسلامية، يتم تشكيل محاكم عسكرية وفقاً للقانون. أما الجرائم العامة التي يرتكبها هؤلاء والجرائم التي ترتكب في منصب المحرر في العدلية فيتم التحقيق فيها في العدلية».

توفيق شومان*

# مصر وإيران: حدود التقارب وآفاقه

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين المنصرم تحوّلاً جذريًا في صوغ الدوائر الخارجية في السياستين الإيرانية والمصرية، تمحورت حول قواعد التفاعل الإيجابي مع دول الجوار الإقليمي ومع القارتين الأوروبية والآسيوية.

وبقدر ما شكلت حرب الخليج الثانية مدخلاً عمليًا لإعادة ترميم العلاقات الإيرانية - العربية جرّاء التزام طهران سياسة محايدة تجاه الإنعكاسات العسكرية والمحورية العاصفة والناتجة من الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، فإن الحرب المذكورة مهّدت هي الأخرى لاستعادة مصر موقعها العربي الريادي، ومن أبرز معالمه عودة الجامعة العربية إلى القاهرة.

وإذا كانت فترة القطيعة الإيرانية - العربية قد برزت فاتحتها مع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠، فإن مرحلة القطيعة المصرية - العربية لم تكن بعيدة المسافة عن سابقتها، إذ أنها أعقبت توقيع مصر على معاهدة «كامب ديفيد» عام ١٩٧٩. ومثلما اتجهت إيران بعد وقف الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ إلى بناء سياسة خارجية تقوم على ثلاث دوائر استراتيجية، هي العالم العربي وأوروبا وآسيا، فالسياسة الخارجية المصرية منذ أوائل التسعينات، أعادت إحياء الدوائر الثلاث السابقة الذكر، بعد إعادة تقويم للدائرة الأميركية التي أثقلت السياسات المصرية طوال الثمانينات.

وعلى الرغم من هذه التقاطعات «القدرية» من جهة، وأنماط السلوك الخارجي من جهة ثانية، فإن العلاقات المصرية - الإيرانية ظلت خاضعة لسياسة «خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء»، وذلك منذ النصف الأول من تسعينات القرن الماضي.

* صحافي وكاتب لبناني.

## الإطار الثقافي والتاريخي

في الشرق الأوسط ثلاث دول لها سمات الكتل والخصائص الحضارية والثقافية ذات المؤثرات الإقليمية والدولية، دولتان ـ كتلتان ثابتان هما مصر وإيران، ودولة ـ كتلة متغيرة هي تركيا. وفي وقت تعرف الكتلتان المصرية والإيرانية ثباتًا جغرافيًا وغوصًا في عمق التاريخ وثقلاً حضاريًا له ميزة الفرادة والندرة، فإن الكتلة التركية تستوطن جغرافية قلقة وتاريخ (ماضٍ) قريب.

وإذ شاءت تشابكات المصالح وتعقيداتها أن توقع الكتلة الإيرانية للإصطدام بالكتلة التركية في ما عُرف بالحروب الصفوية ـ العثمانية، فإن الكتلة المصرية في طور إستعادتها لكيانيتها في عهد محمد علي باشا، أصطدمت هي الأخرى بتركيا. غير أن التاريخ القديم من جانب آخر لا يسجل صدامًا بين الكتلتين الإيرانية والمصرية (الفارسية والفرعونية) على الرغم من تجاورهما في مرحلة من المراحل في بلاد الشام. فمصر كانت موجودة دائمًا على الشاطئ السوري، وإيران تطل دائمًا على بلاد الشام من العراق(١)، في حين أن الكتلتين اصطدمتا مع الروم.

وفي مجال آخر، ثمة تقاطعات مصرية ـ إيرانية ليس من السهولة تجاوزها، قد يكون من أهم معالمها الأعياد التاريخية المعروفة في إيران بـ «النوروز»، وفي مصر بـ «شم النسيم»، فضلاً عن الروحية الإسلامية الشيعية التي باتت إحدى مكونات الشخصية الإيرانية المعاصرة منذ إعتناق الصفويين للمذهب التبعي، والتي (الروحية الشيعية) ما فتئت إحدى مكوّنات الشخصية المصرية العائدة إلى مرحلة الحكم الفاطمي. وعلى ما يقول الإمام الخميني، «إن مصر عربية الإنتماء، شيعية الهوى»(٢).

هذه الخلفية الثقافية التي تتقاطع حولها مكوّنات الشخصية المصرية والإيرانية جعلت من جمال الدين الأفغاني (الشيعي الإيراني بحسب الإيرانيين) يتخذ من مصر منطلقًا لقواعد النهضة الإسلامية والإصلاحية(٣)، فضلاً عن تأثيرات المكوّن ذاته في فتوى شيخ الأزهر محمود شلتوت بجواز التعبّد بالمذهب الشيعي، وما يمكن إضافته إلى ما سبق ذكره، يتعلق بواقع تدريس اللغة الفارسية في معظم كليات الآداب في الجامعات المصرية. كما أن قسم الآثار الإسلامية في هذه الجامعات يتخذ من الفارسية لغة ثانية، فضلاً عن وجود مراكز متخصصة لدراسة اللغة الفارسية وآدابها في جامعات القاهرة وعين شمس وسوهاج وقنا والمنوفية والمنصورة(٤). ومن هنا يمكن ملاحظة إنتشار الأسماء الفارسية بين المصريين، وبما لا يتماثل مع أي قطر عربي آخر. ولعل هذا التقاطع الثقافي والروحي والتاريخي شكّل أحد

عناصر «الزواج السياسي» بين شاه إيران محمد رضا بهلوي والأميرة فوزية، وهو الزواج الذي اعترضت عليه بريطانيا، حسبما يقول محمد حسنين هيكل، لأسباب تتعلق بالحيلولة دون حصول تقارب إيراني - مصري.

وفي سياق الخلفية المركّبة في نسيج العلاقات المصرية - الإيرانية، تبرز إنعكاسات تجربة الحكم الوطني في إيران (عهد مصدّق) لناحية تأميم النفط، على تجربة الرئيس جمال عبدالناصر وذهابه إلى تأميم قناة السويس. غير أن مرحلة حكم محمد مصدّق القصيرة أعقبها تشنج في العلاقات المصرية - الإيرانية بعد رفض القاهرة الدخول في سياسة الأحلاف الدولية في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي، فيما شكلت إيران أحد الأعمدة الرئيسية لحلف «السانتو»، وأوغلت بعد ذلك بعيدًا في الإفتراق عن مصر، فاعترفت بإسرائيل عام ١٩٦٠، وتصادمت مع السياسة المصرية في منتصف الستينات في منطقة الخليج، وفي مواقع عدّة أبرزها حرب اليمن، إذ وقفت إلى جانب الحكم الإمامي. وفي سلطنة عُمان مالت السياسة الإيرانية إلى إتخاذ موقف عدائي من «ثورة ظفار»، وفي الموقعين كانت السياسة المصرية مشتبكة مع نظيرتها الإيرانية.

## سقوط الشاه: تبادل المواقع

إذا كانت مرحلة الخمسينات قد باعدت بين السياستين المصرية والإيرانية، جرّاء التناقض في تقويم الإنخراط أو عدمه في سياسة المحاور الدولية، فإن وفاة الرئيس جمال عبدالناصر وتسلّم الرئيس أنور السادات مقاليد النظام السياسي المصري، أسفر عن إعادة تقاطع السياستين المصرية والإيرانية على قاعدة التوافق مع السياسات الغربية، وتحديدًا السياسة الأميركية. فالأخيرة انتصبت كدائرة أولى في منظومة الدوائر الخارجية في سياسات الطرفين، وعلى وجه الخصوص، بعد إزاحة الرئيس السادات للمجموعة اليسارية المعروفة بمجموعة شعراوي جمعة علي صبري، وما لحقها من تطور مطرد في العلاقات المصرية - الأميركية إثر حرب عام ١٩٧٣ والدخول المصري في بهو مفاوضات «السلام»، وصولاً إلى توقيع معاهدة «كمب ديفيد» عام ١٩٧٩.

غير أن سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية أدى إلى حدوث متغيرات درامية في فضاء العلاقات بين طهران والقاهرة. فالمصالح غدت متنافرة، ومثلها الايديولوجيات المشكّلة لعصب نظامي الحكم، فضلاً عن الصدام الإيراني مع الولايات المتحدة الأميركية والانسجام المصري معها، ومن ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ لترفد العلاقات المصرية - الإيرانية بمزيد من عوامل التوتر والقطيعة.

إن قراءة الذرائع المؤدية إلى توتير العلاقات بين مصر وإيران، وبالتالي إنقطاعها المتواصل طوال المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٤، تفترض مراجعة تفصيلية لمواقف الطرفين ولعناصر خطابهما السياسي في هذه المرحلة. إنطلاقًا من ذلك تنقسم هذه القراءة إلى مفصلين: إيراني ومصري:

## مبررات الموقف الإيراني

إرتبط الرئيس المصري السابق أنور السادات بعلاقات سياسية وشخصية مع شاه إيران؛ مثل هذه العلاقة كانت كفيلة بأن تولّد آثارًا سلبية من جانب الطبقة السياسية الجديدة في إيران تجاه رأس النظام في مصر. وجاءت إستضافة السادات للشاه والحؤول دون محاكمته وإسترداد أمواله (٥ مليارات دولار)، ومن ثم توقيعه على معاهدة «كمب ديفيد»، لترفد الموقف الإيراني بعوامل فائضة السلبية تجاه الرئيس السادات؛ وكلها عناصر أدت إلى قطع العلاقات مع مصر بقرار مباشر من الإمام الخميني عام ١٩٧٩. بيد أن هذه العناوين العامة تتضافر معها طائفة من العناوين التفصيلية التي فاقمت الموقف الإيراني، منها:

أ- إن الرئيس السادات أبدى إستعداده لمساعدة شاه إيران عسكريًا من أجل إحتواء الثورة الإيرانية من خلال دعم مصر للبحرية الإيرانية(٥).

ب- مصر تحولت بعد إنتصار الثورة الإسلامية إلى حاضنة أمنية هدفها التخطيط لإسقاط النظام السياسي الإيراني الجديد:(٦) أفسحت في المجال لإطلاق أربع إذاعات تبث باللغة الفارسية باتجاه إيران. كما أن الرئيس السادات وافق على تحويل قاعدة «نجح حمادي» المصرية منطلقًا للطائرات الأميركية التي سعت أطقمها لـ«تحرير» الرهائن الأميركيين المحتجزين في طهران(٧).

ج- وقوف مصر إلى جانب العراق في حرب الخليج الأولى، والإسهام في رعاية التقارب العراقي - الأميركي وإرسال معدات عسكرية ومتطوعين مصريين إلى الجبهة، إضافة إلى مسعاها لإحداث متغيرات ديموغرافية مذهبية في النسيج الاجتماعي العراقي من طريق التنسيق مع بغداد لتوطين ثلاثة ملايين مصري في العراق بغية إيجاد توازن عددي بين السنة والشيعة(٨).

وكخلاصة لما سبق، فإن مبررات الخطاب الإيراني القاطع مع مصر، تقف على أرضية التعارض الايديولوجي والسياسي، وتنافر مصالح البلدين بعد سقوط الشاه، وتباعد كل منهما في سياق استراتيجي مختلف، وتحوّل مصر إلى حاضن للبرامج العسكرية الآيلة إلى شن ثورة مضادة على النظام الإسلامي في إيران، إضافة إلى رهان الأخيرة على حراك شعبي

ينتج نظامًا مماثلاً للنظام الجديد في إيران، وأخيرًا الموقف المصري من حرب الخليج الأولى.

## مبررات الموقف المصري

نهض التقارب المصري-الإيراني بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠، على معايير سياسية موحدة الرؤية تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة وحيال ضرورة تفكيك صواعق الصراع العربي-الإسرائيلي. عليه تلاقت مصر وإيران في حلف غير معلن (مجموعة السفاري) ضم بعض الأقطار العربية إلى جانب فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وعنى إنتصار الثورة الإيرانية سقوط أحد أعضاء المجموعة، الأمر الذي يُعطي تفسيرات لخلفية الموقف المصري المبكر في الخصومة مع إيران بعد إسقاط الشاه، ومن دون إغفال العلاقة الشخصية التي ربطت السادات بشاه إيران.

إجمالاً، فإن مصر قبل مصرع الرئيس السادات وبعده، صاغت مبررات القطيعة مع إيران طبقًا للعوامل التالية:

أ- العلاقة الشخصية والتطابق السياسي بين الرئيس السادات وشاه إيران.

ب- بحث مصر عن منفذ عملاني لإسقاط المقاطعة العربية عنها، وهي المقاطعة التي أعقبت التوقيع على معاهدة «كمب ديفيد»، وكان العراق وراءها من خلال إستضافته قمة «الصمود والتصدي». ولهذا أرادت مصر إسقاط المقاطعة العربية في مكان انطلاقها، أي العراق.

ج- تأكيد مصر لإنتمائها القومي الذي تقلص لصالح الكيانية المصرية منذ مجيء السادات إلى رأس السلطة واحياء الخلفية الفرعونية.

د- العمل على مدّ جسور علاقة مع الأطراف العربية الخليجية التي ساندت العراق وأبدت مخاوفها من انعكاسات الثورة الإيرانية على أوضاعها الداخلية، وكذلك استمالة الكتلة الخليجية إليها، مما يؤدي إلى تضييق حجم المقاطعة العربية، الأمر الذي حدث بالفعل مع إضافة أخرى تتعلق بتأكيد مصر أن توجهها نحو السلام مع إسرائيل لا يعني إقلاعها عن الدفاع عن المصالح العربية وفقًا لمنظورها.

أما بعد مصرع الرئيس السادات، فإن مبررات إضافية ألحقتها مصر بالموقف السلبي من إيران أهمها:

أ- إتهام إيران بمساعدة الحركات الإسلامية، ومن بينها جماعات العنف.

ب- مواجهة الخطة الإيرانية الرامية إلى تغيير النظام السياسي في العراق والمتمثل في

المطالبة الإيرانية بإسقاط الرئيس صدام حسين، مما يُعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لقطر عربي، فضلاً عن عدم موافقة إيران على إيقاف الحرب.

ج - إطلاق إيران إسم خالد الإسلامبولي على أحد شوارع طهران، مع ما يعني ذلك من دلالات تؤكد التأييد الإيراني لعملية إغتيال السادات، وبما يوحي أيضاً بتأييد إيراني لأي محاولة أخرى تطاول الرئيس حسني مبارك، وهو الاتهام الذي ساقته مصر ضد إيران عام ١٩٩٥ بعد محاولة إغتيال الرئيس مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس آبابا.

د - إتهام مصر لإيران بالترويج للمذهب الشيعي في مصر، وهذا ما عكسته السلطات الأمنية المصرية بحملات اعتقال أفراد بتهمة التشيّع. وشهد عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات حملات إعلامية مصرية عالية المستوى حيال ما عُرف بـ «التنظيم الشيعي».

هـ - عدم وجود فوارق مهمة بين سياسة الرئيس مبارك وسياسة الرئيس السادات لناحية العلاقة مع الولايات المتحدة طوال عقد الثمانينات.

و - الإصرار المصري على الاضطلاع بدور أمني في الخليج واختلاف الرؤية المصرية المتعلقة بهذا الشأن مع الرؤية الإيرانية، ورفض إيران لأي دور مصري في منطقة الخليج لإعتبارات أهمها أن مصر ليست دولة خليجية.

ز - الدور الإيراني في السودان وإدراجه في خانة تهدّد المصالح الأمنية المصرية في القرن الافريقي والبحر الأحمر. وهذا التعارض المصري - الإيراني وصل إلى ذروته بعد وصول الثنائي السوداني البشير - الترابي إلى السلطة عام ١٩٨٩.

وعلى العموم، فإن موجز التبريرات المصرية الدافعة نحو علاقة سلبية مع إيران بعد إنتصار الثورة، يتوزع على مرحلتين: مرحلة الرئيس السادات، ومرحلة الرئيس مبارك، فيما شكّل تطلع مصر إلى إسقاط المقاطعة العربية، وتناقض ايديولوجيا نظامها مع ايديولوجيا الثورة الإسلامية، والعلاقة مع الولايات المتحدة، والهواجس من دعم إيران للحركات الإسلامية المصرية، شكلت جوهر الموقف المصري من إيران بعد عام ١٩٧٩.

## مناخات متغيرة وعوامل متقاطعة

يمكن القول إن توقف الحرب العراقية - الإيرانية أتاح تعطيل أحد أهم عوامل الصدام المصري - الإيراني. كما أن ثبات النظام الإسلامي حوّله إلى واقع دفع العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى فتح قنوات الإتصال معه، وبالتالي الاعتراف به.

وإذا كان مجرد توقف الحرب مع العراق أسهم في التمهيد لتنقية الأجواء والمناخات السياسية بين إيران وغيرها من دول العالم، فإن المرحلة التالية لوقف الحرب أفسحت في المجال لإيران ومصر (وغيرهما)، لإعادة النظر في سياساتهما الخارجية، خاصة أن أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي شهدت تحولات راديكالية على مستوى المتغيرات السياسية في العالم. ففي هذه المرحلة انهار الاتحاد السوفياتي، وشن العراق حربه على الكويت، وانطلقت عملية التسوية الشرق أوسطية، وبدت الولايات المتحدة قابضة على المشهد الدولي.

في ظل هذه المناخات المتغيرة برز أول تقاطع إيراني - مصري تمثل في إدانة الطرفين للاجتياح العراقي للكويت. لكن انطلاق عجلة التسوية الشرق أوسطية أبقت التباعد على حاله السابقة. على أن البارز في النصف الأول من التسعينات أن معالم السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة بدأت تتضح قواعدها على ثلاثية، هي تجفيف منابع التوتر مع دول الجوار الإقليمي والتطبيع مع أوروبا وتعميق العلاقات مع الإتحاد الروسي والدول الآسيوية[٩]. وعلى الجانب المصري، كانت ملامح الفتور في العلاقة مع الولايات المتحدة تأخذ طريقها إلى التعبير في الخطاب السياسي للقاهرة.

بروز الموقف المصري السلبي (أو المتحفظ) تجاه الإتفاقيات السلمية على المسارين الفلسطيني والأردني (أوسلو - وادي عربة) في العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤، تزامن مع دعوة أكاديمية مصرية تم توجيهها إلى الأكاديمي الإيراني عباس مالكي[١٠] الذي جاء إلى القاهرة عام ١٩٩٤، وهي الزيارة الأولى لإيراني إلى مصر منذ عام ١٩٧٩، على أن هذه الزيارة ما كانت لتحدث لولا توافر العديد من عناصر التقاطع المصري - الإيراني في السنوات السابقة للزيارة عليها، وفي مقدمها:

- الرفض الإيراني لإتفاقيتي «أوسلو ووادي عربة»، والتحفظ المصري عنهما وسعي مصر لإرسال إشارات سلبية للولايات المتحدة من خلال إستقبال شخصية إيرانية.

- الموقف المصري - الإيراني المشترك من أسلحة الدمار الشامل وإصرار الطرفين على إخضاع «إسرائيل» لمعاهدة حظر إنتشار السلاح فوق التقليدي في المنطقة.

- التنسيق المصري - الإيراني في مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ومشاركة إيران بوفد رفيع.

- تعثر عملية التسوية الشرق أوسطية بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين عام ١٩٨٥، وما استتبع ذلك من عدم تدخل أميركي للضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات

الموقعة على المسار الفلسطيني، فضلاً عن جمود المسار السوري، الأمر الذي انعكس على العلاقات المصرية ـ الأميركية فتورًا تارة، وسخونة تارة أخرى، وحدا بالولايات المتحدة إلى التهديد بوقف المعونات السنوية لمصر. وهذا الفتور في العلاقة بين القاهرة وواشنطن كان يدفع لتقارب إيراني ـ مصري، تجلّت مظاهره بمقاطعة مصر لمؤتمر الدوحة الاقتصادي ومشاركتها في دورة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في طهران في العام نفسه(١٩٩٧).

ـ رفض مصر إتهام إيران برعاية «الإرهاب» في مؤتمر شرم الشيخ عام ١٩٩٦.

ـ القلق المصري ـ الإيراني المشترك من تنامي التعاون التركي ـ الإسرائيلي بين الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٧.

ـ التقاطع المصري ـ الإيراني حيال مشروع إحياء «التاج الهاشمي» الذي طرحه الملك حسين في منتصف التسعينات وهدف إلى إنشاء فيدرالية عراقية ـ أردنية.

ـ التحوّل الذي شهده الموقف المصري من عمليات المقاومة الإسلامية في لبنان والمدعومة من إيران، وخاصة بعد عدوان نيسان / إبريل ١٩٩٦ ومجزرة بلدة قانا.

ـ زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي للقاهرة، والتي جاءت في إطار توجيه الدعوة للرئيس حسني مبارك للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية والتي تضمنت عرضاً إيرانيًا لتشكيل لجنة مشتركة عمادها مصر وسوريا وإيران[١١].

وبطبيعة الحال، فإن التقارب السياسي المصري ـ الإيراني في السنوات السابقة الذكر، ترافق مع عمليات تطبيع ثقافية واقتصادية ورياضية شملت مستويات عدة، من بينها:

ـ موافقة إيران على تقديم قرض مالي لمصر بقيمة ١٢٠ مليون دولار، كانت طهران قد وعدت به القاهرة منذ عام ١٩٧٥[١٢].

ـ التوصل إلى إتفاقات حول مشروعات مشتركة لإقامة مصانع للسكر والغزل والملاحة المشتركة، والأغذية، والبتروكيميات، وفي مجالات الطيران المدني، توصل الطرفان إلى رفع حصة رأس المال في المشاريع المتقابلة بقيمة ١٠ في المئة.

ـ في المجالات الثقافية، بات من الصعوبة بمكان حصر النشاطات المشتركة من المعارض والندوات والمحاضرات ومشاريع التعاون بين مراكز الأبحاث والدراسات، وباتت المستشارية الثقافية الإيرانية في القاهرة مقرًا متواصل البركة والنشاط. وفي المجال الرياضي زار منتخب مصر لكرة القدم طهران مرتين، آخرها للمشاركة في كأس «حوار الحضارات»[١٣].

## خاتمة

من نافل القول إن العلاقات المصرية - الإيرانية شهدت منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي خروجًا من مرحلة القطيعة التي عرفها عقد الثمانينات. وإذا كانت التوقعات قد رشحت عودة العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين عام ١٩٩٨، أي بعد أشهر قليلة من مشاركة وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى في دورة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في طهران في أواخر ١٩٩٧، فإن التوقعات تلك خانت آمالها مع تعاقب السنوات اللاحقة التي لم تشهد تطبيعًا ديبلوماسيًا مثلما كان مأمولاً.

وإذا كان الخطاب السياسي المصري قد حفل بالترحيب بوصول السيد محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في إيران باعتباره رمز «الانفتاح» والتفاعل الايجابي مع الخارج، فالواضح أن بوادر الانفتاح على مصر سبقت وصول خاتمي إلى المؤسسة الثانية من مؤسسات صناعة القرار الإيراني، الأمر الذي يؤكد وجود إجماع إيراني على تطبيع أشكال العلاقة كافة مع مصر. ووفق ناطق نوري رئيس البرلمان الإيراني السابق والمرشح المنافس لخاتمي في إنتخابات عام ١٩٩٧ والمعتبر أحد رموز التيار المحافظ، «أن مصر هي دولة الحضارات ونحن نسعى لتعميق العلاقات معها»[١٤]. كما أن ناطق نوري نفسه أعلن إستعداد إيران لتغيير إسم شارع خالد الإسلامبولي إذا كان ذلك يقف في طريق تطبيع العلاقات مع مصر. أما الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني، فأكد «عدم الرضى عن سوء العلاقة مع مصر واعدًا بتحسينها»[١٥]. ولا يعني ذلك سوى توافق الإيرانيين على أهمية تطوير العلاقات مع مصر ودفعها نحو الأفضل.

وعلى ما يبدو من سياق تسلسل المواقف في السنوات القليلة الماضية، فإن العوائق المتعلقة بسياسات كل طرف تجاه الآخر، قد تم تجاوزها أو تفتيتها، ولذلك غاب الخطاب المصري الإتهامي والقائل باندفاع إيران نحو تصدير الثورة، أو دعم الحركات الإسلامية والتدخل في الشؤون الداخلية المصرية. كما أن الدعاية الإعلامية المصرية ضد إيران تقلصت إلى حد النضوب. وفي الجانب الإيراني توقف الخطاب الموجه إلى مصر كونها استضافت الشاه وعملت في وقت سابق على إسقاط النظام الإسلامي. ومن جانب آخر تجرّد الخطاب الإيراني من التحريض ضد «مصر - كمب ديفيد» على الرغم من ثبات الموقف الإيراني المعارض لأي شكل من أشكال التسوية الإقليمية مع إسرائيل.

ان هذا الخروج الثنائي من نسق التخاطب الإتهامي على أهميته في إيجاد مناخات تطبيع متوسطة، لا يبدو كافيًا لرفع مستويات التطبيع إلى مراتبها الطموحة. وعليه، مازالت ثمة تباينات مصرية - إيرانية جلها في المجال الخارجي تحول دون توصل الفريقين إلى علاقات طبيعية بينهما، ربما كان أبرزها:

ـ عملية التسوية الشرق أوسطية. فهي خيار استراتيجي بالنسبة لمصر، وخيار مرفوض بالنسبة لإيران.

ـ الإعتراض الإيراني على الدور الأمني المصري في الخليج والإصرار المصري عليه، علمًا أن دول الخليج العربية غير موافقة على مثل هذه الدور لمصر أيضًا. ومن هنا جاء عدم تفعيلها لمجموعة دول «اعلان دمشق» (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى سوريا ومصر). فالولايات المتحدة لا تحبّذ أي دور لمصر في الخليج.

ـ عدم توافق طهران والقاهرة على مستقبل النظام العراقي، مع الإشارة إلى توافق الطرفين على وحدة الأراضي العراقية.

ـ الإعتراض المصري على دعم إيران لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين المحتلة، ومثل هذا الدعم تدرجه القاهرة في إطار إضعاف السلطة الفلسطينية المتحالفة معها أو القريبة منها.

ـ الموقف المصري المؤيد لدولة الإمارات العربية في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

ـ العلاقات المصرية ـ الأميركية وحرص القاهرة على عدم إثارة حفيظة واشنطن في حال ذهابها نحو تطبيع كامل ومفتوح للعلاقات مع طهران.

ما تقدم يُظهر زوال عناصر السخونة المباشرة من نسيج العلاقات الثنائية بين مصر وإيران، فيما تعقيدات الوضع الإقليمي ما برحت منتصبة أمام المساعي الآيلة نحو فتح الأبواب واسعة أمام العلاقات الطبيعية بينهما. ولا يخرج القول عن جادة التفاؤل إذا ما قيل إن العوائق الإقليمية المانعة لتطوير العلاقات المصرية ـ الإيرانية ليس من شأنها عرقلة مساعي التطبيع الكامل بين الطرفين إذا توافرت الرغبات الطيبة لذلك. فمثلما تم الحفاظ على مستوى سياسي معين من العلاقات الثنائية مقابل الافساح في المجال أمام أشكال العلاقات الاقتصادية والثقافية والرياضية من دون إثقالها بالعامل السياسي، فإنه بالإمكان فصل العامل الخارجي في سياسات الطرفين عن العامل الثنائي، وبالتالي إخراج العلاقات السياسية البينية من مؤثرات وتعقيدات الأوضاع الإقليمية، خاصة أن الطموحات المصرية في الخليج تصطدم بعوائق غير إيرانية أيضًا تدركها مصر، وكذلك هي الحال بالنسبة للعراق، في حين أن عملية التسوية لا تبدو تعقيداتها في الطريق إلى الحل، ولا يبقى سوى التأثير الأميركي في السياسة المصرية. وقد أكدت مصر في السنوات القليلة الماضية قدرتها على تجاوز التأثيرات الأميركية من دون مضاعفات خطيرة على علاقاتها مع واشنطن، وهو ما تفعله السعودية راهنًا في الضفة الأخرى من العلاقات العربية مع إيران.

# المصادر


١ـ محمد حسنين هيكل، **الأهرام الإقتصادي** ـ ١١/٧/١٩٩٤.

٢ـ محمد حسنين هيكل، **روز اليوسف**،٢٦/٥/١٩٩٦.

٣ـ **همبستگي** ـ طهران، ٢٣/٤/٢٠٠١.

٤ـ **منارات إيرانية** ـ القاهرة ـ العدد الثاني عشر ـ تموز/ يوليو ٢٠٠١.

٥ـ جيهان السادات ـ لقاء مع تلفزيون **الجزيرة**، ٢٦/٢/٢٠٠١.

٦ـ محمد حسنين هيكل، **الأهرام الإقتصادي**، ١١/٧/١٩٩٤.

٧ـ محمد حسنين هيكل، **روز اليوسف**، ٢٦/٥/١٩٩٧.

٨ـ هذه الفكرة إبتكرها الدكتور سعد الدين إبراهيم ووافق عليها الرئيس السادات.

٩ـ **السفير**، بيروت، ٦/٨/١٩٩٧.

١٠ـ **الأنباء**، الكويت، ٢٣/٥/١٩٩٧.

١١ـ **شؤون الأوسط**، بيروت، العدد ٦٨ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

١٢ـ **همبستگي**، طهران، مصدر سابق.

١٣ـ م.ن.

١٤ـ **الشعب**، القاهرة »، ٣١/١٢/١٩٩٦.

١٥ـ **الحياة**، لندن، ٧/٣/١٩٩٨.

د. ناصر فرشاد گُوهر*

# الاقتصاد الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية

تستند هذه الدراسة إلى كتاب جهانگير آموزگار من رجال الدولة إبّان الحكم البهلوي، إذ كان يتولى وزارتي التجارة والمالية، كما كان عضوًا في اللجنة التنفيذية لصندوق النقد الدولي. زاول التدريس في عدد من الجامعات الغربية قبل الثورة الاسلامية وبعدها، واشتهر خلال هذه السنوات بأنه اكثر الكتّاب نشاطًا في مجال الاقتصاد الايراني وقضايا النفط و«أوبك».

ومن جملة مؤلفاته التي صدرت مؤخراً كتاب «بوياشناسي انقلاب» أي (دينامية الثورة الإيرانية) الذي نشر عام ١٩٩١. أما مقالاته في مجال النفط، فانها تنشر من حين لآخر في بعض الدوريات، مثل «بولتن اوبك»[١] و«اوبك ريفيو»[٢].

ويزيد من قيمة الكتاب الذي نحن بصدد معالجته الآن، أنه قام بمراجعته واعادة النظر فيه عدد من المعنيين بشؤون إيران، أمثال شهرام جوربين وشاؤول نجاش واردوبادي وآخرين.

هذا ويذكر ناشر الكتاب لدى تعريفه به قائلاً: لقد عانت الثورة الاسلامية بعد انتصارها مشاكل عديدة. فالاقتصاد الموروث من النظام السابق يطبق الآن وهو يحمل طابعاً اسلامياً، في حين ان الحكم الديني القائم يستنكر النظام البائد ويدينه بسبب تبعيته الاقتصادية ونشره ثقافة الاستهلاك، واتخاذه مواقف غربية في مختلف المجالات.

ومع أن الحكم الاسلامي يحاول أن يصب جل اهتمامه على قضايا يعتبرها جوهرية، كالاستقلال والاكتفاء الذاتي والعدالة الاقتصادية الشاملة، فإن المشكلة القائمة تكمن في الاقتصاد القائم على النفط والاعتماد الكامل على عائداته، وهذا ما حدا برجال الثورة إلى أن

* أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طهران.

يتوخوا أساليب معكوسة في معالجة القضايا المختلفة. لكن النتيجة كانت أن ظل الاقتصاد يسير على نهج غير واضح الملامح. وتداركًا للمواقف، ساد لديهم اقتناع بضرورة السعي إلى تطبيق الاسلام التقليدي (القائم على التراث) الى جانب ضرورة الأخذ بالنظام الرأسمالي العالمي.

ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في معالجة الاقتصاد الايراني بعد الثورة معالجة شاملة، اذ إستفاد المؤلف في سبيل اعداده من جميع المصادر المتوافرة.

ويذكر آموزگار في كتابه الخطط والبرامج التي رسمتها الثورة لنفسها، وكذلك الأهداف التي راحت الدولة تصبو إليها، ومن ثم يقارن بينها وبين الخطط القائمة على المصالح، مشيرًا الى نموذج «تجار السوق»، الذي صار في السنوات الأخيرة موضوع اهتمام صانعي القرار(٣).

يشير آموزگار في مقدمة كتابه الى تقلبات السنوات الخمس عشرة التي اعقبت الثورة (تاريخ تأليف الكتاب) قائلاً: «لقد حدثت تطورات في استراتيجيات ادارة صانعي القرار السياسي للادارة ونظرتهم الكونية، نلمس ذلك في العلاقات مع دول العالم، وخاصة مع الدول الاسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي المنهار، وكذلك في العلاقات مع الدول المتاخمة للخليج. ثم يتبنأ بأن الأوساط الديبلوماسية والتجارية وعددًا من مراكز البحوث العالمية سوف تبذل مساعيَ حثيثةً لتحويل اقتصاد ايران الى اقتصاد حرٍ منفتح.

وأشار المؤلف في جانب من مقدمته الى بعض العوائق الاساسية التي واجهها في أثناء إعداد هذه الدراسة، منها عدم توافر مصادر البحث. ويقول بهذا الشأن: «إن عدم توافر المصادر الموثوقة والرسمية، هو إحدى المشاكل الرئيسة التي تعترض طريق دارسي شؤون ايران. ثم ان الاحصاءات الصادرة عن المؤسسات المختلفة متناقضة في ما بينها، وذلك في القضايا التي تتعلق بالعمل والبطالة والقروض المحلية الداخلية والخارجية، والعملة الصعبة المتوافرة. كما أن الاحصاءات المتعلقة بالدخل وموازنة المؤسسات غير الحكومية متباينة أيضاً، أضف الى ذلك انها لاتنشر بشكل دوري ومنظم. ثم ان هناك شكوكًا حول الاحصاءات والأرقام المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية مع سائر البلدان، إذ يبدو أن هنالك مفارقات بين الاحصاءات الصادرة عن القطاع الخاص وتلك الصادرة عن القطاع العام.

ان معظم المصادر الايرانية المحلية التي راجعها المؤلف في اعداد بحثه هي البنك المركزي، ومؤسسة التخطيط والموازنة، والجهاز المركزي للاحصاء. أما المصادر الأجنبية فهي منشورات البنك العالمي ومنظمة «أوبك». والواقع أن التطورات السياسية في الداخل قد تجعل

من الصعب جدًا في بعض الأحيان تحليل المسائل الاقتصادية.

يذكر المؤلف في المقدمة أن دراسته هذه تتمحور حول المسيرة الاقتصادية في ايران عقب الثورة الاسلامية، لكن يظهر أنه ينصرف فعلاً الى الصياغات الجزئية، بل هو يعالج التطورات الأساسية في حقول الانتاج والتشغيل والموازنة بين التصدير والاستيراد وغير ذلك.

أما الكتاب فينقسم الى خمسة أبواب موزعة على النحو الآتي:

مقدمة عن الأقتصاد الايراني، والمشاريع السياسية والاقتصادية للجمهورية الاسلامية في ايران، جولة في احداث الثمانينات وتقلباتها، ودور الدولة في الاقتصاد، هيكلية (صوغ) القطاعات الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع وآفاق المستقبل؛ هذه هي أهم الركائز التي يقوم عليها الكتاب. وعدا هذا هنالك فصول مستقلة (في الكتاب) تتعلق بمساعي الدولة في إقرار الاقتصاد الاسلامي، وملامح الدستور في الاقتصاد والتنمية الأساسية في الانتاج والتشغيل ومستوى الأسعار ومشاريع الدولة بالنسبة للموازنة العامة، ونظام ادارة البنوك وتنظيم مشروع التنمية والتجارة الخارجية واعمال وفعاليات القطاعات المختلفة ودراسة الموازنة الاقتصادية للبلد.

يتابع آموزگار دراسته مثيرًا سؤالين أساسيين هما:

**أولاً:** كيف وإلى أي مدى يمكننا أن نقارن بين تنفيذ البرامج اقتصادياً، والغايات الأساسية التي تصبو اليها الجمهورية الاسلامية؟

**ثانياً:** ما حجمُ الضغوط الداخلية والخارجية على الدولة وعلى اقتصاد البلد؟

## محتويات الكتاب

**الباب الأول:** إقتصاد ايران إبان الثورة.

**الباب الثاني:** المشاريع الاقتصادية والسياسية للجمهورية الاسلامية والبحث عن نظام اقتصادي جديد، وكذلك عن اطار عقائدي للاقتصاد.

**الباب الثالث:** الأطر (المجالات) العامة للاقتصاد، الانتاج القومي، الدخل القومي، السكان، القوى العاملة، التشغيل، الاجور، الاسعار والتضخم.

**الباب الرابع:** برامج ومشاريع الاقتصاد القومي، الموازنة العامة والسياسات الوطنية، نظام إدارة البنوك والسياسة المالية، والتخطيط وسياسة التنمية، والتجارة الخارجية والعملة الصعبة.

**الباب الخامس**: القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والزراعة والغابات، والثروة السمكية، والصناعة، والخدمات التابعة (للمؤسسات)، الإنتاج والتصنيع، والماء، والطاقة، والنقل، والاتصالات، هيدروكريوتن، والنفط، والغاز والبتروكيمياويات.

**الباب السادس**: تنفيذ البرامج والسياسات وآفاق المستقبل.

## النتائج (خاتمة البحث)

**ملحقات، جداول، مصادر..**

الى هنا حاولنا أن نقدم تعريفًا بالكتاب والمؤلف. والآن نستعرض الأبواب المختلفة:

**الباب الأول: إقتصاد ايران إبان الثورة**

يشير المولف الى عقدين من النمو الاقتصادي، معتبرًا التطورات الزراعية الحاصلة نقلة نوعية، إذ اتجه الاقتصاد الريفي نحو الاقتصاد المتطور والمدني، وكذلك نحو التنوع الاقتصادي والصناعي. يرى آموزگار أن هناك تناسقاً ووحدة هدف بين القطاعات الاقتصادية، كما أن هناك صلات بين الاقتصاد الايراني والاقتصاد العالمي. فالتحسن المتمثل في التنمية المتسارعة والرخاء الاجتماعي سِمتان لهذه التطورات الاقتصادية. يضيف المؤلف «كان الشاه يعتقد أن إيران سوف تشهد في المستقبل معجزة اقتصادية. وفعلاً اعتبرت التطورات الاقتصادية في البلد من أروع المظاهر التي شهدها النصف الثاني للقرن العشرين. ويقول «إن الحركة الاقتصادية في ايران رغم ما تميزت به من فقدان التوازن والهشاشة، يمكن اعتبارها حركة منتجة بوسعها أن تصبح حركة إقتصادية الى حدٍ ما».

وفي منطقة الخليج بات الشاه يخطط للسيطرة العسكرية عليها، ثم استطاعت استثماراته في المجالات الانسانية والبنية التحتية والآلة الحربية أن تقلل من بعض المشاكل والصعوبات التي كان من الممكن أن تواجهها الجمهورية الإسلامية، وربما أصبح هذا سبباً لمعالجة بعض القضايا والمواقف بسهولة اكثر مما يتوقع.

**الباب الثاني: المشروع الاقتصادي والسياسي للجمهورية الاسلامية، وينقسم الى فصلين:**

١ـ البحث عن نظام اقتصادي متطور.

٢ـ الاطار العقائدي للاقتصاد.

يعود المؤلف في هذا الفصل الى بدايات الثورة، عندما كانت الجماعات الائتلافية تناهض الشاه وتساند الإمام الخميني(ره)، فيزعم ان هذه الجماعات لم تكن تصدر عن مشاريع

اقتصادية محددة، وأن معارضتهم للشاه جعلتهم تحت خيمة واحدة، اذ كانوا يعتبرون السياسة الاقتصادية للشاه سياسة خاطئة دون ان يقدموا بديلاً منها. وهم يزعمون أن الشاه ينتهج نهجًا غربيًا في الاقتصاد ومتناسيًا المصالح القومية، إذ بتصرفه على هذا النحو جعل الاقتصاد الايراني معتمدًا على الخارج، فيما تم اهمال الزراعة، الأمر الذي ادى الى انهيار الاقتصاد انهيارًا كاملاً.

وفي فقرات أخرى من هذا البحث، يشير المولف الى كيفية ظهور وتدوين الدستور، كما يتعرض لظروف وكيفية إبعاد وتصفية بعض المنظمات المعارضة، مثل «مجاهدي خلق» (المنافقين)، والجماعات اليسارية وحزب «توده»، ويطرح بعض المفاهيم الاقتصادية، كمفهوم (الاستضعاف) و(المساواة) و(الإسراف) المستلهم من القرآن والسنة، والغرض من ذلك هو صياغة اقتصاد اسلامي.

يتناول المؤلف أيضًا مشكلة (الالتزام والتخصص) المثارة في الاقتصاد الاسلامي، موضحًا مكانة هذين المفهومين في الادارة الاسلامية للاقتصاد.

وفي الفصل الثالث من الكتاب، يحاول الكاتب تحليل الاطار العقائدي للاقتصاد في الجمهورية الاسلامية، مركزًا على المادة الدستورية المتعلقه بـ(ولاية الفقيه) وببعض المواد الدستورية، الخاصة بالقطاع الاقتصادي، اذ يعيد النظر فيها من منظار الاقتصاد والقانون.ثم يتناول أصلاً ثورياً هو اصل (لا شرقية ولا غربية) آخذاً في الاعتبار الأبعاد الدولية، وكذلك الظروف التي كان يعيشها العالم إبان الثورة، فيناقش مدى تأثيرها في المسائل السياسية والاقتصادية. ومن النقاط المهمة التي وردت في هذا الفصل تصنيف المؤلف مختلف رؤى رجال الدولة وآرائهم أيام الإمام الخميني(ره)، وكذلك مسألة استقالة مجلس الوزراء الموقت وتولي بني صدر رئاسة الجمهورية.

أما الفصل الرابع فقد خصصه لموضوع الدخل والناتج القومي، ليقارن بين الاحصاءات والأرقام الصادرة خلال فترتين، معتبراً فترة ١٩٧٨ـ ١٩٧٩ فترة الركود الاقتصادي وتفشي التضخم، ثم يعلق قائلاً «إن هذا الوضع استمر حتى عام ١٩٨١، حيث تحسن نسبيًا. كما يرى المؤلف أن الوضع ازداد انكماشًا في الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٨ لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي، وذلك بعد عام ٨٩ـ ١٩٩٠.

يتطرق الباحث في فقرة أخرى من هذا الفصل الى الموضوعات التالية: التطورات والملابسات التي تلت الثورة، الاضطرابات العرقية، تدهور واضطراب نظام العمالة، هجرة الآلاف من اصحاب رؤوس الأموال الى الخارج، هجرة مديري المال أو إستبدال آخرين بهم،

اعفاء اصحاب المهارات والاختصاصيين من العمل، نقل مليارات الدولارات من ثروة البلد الى الخارج، كثرة مراكز القرار، عدم وضوح ملامح قانون العمل، الغموض في مفهوم الملكية، عدم تحديد نطاق الأنشطة الاقتصادية والقانونية المسموح بها، الازدواجية في العمل الاداري مع تجربة ادارية غير ناضجة الى جانب الاستثمارات والنتائج السيئة الناجمة عنها، ويذكر في معرض حديثه عن الأوضاع الداخلية أسباب عدم النجاح في الاقتصاد الايراني عقب الثورة. أما على الصعيد الدولي فيتناول الموضوعات التالية: الحرب العراقية-الايرانية التي تحولت أخيرًا الى حرب استنزاف، تجميد الأرصدة الإيرانية المودعة في البنوك الأميركية عقب قضية الرهائن المحتجزين في ايران، تدني أسعار النفط، التجارة الخارجية غير المعتبرة، المقاطعة الخارجية، الضغوط الدولية، خاصة الدول الغربية (وذلك بعد رفض ايران القرار الصادر عن الأمم المتحدة الذي يقضي بانهاء الحرب مع العراق) ولجوء ثلاثة ملايين لاجئ عراقي وافغاني، وإنحسار الدور الاقتصادي لايران على المستوى العالمي. ويعيد المؤلف الى الأذهان أن هذه المرحلة كانت تشهد تنديدًا بأية مساع تدعو لايجاد تقارب ايراني - غربي باعتبارها حركة مغايرة للاسلام.

يشير المؤلف بعد ذلك الى زيادة نمو الناتج القومي من ٥٧,٥ في المئة قبل الثورة الى ٧١ في المئة بعد الثورة. بيد أنه يزعم أن مستوى الاستهلاك قد انخفض من ٣٠ في المئة الى ١٥ في المئة، ويعتقد أن السبب الرئيس يعود الى الشح في السلع، وخاصة السلع الأساسية. ويرى أن هذه المشكلة كانت سببًا في تطبيق نظام التموين لتسهيل الحصول على المواد الاستهلاكية (باستثناء الخبز).

يقول المؤلف ان الاقتصاد الزراعي قد نجح الى حد ما. فالنمو الحاصل في هذا الحقل بلغ حتى عامي ١٩٩١-١٩٩٢، ٢٤ في المئة من الناتج القومي (GDP)، وهذا يعد نموًا جيدًا مقارنة بأعوام ما قبل الثورة، وتحديدًا بين عامي ١٩٧٧-١٩٩٨، حيث كان معدل النمو فيها ٩,٧ في المئة، ثم يضيف قائلاً: إن الانتاج الصناعي ازداد أيضًا، إذ ارتفع من ١٩,٤ في المئة في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ إلى ٢١ في المئة في عامي ١٩٩١-١٩٩٢، ولكن لو أخذنا في الاعتبار تزايد عدد السكان (اذ بلغ ٦٢ في المئة تقريبًا في عام ١٩٧٨) فإن الدخل الفردي تدنى ٣٨ في المئة في الوقت الراهن، مقارنة بالفترة التي سبقت الثورة. أما صناعة النفط فانها لم تحظ بالنمو المطلوب، لأن الحرب العراقية-الايرانية الحقت بها اضرارًا بالغة جدًا.

خصص المؤلف الفصل الخامس للبحث في القوى العاملة والسكان والعمل، إذ كان عدد سكان ايران يقدر بـ٣٣,٥ مليون نسمة في عامي ١٩٧٦-١٩٧٧ «بنسبة ٥١ في المئة ذكور

و٤٩ في المئة إناث». الا أنه بعد الثورة الاسلامية، تجاوز معدل النمو السكاني بنسبة ٣٪، وحاليًا (يعني فترة تأليف الكتاب) انخفض الى ٢,٧ في المئة. وتشير إحصاءات عامي ١٩٨٦ـ ١٩٨٧ إلى ان عدد السكان في ايران، إرتفع الى ٤٩,٥ مليون نسمة. ويضيف أن من أهم العوامل التي كانت وراء زيادة عدد السكان في ايران، كان الزواج المبكر (تمت المصادقة عليه قانونياً)، ورفض الأساليب التي تحذر العمل، وتوزيع أوراق التموين بحسب عدد أفراد الأسرة، وزيادة عدد المهاجرين الوافدين من الأقطار المجاورة. ثم يضيف قائلاً: اذا بقي معدل زيادة السكان على ما كان عليه في الثمانينات، فان عدد سكان ايران سوف يبلغ الضعف في كل ٢٢ سنة، ويقارن بين هذه الزيادة ومعدل زيادة السكان في كل من النمسا وألمانيا، حيث يبلغ الضعف في كل ٦٣٠ سنة في النمسا و ١٠٠٠ سنة في ألمانيا. وجدير بالذكر أن الشباب يشكلون (بحسب هذه المقارنة) معظم السكان على نحو ما يكون في (كينيا) و(نيجيريا). وهنالك بعض الأسباب مثل الهجرة الى المدن بحثاً عن فرص العمل، وتوافر مراكز الخدمات المختلفة في المدن الكبرى، وكذلك معدل النمو البالغ ٢,٩ في المئة يجعل الدولة تخطط سنوياً لتوفير ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وإحداث ٤٠ ألف صف للدرس واعداد ١٠ آلاف مدرس متخرج في الجامعات وبناء ٥٠٠ ألف سكن جديد للشباب.

وفي الفصل السادس يتطرق الى موضوعات أخرى، مثل الأجور والأسعار والتضخم، مقدِّمًا بعض التقديرات المتعلقة بالتضخم وارتفاع الرواتب وغيرها من المؤشرات المعلنة من جانب البنك. ويزعم آموزگار، وهو يقوم بدراسته وتحليل الاحصاءات، أنها ناقصة وغير دقيقة، ويرى أن أدنى مستوى الأجور قد بلغ ٢٩٩٤ ريالاً يوميًا عام ١٩٩٣ مع زيادة قدرها ٣٢ في المئة وهو مايعادل ١,٨٧ دولارًا. وبحسب الأرقام المنشورة في صحف طهران، بلغت أسعار وقود السيارات والسجائر في أدنى تقدير الضعفين في الثمانينات. أما بالنسبة الى اسعار السمن ومسحوق الغسيل والأرز والجبن، فانها ارتفعت على اقل تقدير من ١٢ الى ١٨ ضعفًا. هناك فقرات أخرى في هذا الفصل تناول فيها الباحث دور مركز التعبئة الاقتصادية والشركة العامة للتجارة ودائرة العقوبات والتعزيرات.

**أما الباب الثالث** فقد انقسم الى ثلاثة فصول بعنوان «السياسة الاقتصادية القومية»، وهو يتضمن موضوعات السياسة المالية، الموازنة القومية، سياسة إدارة البنوك والمال، سياسة التنمية والتخطيط، وأخيرًا السياسة الخاصة بالعملة الصعبة والتبادل التجاري.

الفصل السابع يتناول السياسة المالية والموازنة القومية، ويقارن في هذا المجال بين الظروف السائدة قبل الثورة وما بعدها.

ويرى المؤلف ان رغبة الحكومة بعد الثورة بالمشاركة في الاقتصاد، إزدادت، وكذلك بالنسبة للتجارة الخارجية وادارة البنوك. هذا، ويقدر المؤلف عدد العاملين في القطاع الحكومي قبل الثورة، سواءفي الجيش أو غيره، بـ٦,١ مليون عامل، بينما ارتفع هذا الرقم بين عامي ١٩٩٠ـ ١٩٩١ إلى ٤,٧ ملايين.

يتناول هذا الفصل أيضًا نظام المال واهداف إعداد الموازنة ومسيرتها، ثم مسيرة النظام المالي، وصوغ (هيكلة) نظام الدخل القومي، والأرقام المتعلقة بالنفقات والعجز في الموازنة، كما يشير الى دور المؤسسات غير الحكومية، مثل «مؤسسة المستضعفين» و«مؤسسة الإسكان» و«مؤسسة الشهيد» و«مؤسسة ١٥ خرداد» و «جهاد البناء».

يبدأ الكاتب الفصل الثامن متناولاً موضوع السياسة المالية والمصرفية، مشيرًا الى تأميم البنوك ونظام التأمين، ثم يدرس الموضوعات التالية: إشراف الدولة على البنوك، النظام المصرفي لايران، دور البنك المركزي، انواع البنوك في ايران، أنشطة البنوك المتخصصة وكذلك المؤسسات الاستثمارية المتخصصة، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

يتابع المؤلف هذا الفصل مشيرًا إلى قضايا اقتصادية أخرى كدمج شركات التأمين. فقد تم دمج شركات (آريا) و (توانا) و (أميدبارس) و (ملي) و (شرق) في شركات (دانا) و (آسيا) و(البرز) وغيرها. ثم يدرس بدقة العقود المصرفية، شارحًا آليات عملها، خاصة لمن ليس له المام بالنظام الحقوقي في الاسلام، اذ يبين كيفية العمل في نظم المضاربة والشركة وبيع السلف والبيع بالأقساط، موضحًا في نهاية الفصل صوغ (هيكلة) النظام المصرفي الاسلامي والسياسة المالية والاعتمادات وقضايا النقود ودورها في تنمية اعتمادات النظام المصرفي الاسلامي وسوق الأوراق المالية في طهران. أما الموضوع الذي يتناوله الفصل التاسع،فهو مشروع التنمية والتخطيط. والحقيقة أن نظام التخطيط في الجمهورية الاسلامية نظام خلفه الحكم البائد، على أن الحكم الاسلامي راح يطرح مسألة التخطيط في الدستور، ولأول مرة، وهذا ما دفع الثوريين إلى إعداد نظام تخطيط جديد يختلف تماماً عن برنامج الشاه المعتمد (حسب زعم هؤلاء) على النفط.

لذلك طلب الدكتور باهُنَر من مؤسسة التخطيط والموازنة، استنادًا إلى القانون الرقم ٤٣ والرقم ٤٤ من الدستور، إعداد خطة برنامج قومي شامل. إلا أن هذه المهمة لم تنفذ حتى عام ١٩٨١، حيث تم تقديم أول خطة خمسية لعامي ١٩٨٣ـ ١٩٨٤ حتى عامي ١٩٨٧ـ١٩٨٨ إلى مجلس الشورى الاسلامي. وكان من المقرر أساسًا إعداد برامج للرخاء الاجتماعي ونشر الثقافة الاسلامية والاستقلال الاقتصادي وغيرها لدورة مدتها عشرون عامًا، أي من عام

١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٢. واستكمالاً لهذا البحث يقوِّم المؤلف آليات تطبيق الخطة الخمسية الأولى، وكذلك الخطة الخمسية الثانية، عارضاً إياها في جدول يرسمه في الملحق بمدى الاختلاف بين التنمية المبرمجة (التي كانت الغاية هي الوصول اليها)، وواقع التنمية (ما هي عليه الآن). أما التجارة الخارجية والتعامل مع العملة الصعبة فيتناولها الباحث كالموضوع الأخير للباب الرابع، فيدرس العلاقات الخارجية والتجارية في الجمهورية الأسلامية في ضوء خمسة متغيرات هي: العقيدة «الايديولوجية» المطروحة ابان الثورة، النشاط الاعلامي المكثف ضد اميركا والغرب، النزاع العسكري مع العراق، وعدم استقرار السوق العالمية للنفط، وأخيرًا عدم استقرار الأوضاع السياسية الداخلية. كذلك الصراع مع واشنطن لم ينتج عنه إلا تجميد أرصدة إيران في الخارج، والحرب التي خاضت غمارها مع العراق أدت الى زيادة شراء الأسلحة والعتاد، إذ انخفض بالتالي - نتيجة للحرب - تصدير النفط. أما عدم الاستقرار السياسي فكان سببًا رئيسيًا لنقل رؤوس الأموال الى خارج البلاد.

هذه هي الظروف التي انبثقت عنها التجارة الخارجية الايرانية. ويعتقد آموزگار أن الأيديولوجيا - بعيدًا عن المصالح الاقتصادية - هي التي رسمت النهج العام للتجارة الخارجية.

وفي قسم موازنة المدفوعات يعالج موضوع النقص في موازنة المدفوعات، مشيرًا إلى حجم القروض الخارجية لايران، وكذلك أرصدة البلاد في الخارج، مستندًا في ذلك إلى ما صرح به رجال الدولة والوثائق الرسمية المتوافرة.

وفي ختام هذا الفصل، يتطرق إلى موضوع اعلان الجزائر عام ١٩٨١ وظروف تجميد من ١٢ إلى ٢٠ مليار دولار من أرصدة إيران، عارضًا الخلافات الدائرة بين ايران والولايات المتحدة.

هنالك مواضيع أخرى يعالجها المؤلف في الفصل نفسه، هي السياسة غير الموحدة إزاء العملة الصعبة، وكذلك اتباع سياسة غير مستقرة من جانب البنك المركزي لتسعير العملة، والصعوبات القانونية والروتينية التي صرفت المستثمرين عن تمويل المشاريع المختلفة في ايران، وأخيرًا الاختلاف بين سعر العملة في السوق الحرة وسعرها الرسمي.

يلقي المؤلف في الباب الخامس الضوء على فعاليات القطاع الأساسي للاقتصاد ويعالج قطاعات الزراعة، الثروة السمكية، الحفاظ على الغابات، الطاقة، النقل والهيدروكاربونات.

أما الفصل الحادي عشر فيخصصه لدراسة قضايا الزراعة والغابات والثروة السمكية، كما يبحث فيه المناخ والجغرافيا الطبيعية والاطار، والجفاف والزلازل، ومواضيع أخرى تتصل بهذا الحقل، ثم يزعم إستنادًا الى أقوال بعض المتخصصين أن ايران لاتتمتّع بموقع

مناخي أو اقليمي مناسب، إذ تشكل المناطق الجافة والصحراوية ٥٢ في المئة من مساحتها، بينما لاتشكل الغابات والحقول سوى ١٧ في المئة منها فقط.

أما ما يتعلق بالسياسة الزراعية السائدة قبل الثورة، فان زعماء النظام الاسلامي ومفكريه رفضوها أساسًا، إذ انهم لم يحدثوا فيها تغييرات جوهرية تذكر. فرجال الثورة كانوا يعتقدون بأن النمو في القطاع الزراعي كان بطيئًا في الحكم السابق ولم يكن مسايرًا ومواكبًا للنمو الحاصل في القطاع الصناعي، وهذا ما دفع سكان القرى للهجرة الى المدن. إن عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي، وكذلك مشروع تقسيم الأراضي، يعدان من الأخطاء الرئيسة التي ارتكبها النظام البائد في حقل الزراعة. ويتناول آموزگار في هذا الصدد اختلاف وجهات النظر بين الشاه و الامام الخميني(ره) في مسألة تقسيم الأراضي.

هنا يعتبر المؤلف أن المشروع القانوني المتعلق بالأراضي الذي صادق عليه مجلس الثورة عام ١٩٧٩ شكل حياة جديدة بالنسبة لقانون تقسيم الأراضي، ثم يتطرق الى أنشطة كل من «جهاد البناء» ووزارة الزراعة، ووزارة الطاقة، قائلاً «إن القطاع الزراعي شهد مزيداً من النجاح مقارنة بسائر القطاعات»، ثم لخص المبادئ الاستراتيجية للدولة في ما يتعلق بالزراعة في خمسة مبادئ، مشيرًا الى أن السياسات غير المستقرة، وعدم التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة، و«جهاد البناء»، هي من القضايا التي ظلت عالقة بعد الثورة في مجال الزراعة.

أما الموضوع الذي يركز عليه الفصل الأول لهذا الباب فهو الصناعة والخدمات التابعة لها. فالمؤلف يعتقد أن قطاع الصناعة هو من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر هدفًا لسهام النقد، إذ ردوا اليه نتائج السياسات الاقتصادية الخاطئة والمشاريع التي كبدت البلاد خسائر جمة. فالصناعة التجميعية والاستخدام غير المناسب للتقنيات المستوردة كانت من جملة أسباب توجيه النقد الى حكم الشاه في هذا المجال. أما عقب الثورة فظهرت عقبات أخرى واجهتها الدولة المؤقتة، منها وجود مصانع تحملت تبعات قروض مصرفية، أضف الى ذلك عدم ادارتها بشكل مناسب.

يتابع آموزگار حديثه في هذا الفصل، مصنفاً المعامل الصناعية وكيفية إشراف وزارة الصناعات الثقيلة عليها، ومن جملتها مركز تحديث الصناعات الايرانية، ويقوم بتحديد الأسباب الداخلية والخارجية التي تهدد الصناعة في إيران، زاعماً أن هذا التهديد يتمثل في النقاط التالية: النمو السلبي للصناعة، تقليص الانتاج، طاقات غير وظيفية، تقنيات غير متطورة، مديرون عديمو الخبرة، عدم إمكانية الحصول على المواد الأولية (الخام) وقطع الغيار، الأجور المرتفعة للنقل، وترجيح الاعتبارات العقائدية على أي اعتبار آخر، كالنشاط والمؤهلات مثلا.

أما الفصل الثالث عشر فيناقش ـ كما ذكرنا سلفًا ـ قضايا النفط والغاز والبتروكيمياويات، متناولاً اقتصاد ايران في ظل النفط والغاز والفحم الحجري والموارد التقليدية الأخرى، ثم يشير الى الدور التاريخي لايران كأول دولة منتجة للنفط في منطقة الخليج. وبالنسبة لاحتياطي ايران من النفط فيقدره المؤلف بحوالى ٩٢,٣ مليار برميل، أي حوالي ٩,٣ في المئة من اجمالي احتياطي النفط العالمي. ويرى آموزگار أن احتياطي ايران الذي تم التأكد منه يصل الى سقف ٦٠ مليار برميل.

وتحتل ايران من هذه الناحية المركز الخامس بعد كل من العربية السعودية والعراق والكويت وأبو ظبي. ويقدر ٩٠ في المئة من احتياطي ايران النفطي في محافظتي خوزستان وفارس، و ١٠ في المئة منه في المناطق البحرية والساحلية لإيران. ويقول في جانب آخر من هذا الفصل «كان من المتوقع أن تطرأ تحولات أساسية في سياسة ايران النفطية، بيد أن الحرب مع العراق والدعم الذي تلقته بغداد من الدول العربية، ثم اغلاق السوق التقليدية للنفط الايراني، وارتفاع أسعار النفط في السنوات الأولى من الثورة وتدني هذا السعر الى ١,٥ عما كان عليه عام ١٩٨٦، جعلت السياسة النفطية الايرانية تواجه هزات كبيرة».

وقد ألغت الحكومة الثورية عام ١٩٧٩ الاتحاد المالي المتعدد الأطراف، وقامت بنفسها بإدارة الشركة الوطنية للنفط، وراحت بعد ذلك تبحث عن الأسواق، كما قامت ببعض الاستثمارات في مجال النفط.

وعقب قضية الرهائن الأميركيين، فرض كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قيوداً على إيران. حصلت بعدئذ تغيرات زادت من حساسية قضايا النفط، وهذه التغيرات هي الحرب، ودخول القوات الايرانية الى منطقة الفاو العراقية عام ١٩٨٦ والاستعداد لشن هجوم على ميناء البصرة، وكذلك قصف القوات الجوية العراقية المصافي ومحطات الطاقة الكهربائية في مختلف مناطق إيران، وانخفاض صادرات البلاد الى مستوى ٦٠٠ـ٧٠٠ ألف برميل يوميًا.

وعقب قبول ايران قرار الأمم المتحدة الرقم ٥٩٨ بشأن إنهاء الحرب، باشرت شركة النفط الإيرانية بالعمل والتخطيط. وكان من اهم مشاريعها التنقيب عن ٢٥٠ بئرًا جديدًا ومد ثلاثة آلاف كيلو متر من أنابيب النفط والسعي للبحث عن اسواق نفطية جديدة واقامة علاقات جديدة مع منظمة «أوبك».

وكان من نتائج السياسات النفطية الرئيسة تحسين مكانة ايران في منظمة «أوبك» ونقلها من موقع الضعف الى موقع القوة «مقارنةً بالوضع في السبعينات». وانتهجت ايران سياسة رفع أسعار النفط وزيادة الانتاج والتكرير.

وجدير بالذكر أن احتياطي ايران من الغاز الطبيعي يقدر بـ ١٥ في المئة من احتياطي العالم لهذه المادة، أي حوالى ٢٠ ترليون متر مكعب. ويتابع المؤلف حديثه في هذا الفصل، فيتناول آليات التخطيط في ما يتعلق بتصدير الغاز والبتروكيمياويات وغيرها.

أما الفصل الرابع عشر فيناقش موضوع موازنة المدفوعات الاقتصادية وتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة، مشيرًا في بداية الفصل الى السياسة الاقتصادية في ظل الحرب، زاعمًا أن الأرقام والاحصاءات الصادرة غدت قاصرة عن الإفصاح عن حقيقة ما يجري في حقل الاقتصاد، وذلك لأسباب يذكر منها: السوق السوداء، وتحديد الأسعار والاستهلاك المحدد، بل المحدود.

ثم يتناول كيفية التنفيذ الشامل للاقتصاد القومي من خلال معيارين، هما فاعلية الاقتصاد والتعادل، ويرى أن الفاعلية الاقتصادية تتمثل في النمو الحقيقي للانتاج وتوفير فرص العمل بشكل واسع واستقرار الأسعار والتوازن الداخلي للاقتصاد ورفع مستوى المعيشة والزيادة الحقيقية للدخل الفردي. أما التعادل (التوازن) فانه يتحقق من خلال تطبيق العدالة في توزيع الثروات والدخل وتوفير فرص العمل وغيرها، وكذلك الرخاء الاجتماعي.

وفي جانب آخر من هذا الباب تمت مناقشة الأهداف الرئيسة للجمهورية الاسلامية. وقام الباحث بحسابات الناتج القومي الحقيقي خلال عام ١٩٨٩ـ ١٩٩٠، ويعتقد أنه يعادل الناتج القومي لعامي ١٩٧٣ـ١٩٧٤.

وفي نهاية هذا الفصل يستنتج الكاتب أن انخفاض الدخل الفردي بنسبة ٣٨ في المئة وتفشي الروتين الاداري وارتفاع معدل التلوث والنقص المرحلي للسلع والخدمات وزيادة استيراد القمح خلال ست سنوات، من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ بمعدل الضعفين. وقد نجم عن هذا كله اتباع سياسات اقتصادية غير رشيدة واتخاذ نماذج خاطئة في هذا الحقل. وقد تطرق المؤلف في نهاية هذا الفصل الى موضوع تحت عنوان (خطوات نحو الحقيقة) وتحت عنوان (من الشعارات الثورية حتى الحقائق والأرقام الاقتصادية). ثم أفرد الكاتب لـ(اقتصاد إيران في عهد الجمهورية الاسلامية) فصلاً آخر يرى فيه أن اقتصاد ايران (بعد الثورة) بات يفتقر للنموذج القومي المبتكر، وأن جميع معارضي الشاه أخذوا على اقتصاد إيران في العصر الملكي أنه غير نزيه وغير مستقر وأنه قائم على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي. فالاقتصاد (بحسب زعم هؤلاء) ظل قائمًا على المواد الأولية (الخام) فقط، ثم عارضوا سياسة الشاه في نفقاته الباهظة في الميدان العسكري على حساب الزراعة والعمل غير الناجح في مجال الصناعة.

وفي ضوء خطبة صلاة الجمعة التي القاها رئيس الجمهورية سابقًا الشيخ رفسنجاني في يوليو/تموز ١٩٨٩، يشير المؤلف الى المشاكل الاقتصادية في إيران، والتي يكمن بعضها في ما يلي: قروض الحكومة الخارجية والداخلية، تدني الدخل الحقيقي للموظفين، المشاريع غير المستكملة، النفقات الباهظة للحرب، عدم توظيف الرساميل اللازمة جراء الحرب، نقص لوازم البنى التحتية، إزدياد مطالب «وتوقعات» الشعب، هروب الرساميل، الأضرار الناجمة عن اتباع برامج غير سليمة للضرائب، الفارق الطبقي الهائل بين الأغنياء والفقراء على مستوى الشعب والمجتمع، مشبهاً الاجراءات الاقتصادية للشيخ رفسنجاني بمشروع الرئيس السوفياتي الأخير ميخائيل غورباتشوف «البروسترويكا»، ثم يتناول بعد ذلك سياسة الاصلاح الاقتصادي، ويذكر في هذا المجال دور كل من المجلس وقوات حرس الثورة والمؤسسات الثورية الأخرى.

## ملحق

حينما صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى، كانت إيران في بداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، وفي مقدمها الانفتاح الاقتصادي وسيادة القانون وتحسين الأوضاع السيئة الناجمة عن الحرب. كما كانت الخطة الخمسية للشيخ رفسنجاني في منتصف طريقها (فترة تأليف الكتاب). ويرى المؤلف أن رفسنجاني كان يرغب في تسلم وصفة من البنك الدولي ليعالج بها الاقتصاد الايراني. وفي المقابل اصرت جماعة من المحافظين على ضرورة التزام سياسة الاكتفاء الذاتي السائد في فترة الحرب. ويشير المؤلف بعد ذلك الى النمو الاقتصادي والتطورات الاقتصادية والتشغيل والعمل وازدياد عدد السكان البالغ حوالى ٥٥،٨ مليون نسمة ونمو القوة العاملة البالغة ٣،٤ في المئة. ويذكر أخيرًا ظهور المشاغل والمهن غير المجدية على مستوى البلاد. ويتناول الباحث في قسم من هذا الفصل مسألة انخفاض دخل الدولة من العملة الصعبة من ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٠، إلى ١٤ مليار دولار عامي ١٩٩٤-١٩٩٥، كما يتطرق الى قضايا أخرى أهمها: رفع القيود عن الأسعار منذ نهاية ١٩٩٣ ودور مؤسسة دعم المستهلكين والمنتجين وسياسة خصخصة المؤسسات الحكومية والسيولة النقدية والسياسة المالية للدولة، والتجارة الخارجية ونظام المبادلات الخارجية والقروض الخارجية البالغة ٢٣ مليار دولار حتى آذار/ مارس ١٩٩٤ وسياسة التنمية والتخطيط.

## النتائج (خاتمة البحث)

نستنتج من كل ما طرحه المؤلف من القضايا الاقتصادية أن عدم التوازن (التعادل) في الاقتصاد (في جانب منه) يعود الى ظروف وأسباب خارجة عن رقابة الدولة وسيطرتها. ولا

شك في أن المسؤولية (كما يبدو) تقع على عاتق الدولة.

وفي فقرات أخرى من الخاتمة يطرح بعض المسائل، من قبيل السياسة القومية المتسمة بالواقعية للرئيس الشيخ رفسنجاني آنذاك، وكذلك دور المجلس الرابع، والاقتصاد في ظل الظروف الخارجية والعلاقات الخارجية النشطة، وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الانتاج، وازدياد المنافسة الدولية وطمأنة البلدان المجاورة بأنه ليس هناك ما يهددها من جانب ايران، والتخلي عن فكرة تصدير الثورة والعقيدة الثورية.

وعلى الصعيد الداخلي - وعلى المدى البعيد - انتهج الرئيس الشيخ رفسنجاني سياسة تحديد النسل وتعزيز وتقوية مصادر تحسين الانتاج والسعي الى رفع مستوى فاعليته، والدخول الى ساحة المنافسة الدولية، والحد من الروتين الاداري.

هذا ويبدو، كما يرى المؤلف، أنه من الضروري إعادة بناء اقتصاد إيران، وذلك عبر حل الخلافات القائمة بين إيران وكل من الولايات المتحدة الأميركية ومصر، والسعي لإنهاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة من جانب أميركا، وابداء مزيد من المرونة على المستوى السياسي والعقائدي وتعديل الدستور، واعادة النظر في بعض المفاهيم السائدة. والحق يقال إن كتاب «اقتصاد ايران في فترة الحكم البهلوي» قد تم تأليفه بشكل دقيق ومنظم ومتناسق من منظار منهج البحث العلمي، وهو يتمتع بقيمة علمية جيدة.

فقد استطاع المؤلف بمهارته المتميزة، تحليل الظروف الاقتصادية والسياسية لايران، وذلك استناداً الى الاحصاءات والأرقام المتوافرة، والتي تمكن من الحصول عليها. الا انه يجدر الانتباه الى أن ثمة ميزة خاصة في الدراسات الاجتماعية، وهي أنها تضرب جذورها في العقلية الفلسفية للأشخاص، ومن هنا تمثّل دورًا كبيرًا في بناء إتجاهات الفرد ومواقفه، لذلك نلاحظ أن آموزگار كرجل دولة في النظام البائد، حينما يحلل القضايا المطروحة، يتبع منهجًا علميًا معينًا يتميز بخصائص المؤلف الفكرية والفلسفية. بيد أن القيمة الرئيسة لهذا الكتاب تكمن في أن الباحث يعرض بشكل علمي ومن موقع محايد، دور العوامل والأسباب الخارجة عن رقابة الدولة، كما يقوم بدراسة الاقتصاد الايراني دراسة تستند الى الحجة العلمية، لا إلى الشعارات.

# المصادر


1- Opec Bulletin.

2- Opec Review.

٣ ـ نقلاً عن تعريف الناشر للكتاب المسجل على الغلاف.

# وثائق

- نص الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية
- بيان مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية

# نص الإتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية

نظرًا للعلاقات الأخوية والآخذة في الإتّساع بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية الناشئة من القواسم الاسلامية والتاريخية والإقليمية المشتركة، ومكانة البلدين في المنطقة والعالم الاسلامي، وكذلك إستنادًا إلى رغبة البلدين في توسيع رقعة التعاون إلى المجالات الأمنية وتوقيع إتفاقية أمنية، قام وزير داخلية المملكة العربية السعودية الأمير نايف بن عبدالعزيز، بدعوة من معالي وزير داخلية الجمهورية الاسلامية الإيرانية السيد موسوي لاري، بزيارة رسمية إلى طهران من ١٥/ ٤/ ٢٠٠١ لغاية ١٨/ ٤/ ٢٠٠١. خلال هذه الزيارة، أجرى الأمير نايف بن عبدالعزيز محادثات مع نظيره الإيراني ووقع إتفاقية أمنية، كما إلتقى فخامة رئيس الجمهورية سماحة السيد محمد خاتمي، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام سماحة الشيخ هاشمي رفسنجاني، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي سماحة أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الدكتور روحاني، ومعالي وزير الثقافة والارشاد الاسلامي السيد مسجد جامعي، وأجرى محادثات معهم. وقد تمت كل هذه اللقاءات في جو مفعم بالتفاهم والصداقة، إذ أعرب الطرفان عن سرورهما حيال العلاقات المتنامية بين البلدين.

## توقيع الاتفاقية الأمنية

مع أخذ علاقات الاخوة الاسلامية والود بين البلدين، وأهمية القضايا الأمنية في الاعتبار، وإقتناعًا بضرورة إحكام التعاون الأمني المتبادل، مع إدراك الفوائد الناتجة من ذلك، دفع وعي البلدين لأهمية ترسيخ الأمن والإستقرار الإقليميين، ومع الأخذ في الاعتبار المقررات والإلتزامات الدولية المشرفة على مثل هذه الأوجه من التعاون، وإستنادًا إلى إرادة البلدين الراسخة القائمة على الإحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، ومع إحترام حق السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني والقوانين الدولية، قام الطرفان بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠٠١، مؤكدين إرادتهما الجدية لتقصّي محتواها وتنفيذه.

## المحادثات الثنائية

خلال اللقاءات التي جمعت الأمير نايف بن عبدالعزيز والمسؤولين الإيرانيين، تم تبادل وجهات النظر حول الأمور ذات الإهتمام المشترك، من قبيل أشكال التعاون التي ستتبلور على ضوء الإتفاقية الأمنية المبرمة، خصوصًا على صعيد مكافحة المخدرات، والتفاهم حيال الشؤون الحدودية وتسهيل ذهاب رعايا البلدين وإيابهم، وكذلك حول القضايا الإقليمية:

## الشرق الأوسط

بادر الطرفان إلى إدانة السياسات القمعية للنظام الصهيوني، وإعلان دعمهما المطلق لمطالب الشعب الفلسطيني المحقة وانتفاضة الأقصى. كما أكدا ضرورة دعم الشعب الفلسطيني بشكل جدي بغية ضمان حقوقه كاملة، وفي مقدمها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى أرض آبائهم وأجدادهم. كما إستنكرا بشدة الهجوم الأخير للنظام الصهيوني على منطقة البقاع في لبنان، وأكدا شرعية المقاومة في لبنان والحق المسلم به لأبناء هذا البلد في مقاومة الاحتلال. هذا وأعلن الطرفان تضامنهما مع سوريا في مواقفها الثابتة، وضرورة إستعادة جميع أراضيها المحتلة من جانب النظام الصهيوني.

وفي ما يتعلق بالعراق، فقد أعرب الطرفان عن تضامنهما القلبي مع الشعب المظلوم هناك، وإعتبرا أن الوضع الحالي لا يمكن القبول به، وأكدا ضرورة تغيير الأوضاع بنحو يؤدي إلى إعادة النظر في أشكال الحصار المفروضة كافة، ودفع الأذى والضرر عن الشعب العراقي، وكذلك ضرورة الحفاظ على وحدة تراب العراق الوطني وعدم التدخل في تقرير مصير شعبه.

## المسؤولية المشتركة

أكد الطرفان من خلال وعي المكانة المهمة لكل منهما في المنطقة، على ضرورة تعزيز تعاونهما الاقليمي ترسيخًا للسلام والاستقرار. ومع أخذ القدرات والإمكانيات المتوافرة لدى كل من البلدين في الاعتبار، إعتبرا أن الإهتمام بالقضايا الإقليمية يدخل في إطار المسؤولية المشتركة لدول المنطقة، وفي مقدمها إيران والسعودية. هذا وأعرب الأمير نايف بن عبدالعزيز عن شكره وتقديره لحسن الضيافة والحفاوة التي لقيها من نظيره الإيراني موسوي لاري، وسائر المسؤولين في البلد المضيف.

# بيان مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية

إنعقد اللقاء الدولي الثاني لدعم الإنتفاضة الفلسطينية في العاصمة الايرانية طهران يومي ٢٤-٢٥/ ٤/ ٢٠٠١، بحضور رؤساء الوفود البرلمانية والمجالس الملية، والفصائل الفلسطينية، والمفكرين، والشخصيات العلمية والثقافية والسياسية من مختلف أنحاء العالم، بغية نصرة نضال الشعب الفلسطيني وإنتفاضته الجامعة، وتقديم الدعم الشامل لها.

بعد مناقشة الظروف الحساسة التي تمر بها الساحة الفلسطينية حاليًا، أعلن المشاركون في هذا اللقاء عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني المناضل البطل، في مواجهته للإبادة التي تمارس على يد العدو الصهيوني الغاصب، وأكدوا على النقاط المذكورة أدناه:

١- يعتقد هذا اللقاء أن انتفاضة الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة هما الرد الصريح الحازم والمشروع، المستند إلى الحقوق الطبيعية والتاريخية، والمتطابق مع الموازين الدولية، في مواجهة السياسات العدوانية والعنصرية وعمليات الإبادة التي يقوم بها النظام المحتل ضد الشعب الفلسطيني. ودعا اللقاء المجتمع الدولي إلى دعم هذا النضال المشروع، وأكد على إستمرار الإنتفاضة والمقاومة حتى تحصيل كل الحقوق المشروعة، وتحرير كل الأراضي الفلسطينية.

٢- دان اللقاء بشدة ممارسات النظام الصهيوني المتمثلة في استعمال أدوات العنف كافة، وتكثيف أعماله العدوانية والتوسعية التي بلغت ذروتها خلال الأشهر الأخيرة عبر المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، والتي تعتبر نموذجًا فاضحًا عن الإرهاب والإجرام بحق الإنسانية.

٣- تعتبر الجرائم المنظمة التي ينفذها النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وخاصة الأطفال والنساء والمدنيين، وأيضًا إغتيال القادة والشخصيات والمناضلين الفلسطينيين، وتهديم المنازل ومصادرة الأراضي وإستحداث المستوطنات، من المصاديق البارزة لجرائم الحرب، وتأكيدًا على الماهية العنصرية لهذا النظام. وهذا الأمر يلزم المحافل الدولية تشكيل محكمة الجرائم الحربية، للعمل على محاكمة مجرمي النظام الصهيوني.

٤ـ بما أن اللقاء يعتبر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتميز العنصري، فإنه يعمل إنطلاقا من الأدوات المتاحة على إعادة إحياء القرار الرقم ٣٣٧٩ للعام ١٩٧٥.

٥ـ إن إحتلال الأراضي وتشريد الملايين من الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وإستحداث المستوطنات وتوسيعها وتخريب المزارع والمنازل، ومحاصرة المدن والمخيمات الفلسطينية، تدل على السياسات اللاانسانية للنظالم الصهيوني. ويؤكد اللقاء أنه لا يقر بأي حق أو مشروعية للمحتلين، ويناشد المجتمع الدولي أن يعتمد الإجراءات اللازمة من أجل الرفع الفوري والكامل للحصار.

٦ـ دان اللقاء بشدة السياسات والإجراءات الأميركية الداعمة للنظام الصهيوني في المجالات السياسية والعسكرية والتسليحية والاقتصادية وغيرها، والتي تشجع النظام الصهيوني على الامعان في ممارسات العنف والقتل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. وأعلن إنزعاجه الشديد من هذه المواقف الأميركية المؤيدة والعلنية، ومن تقديمها الدعم للنظام المحتل لفلسطين بلا قيد ولا شرط. لذا يدعو اللقاء الشعوب العربية والإسلامية إلى مقاطعة البضائع الأميركية، كرد فعل طبيعي وضروري على السياسات العدوانية الأميركية المؤيدة لإسرائيل.

٧ـ يدعو اللقاء إلى القطع الكامل للعلاقات مع الكيان الصهيوني ووقف وتيرة تطبيع هذه العلاقات، الأمر الذي يعتبر خطوة ضرورية ومؤثرة على طريق العزل السياسي لهذا النظام. ويناشد الدول العربية والإسلامية بإصرار لقطع أي علاقة تربطها بالنظام الصهيوني، ويعتبر ذلك مؤشر تضامن حقيقي مع نضالات الشعب الفلسطيني المظلوم وجهاده.

٨ـ دان اللقاء كل إجراءات النظام الصهيوني ومخططاته الهادفة إلى محو الآثار والمقدسات الاسلامية والمسيحية، وتغيير النسيج السكاني لبيت المقدس، في إطار مشروع التهويد الشامل، وأكد أن مدينة القدس الشريفة هي قلب القضية الفلسطينية. وعلى هذا الأساس فهي مسألة عربية إسلامية لا يمكن المساومة والتراضي حول مصيرها ومستقبلها، وعلى الأمة أن تعمل على تحريرها عبر بذل كل الجهود، وإستغلال كل ما لديها من إمكانيات.

٩ـ أكد اللقاء على دعمه لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ذات السيادة على كل الأراضي والمقدسات الفلسطينية. وبعد تأكيده المجدد على وحدة بيت المقدس ورفض تقسيمه، إستنكر أي عمل يتناقض مع هذه الحقيقة المسلمة والمعترف بها دوليًا. ودعا الحكومات العربية والاسلامية إلى قطع علاقاتها مع أي دولة تبادر إلى نقل سفارتها إلى بيت المقدس، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية التي ستواجه بالمقاطعة الشاملة إذا أقدمت على مثل هذه الخطوة.

١٠ـ إن تحرير جنوب لبنان، والذي كان حصيلة عقدين من التضحية والصمود والجهاد

الذي خاضه الشعب اللبناني، وخاضته المقاومة الاسلامية والوطنية في مواجهة الإحتلال الصهيوني، قدم عبرة واضحة للجميع، مفادها أن الايمان والإرادة ينتصران على قوة المحتلين وسلاحهم وإرادتهم. هذه الملحمة الخالدة أثبتت بطلان أسطورة النظام الصهيوني الذي لا يقهر، وفتحت آفاقا واضحة للنضال والنصر أمام الشعب الفلسطيني. وقد أعلن اللقاء دعمه الكامل لإستمرار المقاومة حتى تحرير كل الأراضي اللبنانية المحتلة، خاصة مزارع شبعا، وإطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين في سجون إسرائيل. وطلب اللقاء من الأطراف التي اضطلعت بدور في الإنتصار والتحرير، تسخير كل قدراتها وإمكاناتها وتجاربها لخدمة المقاومة الفلسطينية.

١١ـ يعلن اللقاء تقديره للتضامن والوحدة العملية بين الفصائل والقوى الفلسطينية، ولدعم العالم الإسلامي بأكمله لنضالات الشعب الفلسطيني، ويعتبر ذلك من بركات إنتفاضة الأقصى الميمونة. وهو يدعو الفلسطينيين إلى الوحدة الكاملة والشاملة حول القضية الفلسطينية المقدسة، إستنادًا إلى قاعدة الجهاد والمقاومة حتى تحقق الهدف المنشود، ألا وهو التحرير.

١٢ـ دان اللقاء الإعتداء الصهيوني على لبنان، والذي إستهدف مواقع القوات السورية فيه، وإعتبر هذا العمل بمثابة تهديد لأمن المنطقة، وأكد على حق سوريا في إسترجاع كل أراضيها المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو.

١٣ـ إن تكديس السلاح من الكيان الصهيوني، إضافة إلى ترسانته النووية وأسلحة القتل الجماعي، وعدم إلتزام هذا الكيان بالإتفاقيات الخاصة بهذا الشأن، وسياساته التوسعية، كل ذلك يعتبر تهديدًا جديا للسلام والإستقرار في المنطقة. ويطلب اللقاء من المجتمع الدولي والمحافل الدولية مواجهة هذا الخطر الذي يعتبر العامل الأساسي لانعدام الإستقرار والأمن في المنطنقة.

١٤ـ مع الأخذ في الحسبان الحق الطبيعي والمشروع والمسلم والمعترف به للاجئين في العودة إلى ديارهم، يؤكد اللقاء التزامه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض آبائهم وأجدادهم، فلسطين.

١٥ـ إن اللقاء، مع ترحيبه بتأسيس صناديق منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية الهادفة إلى دعم الانتفاضة، يؤكد ضرورة وضع هذه المقررات القيمة موضع التنفيذ. ونظرًا إلى ضرورة جذب التبرعات المالية الشعبية عبر القنوات غير الحكومية، يوصي اللقاء بتأسيس صناديق على مستوى الجماهير لدعم الشعب الفلسطيني على إمتداد البلدان العربية والإسلامية.

١٦ـ يوصي اللقاء بالتطبيق الحازم لمقررات منظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية في

ما يتعلق بتفعيل لجان مقاطعة إسرائيل، ويعتبر ذلك خطوة مؤثرة في مجال المواجهة الشاملة مع الكيان المغتصب للقدس.

١٧ـ يوصي اللقاء بتشكيل مجموعات تضامن وصداقة مع الشعب الفلسطيني، بهدف دعم النضالات المشروعة والمحقة للفلسطينيين في مقارعة الكيان المغتصب للقدس، ويعلن دعمه لمثل هذه الخطوات.

١٨ـ في إطار أنشطة اللقاء، تم تشكيل الجمعية الدولية للنواب المدافعين عن القضية الفلسطينية، والتي تعتبر مؤسسة خاصة غير حكومية، وتضم في صفوفها نواب المجالس البرلمانية الحاليين والسابقين. وقد أكدت هذه الجمعية، في إطار أهدافها واتجاهاتها الفكرية، كل النقاط الصادرة عن اللقاء، وأعلنت فتح باب العضوية فيها، وانتخبت هيئة تأسيسية لنفسها، واختارت سماحة السيد علي أكبر محتشمي أمينًا عامًا موقتًا لها.

١٩ـ يقرر اللقاء تشكيل أمانة سر لمتابعة النتائج والتوصيات التي خرج بها المؤتمر.

٢٠ـ بعد أن عبّر اللقاء عن تكريمه لروح مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية سماحة الإمام الخميني(قدس سره) الذي وضع استراتيجية حازمة ضد الكيان الصهيوني، أعلن عن رغبته في إحياء يوم القدس العالمي الذي كان الإمام الخميني قد إختار آخر يوم جمعة من شهر رمضان المبارك لإحيائه. وقدر اللقاء جهود الجمهورية الإسلامية الايرانية ومواقفها، في ظل قيادة سماحة آية الله السيد علي خامنئي. ونوه بموقف سماحته التاريخي والاستراتيجي خلال المراسم الافتتاحية للمؤتمر الذي لم يظهر إلا الإلتزام النهائي والكامل تجاه موضوع فلسطين، والرد الحازم على الكيان الصهيوني. كذلك ثمن اللقاء الجهود الدؤوبة للجمهورية الاسلامية الإيرانية برئاسة حجة الإسلام والمسلمين سماحة السيد محمد خاتمي في هذا المجال، وعبّر عن خالص شكره لمجلس الشورى الاسلامي على تنظيمه المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة المباركة.

*الجمهورية الاسلامية الايرانية*

*طهران ٢٥/٤/٢٠٠١*

قراءات - إصدارات

- اخفاق التنمية في الاقتصاد الإيراني
- المصادر الدينية لحقوق الانسان
- مستقبل الثقافة العربية في القرن الـ ٢١
- مجموعة من الكتب عبر العالم

د. حسين عظيمي آراني

# اخفاق التنمية في الاقتصاد الإيراني

(الناشر: دار «ني» للطباعة والنشر، ١٩٩٥)

هذا تقويم لكتاب يعرض علينا رسمًا بيانيًا عامًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي في إيران.

يورد الكاتب في المقدمة أن هذا الكتاب هو انتخاب لمقتطفات من بعض المقالات التي حررها على مدى عشر سنوات من الجهود العلمية والبحث والتدريس في الجامعة. وتؤدي مقدمة الكتاب دورًا في التنسيق بين هذه المقتطفات وبيان الهدف. ويشير الكاتب إلى مجموعة من التساؤلات المتفرقة التي نتجت من التسرع في تنفيذ السياسات خلال العقد الأول من انتصار الثورة الاسلامية، وأن الهدف الأصلي لهذا الكتاب هو التعريف بالموانع التي حالت دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيران، استنادًا إلى البيانات والاحصائيات.

أفاد الدكتور عظيمي في تأليفه للكتاب - بشكل واسع - من المستندات والوثائق في مؤسسة الموازنة والتخطيط، إضافة إلى المصادر المتوافرة لديه ومعلوماته العلمية، مما جعل الكتاب أكثر دقة وفائدة(١).

ويمكن أن نستشف منه ومن الكتب المشابهة أن الباحثين الايرانيين يعانون الإرباك الشديد عندما يتناولون الاقتصاد الايراني والتنمية، ويحاولون التهرب من فك رموز هذا اللغز والتغلب عليه!

يحتوي الكتاب ستة أبواب رئيسة، يعرض الأول صورة عامة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ويتطرق الباب الثاني الى توزيع الدخل والفقر والحرمان الاجتماعي في البلاد. وفي الباب الثالث يتابع المؤلف الحديث عن الموازنة ورسم السياسة الاقتصادية. ويخصص الباب الرابع للزراعة، والباب الخامس للصناعة في ايران. وأخيراً، أي الباب السادس، فإنه يستعرض قطاع النفط، وآفاق سوق النفط في الاقتصاد الإيراني.

ويسعى الاستاذ عظيمي في المقدمة التي أوردها تحت عنوان «أفق الاقتصاد الايراني في الماضي والحاضر»، الى إيضاح بعض الحقائق بذكر الاحصائيات والبيانات، ثم يعرض

المشكلات الناتجة من البطالة، وفي ذلك يلجأ الى ايراد التساؤلات كما هي الحال في الكتب التحقيقية[٢].

ثم يتطرق المؤلف الى عجلة الحياة الاقتصادية الاساسية وعناصر الطاقة والاخلاص والدوافع والعلم والكفاية، ويربط بين السكان والطاقة الانسانية للانتاج والتوزيع من خلال الاستعانة بالرسم البياني، ويتحدث عن الاقتصاد التقليدي ويسميه اقتصاد (لقمة العيش) أو (التوازن بين الاكل والبقاء)، ويطلق على اسلوب اكتساب العلم والفن في هذا المجتمع اسلوب الاختبار وفرز الخطأ.

كما يقارن الكتاب بين سمات وخصائص المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة، وكذلك المجتمعات التي تعيش في فترة الانتقال والعبور، ويطلق على القرون ١٤ـ١٧ المتعلقة بالنهضة العلمية في أوروبا «تكامل علم الاقتصاد»، والقرن الثامن عشر «علم الاقتصاد الحديث»، والقرن التاسع عشر «فترة نشوء علم الاقتصاد وظهور نقائص الرأسمالية». ويسمي القرن العشرين «فترة نضج علم الاقتصاد ونشوء الاقتصاد العام الحديث».

يبدو أن الكاتب يريد تعريف القارئ من خلال هذه المقدمة بموضوعات الكتاب وما يهدف اليه، ومن خلال رسم بياني يبين أسباب التنمية الاقتصادية، ويعزوها لأسباب ثقافية وتعليمية وتخصصية، وتكدس الرأسمال المجمد، والنظام الاقتصادي الدائم. كما يربط حفظ الاستقرار ونتائج التنمية الاقتصادية بتغير البنية الاجتماعية، وتوفير الضمانات الاجتماعية والسكنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنخفاض الفقر نسبياً، وإزالة الفقر المطلق، ويعتبر وفق هذا الرسم البياني بأن عملية السير نحو التنمية رهن بتحقيق الآتي:

١ـ تطوير النظام الثقافي (الايمان الحقيقي بالعلم، والايمان بالمساواة بين أفراد المجتمع، والاعتقاد برعاية حقوق الآخرين، والاقتناع بقيمة العلم وقدسيته، وقبول مسؤولية التعلم في المجتمع، والاعتقاد بالتنمية الاقتصادية، وضرورة المشاركة النشطة).

٢ـ تطوير النظام التعليمي والتخصصي في البلاد، ورفع مستوى التعليم الجامعي.

٣ـ تطوير نظام الاستثمار طويل الأمد.

٤ـ تطوير النظام الاقتصادي للبلاد بامتناع الحكومة عن تخصيص ورصد مصادر مالية لأنواع الاستهلاك اليومي غير التنموي.

٥ـ التوجيه التام لعوامل التنمية الاقتصادية في البلاد، في إطار برنامج واع ـ إطلاق الاسعار كلياً....

ثم يتطرق الكاتب الى عملية التخطيط العمراني خلال الخمسين عاماً الأخيرة وتنفيذها حتى عام ١٩٩٢، ويستعرض دور العوامل الاستراتيجية السياسية في ايران، لاسيما النفط.

وفي نهاية الكتاب يتناول المؤلف إتجاهي الساحة المحلية والدولية، ويشير الى التساؤل حول التنمية برؤية أخرى.

أما في ما يتعلق بالساحة المحلية، فيطالب المؤلف بمزيد من الاستقرار في الاوضاع السياسية والاجتماعية، والحد من الفقر، وتعزيز المرتكزات العلمية والتقنية والتفاهم الثقافي.

وعلى المسرح الدولي يتناول الكتاب ضرورة إستيعاب العلاقة بين إستقرار أسعار النفط وبين استقرار حركة التنمية الاقتصادية في البلاد، والسعي الى ضمان مصلحة العالم الصناعي بالحفاظ على استقرار أسعار النفط. وقد تم تنظيم هذا الفصل من الكتاب بفعل تأثير أفكار وآراء علماء التنمية الاقتصادية، مثل روستو، كما يضع كل المتغيرات في سلة واحدة، وأحياناً لاتتناغم الموضوعات عند تسلسلها(٣).

تتطرق الصفحات ٨٧ ـ ١٥٩ من الكتاب الى الموضوعات الأساسية في التحديث والتنمية الاقتصادية بايران، وهي محاضرة ألقاها المؤلف عام ١٩٨٩ بجامعة إعداد المدرسين. وفي هذا البحث يتناول المؤلف مرة ثانية مشاكل المجتمع وأزماته، كضعف النظام التعليمي، وإنعدام الاستقرار السياسي في العقود الأخيرة، وعدم فهم أبحاث التنمية الاقتصادية، ومشاكل الحكومة الادارية والتنفيذية، وكذلك الهيكل اللامناسب للانتاج، وعدم موائمة السياسات النقدية والمصرفية ونحو ذلك.

ثم يعرض المؤلف بنظرة فاحصة التراجع النسبي لاستثمار رؤوس الأموال من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٨٨، وكذلك الخطوات التي إنتهت الى تراجع التنمية. ويرى أن البنى اللامتناسبة للانتاج هي التي تؤدي الى الازدواجية الحادة للبنية الاقتصادية، والتبعية في الانتاج للعالم الخارجي، وتقليص الطاقة الاستثمارية، وحصول ثغرات ثقافية واجتماعية عميقة. كما يعتقد الدكتور عظيمي أن تنامي السيولة النقدية هي إحدى المراحل السيئة لتراجع التنمية، والتي تسفر عن الزيادة الحادة لتكاليف المعيشة، وزيادة نفقات الانتاج بشدة، وضعف الانتاج، والتوزيع غير العادل في الدخل وغيرها.

والمرحلة الأخرى التي تؤدي الى عدم التنمية ـ من وجهة نظر الكاتب ـ هي مواصلة الأنشطة التوجيهية بشكل يومي وغير مبرمج، وعدم فاعلية القطاع العام، وضعف القوة التنفيذية، ما أدى الى هبوط ملحوظ في توفير الخدمات الحكومية.

وفي ما يلي نقدم لكم أسباب ونتائج عدم التنمية برسم بياني:

تتضمن الصفحات من ١١٨ حتى ١٥٩ من الكتاب مراحل عدم تحقيق التنمية في الاقتصاد الايراني، وهي عبارة عن محاضرة ألقاها المؤلف عام ١٩٨٩ بجامعة اعداد المدرسين، كما هي

الحال بالنسبة لسائر فصول وأبواب الكتاب.

ينقسم هذا الباب الى بحثين، أولهما تكرار لما تقدم، ويتناول من الصفحة ١٢٩ الى ١٥٩ القضايا الهيكلية للاقتصاد الايراني. ويقول الدكتور عظيمي في بداية هذا الباب إن الاقتصاد الايراني مر بتقلبات كثيرة من الضعف والقوة، وحقق خلال تاريخ الثورة والحرب نجاحات وإخفاقات كثيرة، إذ أن النتائج المكتسبة تبرهن أن بعض العوامل التي تحصل في الظروف الراهنة يمكن أن تحول دون التنمية الاقتصادية، ومجموعة أخرى من العوامل تعتبر عاملاً محفزاً لتحقيق التنمية، ولذلك شبّه عظيمي اقتصاد البلاد (بطريق التيه) على المسرح الاقتصادي.

يتحدث الكتاب في هذا الفصل عن الظروف الاقتصادية في البلاد خلال ثورة الدستور، ويقارن بين الحاضر والماضي، والمميزات الأساسية لاقتصاد البلاد في الظروف الحالية (الانفجار السكاني والبطالة المتفشية والتوزيع غير العادل للدخل والدخل لدى الموظفين، والصناعات الصغيرة والمعادن وظروف القطاع الزراعي والصناعات الثقيلة وتحديث المباني والخدمات غير الحكومية وتكدس السيولة النقدية وعدم الاستفادة الصحيحة من الطاقات الانتاجية وهدر مصادر رؤوس الأموال، وعدم وضع خطط استراتيجية للتنمية الاقتصادية وآفاقها).

وعند ايضاح ملامح الآفاق المستقبلية يشرح النتائج السيئة للظروف المذكورة أعلاه، ويعتقد وبمنأى عن الاتجاهات المطروحة تحت ستار الايديولوجيا، بوجوب البحث عن التخطيط الاقتصادي السليم، ويعتبر أن توجيه الدولة الفاعل لاقتصاد البلاد، وانتهاج سياسات ضرورية لمراقبة السيولة النقدية، واستثمار الدولة الشامل، ومراقبة قطاع الخدمات - لاسيما التجارة - بصورة جدية، وإعداد وتنفيذ الضوابط الدقيقة والمراقبة النوعية لعملية الاستثمار في القطاع العام، وإعداد وتنفيذ مجموعة ملائمة من سياسات المراقبة واستقرار الأسعار من خلال تعزيز نظام التوزيع السلعي العادل، ومعالجة المشاكل التنفيذية في البلاد، من جملة الآليات الفاعلة بهذا الخصوص.

ويتحدث في الفصل التالي من الصفحة ١٦١ الى ١٧١ عن الحاجات الأساسية للسكان في البلاد، وبلغة البيانات والأرقام، ويستقرئ فيها الاحتياجات الناتجة من زيادة عدد السكان لسنة ٢٠١١، ويتناول صورة عامة منها، وذلك في مجال الاسكان والصحة والتعليم وغيرها.

أشار الكتاب في الصفحات من ١٧٢ حتى ١٩٣، الى تطوير الثقافة والتعليم، وتطرق في هذا الباب الى أهمية التعرف على المجتمع والخطط التنفيذية للتطور الثقافي في البلاد.

ومن الصفحة ١٩٤ يبدأ القسم الثاني من الكتاب بعنوان «توزيع الدخل والفقر والحرمان».

ذكر المؤلف أنه في هذا القسم يهدف الى تقديم صورة عن نسبة الفقر حتى عام ١٩٨٨. ويقدر عظيمي مستوى الدخل في المدن عام ١٩٧٢ بنسبة تراوح بين ١٢٤٠٠ الى ٣٠٨٧٠ ريال، وفي المناطق الريفية من ٩٦٣٠ الى ٢١٩١٠ ريال(٤). ويقسم طريقة توزيع الدخل ويدرسها في ثلاث فترات زمنية منفصلة، أي الأعوام ١٩٧٢ـ١٩٧٨ و١٩٧٩ـ١٩٨٣ و١٩٨٤ـ١٩٨٨.

وعند دراسته للاستهلاك السنوي للفرد، يذكر أن نمو هذا الاستهلاك منذ عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٨ كان بنسبة ٢١ في المئة، فيما إنخفضت نسبة الانتاج الفردي في هذه الفترة الى ٣٢ في المئة. ويتم في هذا الفصل من الكتاب تحليل الظروف الاقتصادية مع الاستعانة بمؤشرات البطالة، ونسبة الفقر، والحرمان، والسكن، وعدد أفراد الأسر، حيث يقدر عدد أفراد الأسر المحرومة بـ ٣,٧ نسمة لعام ١٩٨٨، أو بعبارة أخرى هناك ١٥,٢ مليون شخص محروم في البلاد.

ويخص المؤلف الفصل التالي بدراسة ميدانية لمناطق جرجان وجنبد وتركمان، وما فيها من ثروات طبيعية وفقر. ويدور القسم الثالث من الكتاب الذي يشمل الصفحات من ٢٣١ الى ٢٦٤، حول الموازنة، والسياسات الاقتصادية. ويتطرق الكاتب في البداية الى نظام تخطيط الموازنة ومقارنته مع النظام المعتمد في الغرب خلال العقود الماضية والعصر الحاضر.

كما يستعرض في هذا الباب الاقتصاد الاشتراكي (على أسس كينز) والاقتصاد الرأسمالي، واقتصاد العالم الثالث، أي (علاقة العاصمة مع الضواحي)، والانفجار السكاني، والفارق بين نسبة التداول في الاستثمارات بين (مجتمع تقليدي ومجتمع حديث)، ولولب التنمية الاقتصادية في الدول المتطورة، وكذلك في دول العالم الثالث، وأيضاً إعداد الطاقة البشرية، وعدم التكافؤ في توزيع الدخل والموازنة، ونفقات البلاد العمرانية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٦، وأيضاً خيارات خفض النفقات العمرانية للبلاد، واصلاح الموازنة، ودور النفط في موازنة الدولة، وأخيراً طرح بعض الأسئلة والاجابة عليها.

يتميز هذا الفصل بالحديث عن الموازنة بخصائص عامة، بيد أنه يعود من بحث الموازنة وما بعدها الى ايران وقضايا هذه البلاد. ونشاهد في جانب آخر من هذا الفصل تحليلاً عن الموازنة العامة للبلاد في الفترات الزمنية ١٩٧٢ـ١٩٧٥ و١٩٧٦ـ١٩٧٨ و١٩٧٩ـ١٩٨٣، إذ انخفض في هذه الفترة إجمالي الناتج المحلي من ٤٣ في المئة الى ١٨,٥ في المئة. ويستطرد في دراسته لهذا البحث، فيتحدث عن ظاهرة نفقات الحكومة الحالية في مجالات الدفاع والنظام والأمن، والعلاقات الخارجية، والتنظيم العام للبلاد، ووسائل الإعلام والتعليم والثقافة، والصحة والعلاج. وتتضمن الصفحات من ٢٨٣ حتى ٢٩٥ ظاهرة التضخم، ويتطرق فيها الى الضرائب والطاقات الغربية في قطاع الخدمات غير الحكومية، وضرائب القيمة المضافة، وعدد

العاملين والمستثمرين، ونموذج توزيع الدخل، والقوانين الغربية، وجباية الضرائب، ويتحدث عن الأسباب الرئيسة لعدم دفع الضرائب القانونية.

يصنف الكاتب في هذا البحث أهم أسباب عدم فاعلية تنظيم الأنشطة المتعلقة بتحديد جباية الضرائب، وكذلك ماهية الأنشطة والخدمات في فترة الحرب «الصفقات السرية وغير القانونية، والتي لم تخضع للرقابة». ويعرض بعض المقترحات لاضفاء الصبغة القانونية على تحديد الضرائب وجبايتها(٥).

يعود المؤلف في الصفحات من ٣٠٧ حتى ٣١٦ الى الحديث عن إمكانية زيادة الدخل الضريبي، وتركيبة وهيكلية الحصيلة الضريبية في البلاد، والهدف من جباية الحكومة للضرائب، وعبء وظائف الدولة الثقيل ومسؤولياتها. ويقدر عظيمي من خلال إلقائه نظرة على نفقات الحكومة، نسبة هذه النفقات بـ ٢٣٠٠ مليار ريال لعام ١٩٨٢، في مجال نفقات الأمن القانوني والقضائي، والذود عن حدود البلاد، والتعليم، والصحة، والعلاج، والضمان الاجتماعي، ويتطرق الى نقد تركيبة الحصيلة الضريبية، ويدرس إمكانيات زيادة الدخل الضريبي بشكل سليم.

كما أن القطاع الزراعي، وطاقة الانتاج الزراعي، هو البحث الآخر في الكتاب (مراحل اخفاق التنمية)، إذ يحلل الكاتب بهذا الشأن عوامل الأرض والتربة والمياه والتقانة والتنظيم والنشاطات البشرية.

فصل (التنمية الاقتصادية وسياسة الاقتصاد الزراعي) ناقش فيه الكاتب الزراعة في ايران بمزيد من الدقة. ويذكر الفوارق بين الاقتصاد الزراعي الحديث والتقليدي، ويعتقد بأن التطور الأساس في الزراعة يمكن أن يتحقق من خلال العلاقة مع البيئة الثقافية، والنظام الاقتصادي المستقر، والتنظيم على مستوى الادارة الاقتصادية الصحيحة، وإستثمار الرأسمال، والتدريب على التقانة والتوجيه الحكومي الفاعل.

وهناك بحث آخر في ما يتعلق بالزراعة تحت عنوان «الأرض وتوزيع الدخل الزراعي من خلال الاصلاحات الزراعية». ويرى المؤلف في هذا البحث:

١ـ أن نظام تمليك الأرض في ايران طيلة التاريخ الزراعي لم يكن عادلاً.

٢ـ أن نطاق وحدات الاستثمار الزراعي بايران ضيق، ووحداته صغيرة، ومن هنا كانت فاعليتها الانتاجية معدومة.

٣ـ أن ملكية جميع الأراضي الزراعية في ايران إبان إصلاحات الأراضي في النظام البائد ـ وفي الكثير من القرى والأرياف الايرانية ـ كانت تحت تصرف الملاكين من غير المزارعين.

ثم يتحدث الكاتب مستعيناً بالمصادر الاحصائية عن مختلف الفئات الزراعية، على أساس

الأرض، ويستعرض بعد ذلك بالاستفادة من التوزيع العشري، ومنحى لورتر البياني، عدم تكافؤ توزيع الأرض مع السكان.

ولاتخفى على المؤلف التنمية الصناعية والثقافة الخاصة بها في ايران، إذ يرى بأن التحول الصناعي والثقافي والتخلف والتعرض للتبعية، هي تساؤلات حية لاتحدث فجأة، وإنما هي حصيلة مسيرة طويلة من تطور المجتمع. وتحظى التنمية الصناعية بآليات معقدة، وفي حال عدم معرفة هذه الآليات سيتعرض تفكيرنا الى الارباك.

ويعتبر عظيمي بأن التصنيع هو تلبية للمستلزمات الاجتماعية، ويرى أن نموذج التنمية الاقتصادية في النظام البائد، كان تقليدًا للغرب، وهو إنسياق وراء التجديد والتحديث، والاستثمار الضخم، والتقنية المتطورة. وبصفة عامة ينتقد الدكتور عظيمي هذا التوجه، ويعتبر أن هذه العوامل مادية. ثم يستنتج بأن التنمية الصناعية في عهد النظام البائد قضت على الزراعة، وزادت من نسبة التبعية. ورغم أن المؤلف ينتقد - في هذا القسم - الظروف الماضية في العهد البائد، لكنه لايقدم نموذجًا محليًا ملائمًا لايران. وفي نهاية الكتاب - فقط - يعرض نموذجًا للتنمية، بالاستفادة من الافكار الاجمالية المعروضة.

وفي الفصل التالي - من الكتاب - يتحدث حول دور الحكومة في دعم صناعات البلاد، إذ يجري مقارنة بين المرحلة الماضية ومرحلة طبع الكتاب، ويستنتج منها أن الانتاج الحالي في ايران يعادل نسبة الانتاج قبل ١٦ عاماً. ومن هذا المنطلق يرى أن إنخفاض الانتاج ترك تأثيرًا سيئًا في كل شيء: تدني نصيب الفرد في موازنة الدولة قبل عشر سنوات، وبأسعار ثابتة «٤٠,٠٠٠ ريال» الى «١٢,٠٠٠ريال» بمعنى أنها إنخفضت ٣٠ في المئة.

كما أن نسبة البطالة في تلك السنوات كانت تراوح بين ٥,٦ - ٦ ملايين عاطل عن العمل، أي هناك ٧ ملايين شخص كانوا يعملون من أصل ٥٦ مليون شخص في سن العمل. وبناء على إحصاءات عام ١٩٨٦ كان هناك ٢١ مليون شخص من سكان البلاد يعيشون في غرفتين على الاكثر. وأما التفكير في كيفية الادخار، فيعتبر نوعاً من الترف. كما أن هناك ٢,٧ مليون أسرة عاطلة عن العمل، أو تعمل بصورة موقتة، أو معرضة للفقر(٦). ويستشهد المؤلف بكوريا كنموذج للتنمية الصناعية، ويزعم أن دعم الحكومة للصناعات بدون أي قيد أو شرط لامعنى له.

في البحث الأخير يعرض المؤلف أفق السوق النفطية ومستقبل الاقتصاد الايراني، ويُشير الى وجود دول غير أعضاء في منظمة «الأوبك» في السوق النفطية، ودور الركود الاقتصادي في الغرب، وإنعدام التنسيق في «الأوبك»، وكذلك دور أسعار النفط في السوق العالمية، ويتعرض الى هذه النقاط بشكل عابر، وفي نهاية المطاف يتوقع إعداد استراتيجية

أفضل لبيع النفط، وتحقيق التنمية على الوجه التالي:

١ـ إعداد وتنفيذ برنامج على أساس أدنى النفقات من العملة الصعبة التي يمكن للبلاد أن تحصل عليها في الظروف غير الملائمة.

٢ـ التعامل السريع والحازم مع قضية تقسيم الدخل من أجل إصلاح الفرص غير المتكافئة السائدة في هذا المجال.

٣ـ تأكيد تشجيع القابليات وإعطاء الحوافز لغرض زيادة الانتاج.

٤ـ العمل على الاستعانة بالطاقات والقدرات المتاحة.

٥ـ العمل على الحد من الانفاق في الرأسمال.

على أي حال، فإن كتاب مراحل إخفاق التنمية في الاقتصاد الايراني من الكتب ذات الفائدة الكبيرة، إذ أنه يعرف القراء إلى الأسباب الأساسية للاخفاقات التي تعرض لها الاقتصاد الايراني. لكن من الأفضل أن يستعين باحثو الاقتصاد والتنمية في ايران بكتب أخرى الى جانب هذا الكتاب التوجيهي.

# المراجع

١ ـ صدر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٩١، واعيد طبعه للمرة الثالثة عام ١٩٩٤.

٢ ـ الجدير بالذكر هنا أن العلماء الايرانيين أبدعوا كثيراً ـ في السنوات الأخيرة ـ بكتاباتهم، حيث اتبعوا اسلوب السؤال والجواب، ومن تلك الكتب:

ـ الدكتور ابراهيم رزاقي: **ايران اليوم في مرآة بحوث التنمية**، (طهران: دفتر نشر فرهنك اسلامي، ١٩٩٩).

ـ الدكتور محمود سريع القلم: **العالم الثالث والنظام الدولي**، (طهران: سفير للطباعة والنشر ١٩٧٩). و لهذا الكاتب أيضاً كتاب **العقل والتنمية**، حيث يحلل التنمية تحليلاً سياسياً ـ فلسفياً.

ـ ديفيد مكمن، فردنيكسون، **علم الاقتصاد الخاص بلا تنمية**، ترجمة غلام رضا آزاد برمكي، طهران، مؤسسة وقفي للطباعة والنشر ١٩٩٩.

٣ ـ يمكن القول إن كتاب الدكتور ابراهيم رزاقي يتمتع بتنسيق أفضل ـ ابراهيم رزاقي، **اقتصاد ايران**، (طهران: نشر ني ١٩٩٢).

٤ ـ بناءً على تقديرات مجلة **أميد جوان** في ١٧/ ١١/١٩٧٨، ان مستوى الفقر لدى عائلة مكونة من ٤ أفراد هو ٢٥٠ألف تومان.

٥ ـ يستطيع القراء بهذا الخصوص مراجعة المؤلفات التالية:

ـ تشايزي، زمارك، **دروس في تعديل النظام الضريبي**، ترجمة الدكتور علي اكبر عرب مازار، (طهران: كلية الاقتصاد، ١٩٩٣).

ـ ريتشارد ام برد، **تحسين الادارة الضريبية في الدول النامية**، ترجمة علي اكبر عرب مازار، (طهران: كلية الاقتصاد، ١٩٩٦).

ـ الدكتور محمد توكل، «تحليل حول ضريبة القيمة المضافة». مجلة **الضرائب**، السنة الثالثة، العدد العاشر، ١٩٩٥ ص١٢ـ١٧.

٦ ـ مريم طبرستاني، حسن افراخته: «سلسله مقالات، تلافي قضية الفقر وازالته»، **هيئة التخطيط والموازنة**، ١٩٩٧.

مجموعة باحثين

# المصادر الدينية لحقوق الانسان

(بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١)

يجمع الكتاب وقائع بحث جماعي واربع ندوات عقدها مجلس كنائس الشرق الاوسط في بيروت والقاهرة وعمّان وأياناپا (قبرص)، منطلقًا من اليقين بأن الاديان في مبادئها، كما هي واردة في الكتب المقدسة، تتوافق مع الشرعات الدولية لحقوق الانسان، على الاقل في أسسها التالية: اعتبار الانسان قيمة ذاتية مطلقة، واعتبار الانسان كائنًا حرًا، والاخوة بين البشر.

عمل البرنامج في قسمه الاكبر على رصد وعرض وتعميم اعمال ميدانية معيوشة، ايجابية ومعيارية، في الانسجام والتكامل بين الاديان وحقوق الانسان، اذ هناك قضايا حقوق انسان ذات ارتباط مباشر بالاديان كالحريات الدينية والمشاركة السياسية للاقليات الدينية والتعليم الديني والاحوال الشخصية.

شارك في البرنامج اكثر من ستين باحثًا وناشطًا في حقوق الانسان. وفي الباب الثالث عرض حي ومعيوش لأكثر من ثلاثين حالة في السنوات الاخيرة في الانسجام والتكامل بين الأديان وحقوق الانسان والدفاع عن هذه الحقوق من هيئات دينية وناشطين.

يقول القس الدكتور رياض جرجور في المقدمة: «وفرّت ورشات العمل ادراكًا اكثر وضوحًا عن قضية حقوق الانسان، وعن كيفية دمج وتطبيق مبادئ حقوق الانسان بدون مساومة أو تخلٍ عن معتقدات دينية اساسية. جمعت الورشات اشخاصًا من كل المجتمع، مسيحيين ومسلمين. ان ثقافة حقوق الانسان لم تتأصل من خلال الامثلة والخبرات العربية. نعمل على تأصيل ثقافة حقوق الانسان من خلال متجدد لتراثنا الديني وادبنا وتاريخنا. نعتبر المشروع حدثًا مهمًا لتطوير شرعية حقوق الانسان».

ويقول الدكتور انطوان مسرّة: «يحتاج العالم العربي إلى بناء علاقة انسجام وتكامل بين الاديان وحقوق الانسان بدلاً من نوعين من العلاقة: علاقة تناقض أو علاقة استغلال الدين هروبًا من حقوق اساسية أو تبريرًا لخروقات حقوق اساسية. هناك موقفان متعارضان: موقف يرفض الأديان في أية علاقة مع حقوق الإنسان، وهذا يفقد حقوق الانسان بعضْ مرتكزاتها القيمية وله تأثير سلبي على جوانب عدة من حقوق الانسان. وموقف آخر يسعى

الى تسليط الاديان على حقوق الانسان ويعتبر الاديان المصدر المطلق لحقوق الانسان. يتجاهل هذا الموقف السياق التاريخي لحقوق الانسان التي تسعى إلى حماية الانسان من السلطة السياسية المطلقة، وكذلك من مؤسسات دينية في حال تحولها إلى سلطة بالمعنى السياسي».

## الأديان، منبعًا قيميًا

ان العودة إلى البحث في ما تحمله الاديان من قيم تؤسس لحقوق الانسان وتدعمها، مفيدة للأسباب التالية، حسبما جاء في ورشات العمل:

١ـ انتشار تيارات التعصب، ومن مظاهره: التفسيرات والصور المشوهة لبعض المبادئ الواردة في الكتب المقدسة، واللجوء إلى الشرعية الدينية في التنافس السياسي بهدف التعبئة السياسية، واللجوء إلى العنف باسم الدين...

٢ـ حدود ايديولوجية حقوق الانسان: ايديولوجية حقوق الانسان مهددة بالانحراف عن اهدافها من خلال المظاهر التالية:

ـ انفصام الصلات الاجتماعية: ليست كل العلاقات البشرية تعاقدية الطابع قائمة على حقوق وواجبات.

ـ قضائية الحقوق: يظهر في العالم تماديًا في المقاضاة، بروح من الحقد والانتقام أو التشهير بمنافس سياسي.

ـ استغلال حقوق الانسان في العلاقات الدولية بشكل استنسابي.

## مرجعيات متعددة

ان الحديث عن المصادر الدينية لحقوق الانسان لا يعني حصر هذه المصادر في الدين، حتى في حال الاعتراف المطلق باله خالق للوجود ومنبع كل القيم، وذلك لسببين:

١ـ ليس الدين لاهوتًا وايمانًا فحسب، بل مجموعة مؤسسات يديرها ويوجهها اشخاص، إذ تمتزج في هذه الادارة والتوجيه قيم من مصادر متعددة، تقليدية وفلسفية ومصلحية، وحتى سلطوية.

٢ـ ان الاقرار بحرية الانسان وحقه في ان يؤمن أو لا يؤمن، أو ان يؤمن على طريقته، يعني احتمال رجوعه إلى مرجعيات أخرى غير دينية (أو على الاقل غير موصوفة دينية)، وهي مرجعيات عقلانية أو فلسفية أو تاريخية أو قانونية أو مجرد امبريقية.

يحتوي البرنامج شقين متكاملين، منتقلاً من المفاهيم إلى عملنة هذه المفاهيم، فيرصد اعمالاً ميدانية معيوشة ايجابية ومعيارية في التكامل بين الاديان وحقوق الانسان، قام بها أو يقوم بها افراد أو جمعيات أو هيئات دينية أو مؤسسات رسمية في المجالات الآتية: حركة

التشريع واجتهادات المحاكم والتسامح الديني والحقوق الاجتماعية ـ الاقتصادية والخطب في اماكن العبادة والتعريف بالتراث العربي المسيحي والإسلامي في العلاقات بين الأديان، والتعليم الديني ومضمونه القيمي، والاعلام حول القضايا الدينية والعلاقات بين الاديان والمذاهب...

قد تكون هذه الاعمال متواضعة وغير معروفة ويقوم بها اشخاص لا يبتغون الشهرة ولا الوصول إلى موقع. سعى البرنامج إلى جمع ما يتوافر من معلومات ووثائق وصور حول هذه الأعمال مع كل تفاصيلها، لتشكل دليلاً عمليًا للعاملين في مجال حقوق الانسان ولكي تتحول هذه الاعمال إلى مرجعية يقتدى بها خروجًا من خطاب الينبغيات (ينبغي، يقتضي، يجب..) ولتنمية المبادرة والتمكين لدى الجيل الجديد.

يشتمل تاليًا برنامج مجلس كنائس الشرق الأوسط قسمين:

١ـ دراسات حول حقوق الانسان في بعض القضايا ذات الارتباط المباشر مع الاديان في الشرق الاوسط، وخاصة في البلدان العربية الآتية: لبنان وسوريا ومصر والاردن وفلسطين. أبرز القضايا النزاعية أو الخلافية هي الآتية: الحريات الدينية والمساواة والمشاركة دون تمييز ديني واللجوء إلى العنف باسم الدين وحقوق المرأة وعقوبة الاعدام... ومفاهيم: التسامح والقريب والعلاقة مع الدين الآخر والرحمة والغفران... وذلك من خلال اللاهوت الديني الحي الذي يعيشه المؤمنون.

٢ـ ترجمة المبادئ الدينية المرتبطة مباشرة بحقوق الانسان في الحياة اليومية: البحث عن حالات ونصوص ونماذج تطبيقية مقارنة.

جاء في خاتمة الكتاب: «يستخلص من مثال الشاب الغني في الانجيل الذي يسأل المسيح: «ماذا افعل لأكسب الحياة الأبدية؟» ان هناك مستويين للحياة الاخلاقية: المستوى الاول هو التقيد بالقاعدة، والمستوى الثاني هو الذهاب إلى ابعد وافضل من القاعدة. القانون وحده لا يكفي لضمان وتطوير حقوق الانسان. حقوق الانسان قضية نضالية بطبيعتها، وتاليًا تتطلب قيمًا والتزامًا في المجالات الآتية: مسؤولية وتضامن ومعنى. نعيش ازمة مسؤولية وازمة تضامن وازمة معنى، ويخشى تاليًا تحول حقوق الانسان إلى مجرد نظام يفتقر إلى قاعدة فكرية وممارسة نضالية.

يستمر البرنامج خلال ٢٠٠٢ـ٢٠٠٣ حول موضوع: «التزام الهيئات الدينية في الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان: اشكالية ونماذج معيوشة».

مجموعة باحثين

# مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين

( تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨ )

الكتاب مجموعة من المقالات عرضت خلال الملتقى السنوّي الحادي عشر لوزراء الثقافة ومسؤوليها في العالم العربي عام ١٩٩٨ في تونس. ثُم جرى نشرها خلال شهر آب/ أغسطس من العام نفسه. وقد عقد الملتقى للإجابة على عدد من التساؤلات التي شغلت أذهان المثقفين والمفكرين والمسؤولين عن الشأن الثقافي.

يحتوي الكتاب مقدمة وأربعة فصول. يعرض الفصل الأول لآفاق الثقافة العربية، ويشتمل على خمس مقالات: المقالة الأولى بعنوان «العولمة وحوار الثقافات» للدكتور برهان غليون أستاذ العلوم الاجتماعية مدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الفرنسية الذي يعتبر أن ثورة المعلومات لم تأخذ تقسيم الثقافات الوطنية في الاعتبار، وتعمل على إيجاد قاعدة جديدة ومشتركة لتعاطي الثقافة العالمية التي تعبر الحدود. وبعد الإشارة إلى آثار عولمة الثقافة في إطار تطور المجالات والامكانات المتاحة للتفاعل الثقافي بين الثقافات التاريخية الكبرى، يأتي على ذكر ثلاثة تحديات أساسية تواجه بعض الثقافات التي لا تستطيع إبداء ردود فعل إيجابية تجاه العولمة.

١ـ الاتجاه المطرّد لثورة المعلومات نحو خضوع الثقافة للمنطق التجاري.

٢ـ تجذر حركية الهيمنة الثقافية، أو الامبريالية الثقافية وتحكم قيم الثقافات الكبرى.

٣ـ إنفجار أزمة الهوية ومشكلة التعرف إلى الذات.

«الثقافة العربية والعولمة» هو عنوان المقالة الثانية للدكتور ذياب مخادمة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية. وهو يعتبر أن العولمة مشروع أميركي يهدف إلى توحيد العالم من طريق رأسمالية السوق.

في المقالة الثالثة تحت عنوان «مستقبل الثقافة العربية: طريق جديد للحرية» يعتبر الدكتور أنور عبد الملك، المحقق في مجال الثقافة والفكر، أن مستقبل الثقافة العربية يتوقف قبل أي شيء آخر، على تحديد انتماء الأمة العربية خلال فترة تشكل العالم الجديد، بمعنى شمولية إنماء الحضارة العربية، وعدم حصرها في الاقتصاد وإنتقال التقنيات والمعارف. إلى جانب

ذلك ينبغي السير مع حركة الزمان، وعدم الذوبان في الدائرة الأميركية – الصهيونية المغلقة المعروفة بالعولمة.

«دور المتنورين في الحديث الاجتماعي والصحوة الثقافية» هو عنوان مقالة الدكتور حليم بركات الأستاذ في جامعة جورج تاون.

اعتبر الدكتور بركات أن أحد الواجبات المهمة للمتنورين، هو تقديم مفهوم جديد للهوية العربية، وللهوية بشكل عام، وطالب بتفعيل المجتمع المدني.

وفي المقالة الخامسة، رأى الدكتور أنور الزغبي مستشار وزير الثقافة الأردني أن الثقافة العربية تمر في حال ركود، وهي معرضة للتهديد، لكنها لا تواجه خطر الزوال. وطالب في مقالته التي حملت عنوان «مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير» بالتحديث، وتجذر الوعي وتطويره وتعميمه، بغية رفع التهديد عن الثقافة العربية.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب، وهو بعنوان «الثقافة العربية»، فيحتوي تسع مقالات. المقالة الأولى تحت عنوان «الثقافة العلمية في العالم العربي: وهل هي شيء جديد؟» كانت للدكتور أسامة الخولي، الأستاذ في جامعة القاهرة والنائب السابق لرئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون. بعد تناول بعض التحولات، مثل ظهور النمور الآسيوية، وسلطة السوق، وإنهيار الاتحاد السوفياتي، والنظام العالمي الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة، أشار إلى أننا في العالم العربي شاهدنا ظلال العولمة تخيم على كل الأفكار والتحليلات. وبعد تناول حقوق الملكية المعنوية، وحرية التجارة والخدمات، بما في ذلك الخدمات الثقافية، اعتبر أن من الضروري الالتفات إلى أثر التحولات، وخاصة العولمة، في الثقافة العلمية.

قدم المقالة الثانية الدكتور عبد العزيز غرمول، استاذ العلوم في جامعة الجزيرة، تحت عنوان «الثقافة العربية والتكنولوجيا». ومع تأكيده في هذه المقالة قضية وعي المستقبل، اعتبر هذه المقولة أحد مرتكزات السياسة التكنولوجية العربية، وإحدى المشكلات في الوقت عينه، إذ لا يمكن حلها من الناحية السياسية، من دون اعتماد سياسة للثقافة التكنولوجية. ويظهر الوعي حيال المستقبل في مناخ سياسي يتمتع بحرية تبادل المعلومات، فرص رفع مستوى المعيشة وتوزيع الخدمات الثقافية بين أفراد المجتمع. وهذا لا يأتي إلا من خلال إدراك قيم ثقافة المعلومات.

في المقالة الثالثة تحت عنوان «الثقافة العربية والانترنت»، يشير الدكتور محمد الناصر شمام، مدير مركز الحواسيب في الجمهورية التونسية، الى مزايا الاستفادة من شبكة الانترنت العالمية، ويذكر بأن لدى العرب إرثا ثقافياً وحضارة عظيمة وعريقة، وفي الوقت الراهن لديهم نشاطات ثقافية تترك آثارًا في الثقافة العالمية. وينبغي لشبكة الانترنت، كأحدث

وسيلة إعلامية، أن تقويم بدور الحامل لهذا الإرث الى باقي أنحاء العالم. ويعرض الدكتور شمام لبعض التحديات التي تواجه العالم العربي لجهة التقنية الجدية للمعلومات.

وفي المقالة الرابعة تحت عنوان «الصناعات الثقافية وتحديث الثقافة»، يشير الدكتور أديب اللجمي، المستشار السابق لمدير عام «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» إلى أن الصناعات الثقافية ترتبط في الدرجة الأولى بتطوير المجال الثقافي وما يقوم أهل الثقافة بإبداعه، مثل السينما والتلفزيون. كما يشير إلى ثلاث مقولات ثابتة، هي عبارة عن إرث الحضارة الإسلامية واللغة العربية، ووحدة الثقافة العربية، على رغم تعدد البلاد العربية. ويؤكد أن تحديث الثقافة العربية في بعده القومي، يبدأ مع التطور الكمي والنوعي للانتاج الثقافي في إطاريه الوطني والقومي، ومع تعميق التواصل الثقافي بين البلدان العربية. كما يشير الدكتور اللجمي إلى أهمية وسائل التواصل الحديثة، مثل الإذاعة والتلفزيون والحاسوب، ويعتبر دورها مهماً في عملية التحديث الثقافي.

وفي المقالة الخامسة تحت عنوان «الثقافة العربية وعصر المعلومات» التي خطها الدكتور إبراهيم بدران، الأستاذ في الجامعة الأردنية، إشارة الى إنفجار المعلومات، الذي يحتمل أن يوجد خلال السنوات المقبلة نظام المعلومات الجديد، والبعد الجديد للثقافة العالمية.

ويؤكد الدكتور نبيل علي مساعد رئيس مركز الأبحاث والتنمية في القاهرة في المقالة الخامسة تحت عنوان «اللغة العربية وعصر المعلومات»، الحاجة الماسة إلى نهضة لغوية شاملة، من أجل التجاوب مع ضرورات عصر المعلومات، ويعتبر أن دور اللغة في عهد المعلومات الحالي محوري وأساسي، وطالب بالحؤول دون تضاؤل أهمية اللغة العربية، وتحديث أساليب تدريسها، ومواكبة هذه اللغة مقتضيات الساعة.

في المقالة السابعة تحت عنوان «الثقافة العربية والعولمة من طريق النماذج اللغوية»، قدمت اللغة كوسيلة يتم بواسطتها فتح قلاع الهوية الثقافية، عبر زلزلة القواعد الداخلية للثقافة.

ومع تدليله على عولمة الثقافة، يعتبر الدكتور عبد السلام المسدّي، الأستاذ في الجامعة التونسية، أن الخطر لايكمن في تعلم اللغات الأجنبية، بل في تجاهل هذه اللغات، وهويرى الخطر في إزالة الحدود بين المفهوم الطبيعي للغات الوطنية، والمفهوم الطبيعي للهجات العامية. ويعرب عن اعتقاده بضرورة تشكيل جبهة ثقافية متوثبة، عبر التزود بثقافة مصحوبة بهوية حضارية، والتمتع بهوية ثقافية ذات إنتاج فكري، وحمل فكر ذي مؤسسات علمية، وتملك علم مفتوح على حرية المعرفة.

في المقالة الثامنة التي قدمها الدكتور عبد الله محمد غذامي، الأستاذ في جامعة الملك فهد في الرياض، تحت عنوان «اللغة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين»، يشير إلى

أن اللغة العربية تواجه تحديات، مثل تداعيات العولمة وعالمية اللغة الانكليزية. لغة العالم العلمية هي لغة الغرب، وفي مجال دنيا المعلومات أيضاً، فإن اللغة الإنكليزية، وخاصة الأميركية، لها الكلمة الفصل. لذا فإنه يدعو إلى التعاون بين العرب وفرنسا والصين، أي الأطراف التي تتحسس الخطر أكثر من غيرها في هذا المجال، بغية مواجهة هذا التحدي. ويعتبر الدكتور غذامي أن التحديات الداخلية المحدقة باللغة العربية، هي أكثر خطورة من التحديات الخارجية. ويضع اللهجات المحلية ولغة الأغاني والسينما والمسرح في مصاف التحديات الداخلية أمام اللغة العربية الفصحى.

## إيران والولايات المتحدة الأمريكية:
## تجمعات إقليمية غربي آسيا

Hooman Peimani, Iran and the United States: The Rise of the West Asian Regional Grouping, Westport, CT: Prager, 1999, 115 pages.

تقول الفرضية الرئيسة لمؤلف هذا الكتاب إن نشوء قوى واتحادات إقليمية، ولا سيما في مناطق حساسة وإستراتيجية من العالم، سيكون له أثره في المصالح الأميركية، إلا أنه ليس من الضرورة أن يكون هذا التأثير سلبيًا.

إن مسألة نشوء تحالفات إقليمية، وإنْ بشكل تدريجي، بين دول آسيا الوسطى، تستدعي وقفة تحليلية عن منطقة القوقاز والخليج الفارسي لما لها من علاقة مباشرة بولادة قوّة إقليمية هي إيران.

ويتوقع المؤلف أن إيران والبلدان المحيطة بها، رغم الخلافات التي تنشأ بينها من حين إلى آخر، ستسعى إلى إقامة علاقات متينة في ما بينها لما تتمتع به تلك المنطقة من موقع جغرافي مهم ولما يتوافر لإيران من خصوصيات. من هنا سيكون لإيران دور أساس في التغيرات المستقبلية في البلدان المجاورة لها.

ويشير الكاتب إلى أن ثبات الأوضاع في مناطق الخليج الفارسي وبحر قزوين يعتبر مسألة غاية في الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، كما يرى أن إستقرار الأوضاع الإقليمية يصب في مصلحة كلا البلدين إيران وأميركا، وهذه المصلحة المشتركة ستؤدي بالتالي إلى قيام تعاون بين البلدين.

## النفط والجغرافيا السياسية في منطقة بحر قزوين

Michael P. Croissant and Bulent Aras, eds., Oil and Geopolitics in the Caspian Region, Westport, CT,. Greenwood Press, 1999, 290 pages.

يبحث الكاتب في أهمية منطقة الخليج المتنامية وثرواتها النفطية في أعقاب الحرب الباردة، ويعتبر أن منطقة بحر قزوين وما تشهده من ازدهار ستكون محورًا أساسيًا للكثير من التنافسات لأهميتها الجُغراسيّة، متناولاً تحديات الاستقلال في جمهوريات أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان بعد سبعة عقود من الحكم السوفياتي.

يضمّ الكتاب مقالات عدة حول النفط في بحر قزوين وأهميته الجغراسية والصراعات التي تشهدها المنطقة.

يتناول الفصل الأول من الكتاب دراسة تاريخية حول مسألة ازدهار النفط في منطقة بحر قزوين، وكذلك الدولية في المنطقة التي تتمحور حول مكانة بحر قزوين من الناحية الحقوقية، ومدّ خطوط أنابيب لنقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية وما يترتب على مسألة التنمية النفطية من مخاطر.

أما الفصلان الثاني والثالث فيتحدث الأول منهما عن مصالح ووجهات نظر الدول الخمس الرئيسة الواقعة على بحر قزوين، ويبحث

الثاني في تورط الأطراف الثلاثة الرئيسيين في اللعبة النفطية في منطقة بحر قزوين، أي كرجستان وتركيا والولايات المتحدة الأميركية ومصالحها في هذه المنطقة.

إسرائيل في المئوية الأولى:

## تحويل إسرائيل من مجتمع إلى دولة

Efraim Krash, ed., Israel, the first hundred years: Israel's transition from Community to State, Volume 1, London and Portland: OR: Frank Cass Publishers, 2000, 244 pages.

### المجلد الأول

يناقش هذا الكتاب الكثير من المسائل الاجتماعية والسياسية المتعلقة باسكان اليهود في فلسطين (أرض إسرائيل بحسب زعم الكاتب) قبل إيجاد دولة إسرائيل وبعدها.

ويبحث كتّاب المجلد الأول من هذا المؤلف في العلاقة بين اليهود في فلسطين في ظل الانتداب الانجليزي ومجتمعات اليهود في سائر أصقاع العالم، وكذلك علاقتهم بالعرب الفلسطينيين المعاصرين، وبالتالي علاقتهم بقوة الإنتداب الإنجليزي. ويحوي الكتاب المؤلف من اثني عشر فصلاً، تصوّرًا لبرامج اليهود في تأسيس الدولة وإنشاء كيان المجتمع اليهودي. أما الفصول الأربعة الأولى فيتناول الكتاب فيها مسألة القدس والنضال القومي وتحويل يهود فلسطين من مجموعات متفرّقة إلى مجتمع يعيش في ظل دولة إسرائيلية، وكذلك يتحدث الكتاب عن ردود فعل المنظمات الدولية إزاء قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ والصراعات بين مختلف الفئات والمجموعات اليهودية. أما الفصل الخامس فقد خصص للبحث في مسألة المفاوضات بشأن الحدود الفلسطينية، ومواقف سوريا ولبنان وسائر الأطراف الإقليمية الأخرى ضمن التأكيد علي دور بريطانيا وفرنسا.

وثمة مواضيع كثيرة أخري تتناولها بقية فصول الكتاب، منها: الجذور التاريخية والسوسيولوجية لقوات الدفاع الإسرائيلية، والعمليات المسلّحة لليهود ضد القوات الإنجليزية عام ١٩٤٠ وتأثيرها في الرأي العام، والإعلام العربي في لندن في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، والذي واكب استقرار اليهود في فلسطين، وأخيرًا أنشطة المجموعات النافذة (اللوبي) اليهودية والصهيونية في كندا.

من أجل الله والمال والوطن:

## الإيراني الحاجة محمد حسن أمين الضرب، تاجر القرن التاسع عشر

Shirin Mahdavi, For God,Mammon and Country: A Nineteeth Century Persian Merchant: Haj Muhammad Hassan Amin Al-Zarb, Boulder Co: Westview Press, 1999, 170 pages.

يروي الكتاب بالتفصيل حياة أحد أبرز التجار الإيرانيين، ويدعى الحاج محمد حسن أمين الضرب (٩٨-١٨٣٤م). ويبحث في جذور هذا التاجر الإيراني الأصيلة، عارضاً بدايات حياته والصعوبات التي واجهها وهو في طريقه ليصبح تاجراً ناجحاً.

وتحاول الكاتبة أن تبين أن بروز أمثال أمين الضرب في المجتمع سيزيد من فعاليته وتنوّع أنشطته، لذلك تناولت الجوانب السياسية والإنسانية من حياة أمين الضرب، كما تطرقت إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية في إيران في

القرن التاسع عشر. وهي تعتبر كتابها «مزيجاً» من التاريخ الاجتماعي والمذكّرات الشخصية.

استندت السيدة مهروي في كتابة مؤلفها إلى أرشيف أسرة الحاج أمين الضرب ومجموعة من الوثائق والمستندات.

السنّة الفقهية الإسلامية:

## تجاوب الشيعة الإثنى عشرية مع النظام الفقهي السنّي

Devin J. Steward, Islamic Legal Orthodoxy: Twelver Shiite responses to the Sunni Legal System, Salt Lake City, UT: University of Utah Press, 1998, 153pages.

يبحث هذا الكتاب في صفحاته الأولى النظريات والأصول الفقهية لدى الشيعة والسنّة، ويتناول بالتحليل النصوص لدى الطرفين في مجال القانون والرأي الفقهي، وكذلك الجوانب المتعلقة بحياة وتفكر فقهاء الشيعة في باب الاجتهاد وثقافة السير الذاتية وعلم التواريخ وكل ما يتعلق بمؤلفات هؤلاء المفكرين.

وقد وضع الكاتب في مقدمة مؤلفه الذي يضمّ سبعة فصول أطرًا تحليلية للسنّة الفقهية الإسلامية على الصعيدين النظري والتطبيقي، وقد عرض بالنقد في الوقت ذاته للدراسات السابقة في هذا المجال. وفي الفصل الثاني يصف الكاتب نظام القدرة الدينية الذي يعمل به فقهاء السنّة التقليديون، مشيراً إلى تكامل مفهوم الإجماع وعلاقته بالهيكلية الفقهية الإسلامية. وفي الفصل الرابع يتطرف الكاتب إلى مساعي الشيعة الإثنى عشرية إلى أن يكونوا شريكًا مساويًا للمذاهب السنيّة الأربعة.

أما بقية الفصول فقد خصّصها المؤلف لتقويم مساعي الشيعة الإثنى عشرية التي تحدثنا عنها آنفًا وإبداء استنتاجاته من البحث ووجهة نظره حولها.

## القدس في السياسة الخارجية الأمريكية

Schlono Slonim, Jerusalem in America's Foreign Policy, 1974-1997, the Hague, London, and Boston, MA: Kluwer Law International, 1998, 421 pages.

يطرح الكتاب على بساط البحث والتحقيق التغيرات والتطورات التي شهدتها ولا زالت السياسة الخارجية الأميركية تجاه القدس على مدى الأعوام الخمسين عامًا الماضية، وبالتحديد منذ عهد الرئيس ويلسون حتى عهد الرئيس كلينتون.

ويتناول الكتاب الذي يتشكل من أربعة فصول الأحداث التي شهدتها القدس في الماضي، وكذلك توجهات السياسة الأميركية وما يتخللها من ثغرات حيال هذه المسألة. ويؤكد الكاتب أهمية السياسة الأميركية العقلانية والمستمرة، وصولاً إلى قدس موحّدة منعمة بالسلام، وفي هذا المجال يطرح سلسلة من الاقتراحات على الساسة الأميركيين.

مملكة النفط خلال مئة عام

## السياسة النفطية في المملكة العربية السعودية

Nawaf E. Obaid, The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia, Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000, 117pages.

يبحث هذا الكتاب في السياسة النفطية التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، رابع أكبر

دول العالم من حيث احتياطي النفط.

يتناول الكاتب في فصول كتابه التسعة بالبحث والتحليل السياسة النفطية للحكومة السعودية وسعيها للتأثير على الإنتاج العالمي وإدارة علاقاتها مع الدول المستهلكة للنفط وترشيد النفط إقتصاديًا لتأمين احتياجات المجتمع السعودي الآخذ في التطور. ويبرز الكاتب في الفصول الأولى من مؤلفه دور الأسرة الملكية الحاكمة في السعودية والمؤسسات الرئيسة المعنيّة بصناعة النفط في هذا البلد (المجلس الأعلى للنفط والمعادن، وزارة النفط والمعادن، وشركة آرامكو السعودية).

ويصف الكاتب ردّ الفعل السعودي إزاء انخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٨ بتخفيض إنتاج النفط بأنه يدخل ضمن سلسلة من الإجراءات التقشفية التي أقدمت عليها الحكومة السعودية.

ويتطرف الكاتب نواف عبيد إلى تحسّن العلاقات الإيرانية - السعودية منذ عام ١٩٩٨، وكذلك إلى حاجة السعودية المالية الملحّة في إبعاد نفط العراق عن الأسواق وعلاقاتها مع سائر أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مع فنزويلا والمكسيك، وهما من أكبر البلدان التي تزوّد أميركا بالنفط.

وفي أحد الفصول كتابه يتناول عبيد العلاقات السعودية مع البلدان المستهلكة للنفط في آسيا وأوروبا وأمريكا.

## التسامح والعنف في الإسلام

سيّد عطاء الله مهاجراني

بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، د. ت

الكتاب أربعة فصول: التساهل والحمية الدينية - منهج تأسيس وإقامة الحكومة الدينية - المنهج النبوي في الخطاب - الأحكام/ الاستجواب/ ليس الرقص أمرًا مذمومًا.

والكتاب عبارة عن جزءين من المقتطفات المختارة من أفكار مهاجراني وآرائه المكتوبة أو الملقاة في شكل خطاب. الجزء المكتوب كان يفترض أن يصاغ بأسلوب المناظرة مع أحد أبرز رموز التيار التقليدي. والجزء الملقى شفهيًا مرافعة طويلة شدّت الأنظار وسحرت مناصري الإصلاح والوزير، كما أذهلت مناوءيه وجردتهم من أسلحتهم السياسية.

أيًا كانت الحال، فإن التاريخ سيسجل لمهاجراني أنه لم يكن كغيره من الوزراء، بل هو شكّل علامة فارقة وشخصية مثيرة للجدل في الحياة السياسية للنظام الإسلامي في إيران. وهكذا سيكون في إمكان القارئ الاطلاع على حقيقة المساجلات الجارية في إيران منذ أربعة أعوام بين الإصلاحيين والمحافظين، والتلصص من نافذة المطبخ المتخصص بصناعة القرار على ما يجري من تحولات في القِدْر الإيرانية التي تغلي بالألغاز والأحاجي منذ ثورة الإمام الخميني.

□ جمعية الصداقة الإيرانية - العربية

## المجتمع المدني يؤسّس للعلاقات بين الأمتين

## جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية

# المجتمع المدني يؤسّس للعلاقات بين الأمتين

ليست العلاقات بين الأمم والشعوب رهينة القرارات الحكوميّة، وإن ضرورية. فقد تطلق القرارات والمعاهدات مسيرة التعاون بين شعبين ودولتين، وقد تكون نتيجة لمساع شعبيّة نخبويّة وإرادة لوصل الحاضر بالماضي. وهذا ما تجلّى أخيرًا في إيران في مساع دامت سنوات قام بها فريق من المثقفين الإيرانيين انطلقوا من «مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط»، في طهران. وقد كان نشاط الأستاذ حسين موسوي رئيس مجلس إدارة المركز ورفاقه رائدًا في هذا المجال، إيمانًا منهم بأنّ ما يربط الشعبين الإيراني والعربي من صلات تاريخية وحضارية ودينية واجتماعية يعزّ نظيره في العالم. زد على ذلك ما يواجهما من تحدّيات داخلية وخارجية في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

وهكذا، بعد سنوات من السعي الحثيث، تأسست في طهران «جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية»، قوامها شخصيات ثقافية وديبلوماسية واجتماعية عُرفت بانتاجها الفكري والعلمي في مجال الشأن العام والتعاون مع أقطار العالم العربي، وانتخبت سيّد حسين الموسوي رئيساً للجمعية ومحمود سريع القلم أمينًا لسرها.

وقد اختارت الهيئة الإدارية للجمعية مناسبة إنعقاد المؤتمر الإيراني ـ العربي الثاني لتطوير العلاقات بين إيران والعرب في طهران، لتُعلن تأسيس الجمعية في احتفال كبير في فندق الاستقلال ضم نحو أربعمئة شخصية إيرانية وعربية من مختلف الأقطار، إضافة إلى السفراء العرب المعتمدين في إيران.

تولى **تقديم اللقاء الدكتور فيكتور الكك**، رئيس قسم اللغة الفارسية وآدابها وأستاذ الحضارة العربية ـ الإسلامية في الجامعة اللبنانية، بكلمة رحّب فيها بالمدعوّين، معتبرًا ولادة جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية تأسيسًا تاريخيًا وحدثًا ثقافيًا يعزّز دور المجتمع المدني وفاعليته بين الأمتين العربية والإيرانية، ويؤسس لعلاقة بينهما تقوم على أرض صلبة مدماكًا بمدماك، مهيئة لقرارات تقوم على إرادة شعبية متبادلة.

## كلمة رئيس الجمعية

كانت الكلمة الأولى لرئيس الجمعية الأستاذ سيِّد حسين موسوي الذي أعلن البشرى بتأسيس الجمعية، بموجب ترخيص رسمي وتعاطف إيراني عظيم. وقد أعرب عن الأمل بأن يكون مع رفاقه قد خطوا الخطوة الأولى في سبيل خير الأمتين الإيرانية والعربية والأمة الإسلامية بوجه عام. وهذا الخير يُترجم عمليًا بالتنسيق والتعاون والتآلف بين الإيرانيين والعرب، بحيث يؤدي إلى نتائج بالغة التأثير في مجالات التنمية الاقتصادية لكلا الشعبين وتوفير الأمن والسلام لهما ووحدة كلمة المسلمين. ولا بدَّ لبلوغ ذلك من إيلاء التخطيط الأهمية الضرورية وبذل المساعي العملية في محورين متلازمين:

١ـ تصحيح التصورّات والانطباعات التي للإيرانيين عن العرب وبالعكس.

٢ـ تعميق العلاقات بينهما في شتّى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية وسواها.

ولبلوغ هذين الهدفين ـ تابع سيِّد حسين موسوي ـ لا بدّ بطبيعة الحال، من إقامة شبكة واسعة من التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إيران والبلدان العربية. وفي هذا السياق، تأمل جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية أن تتمكن بخطوات بطيئة، لكن مستمرّة، من تحقيق إسهام مهمّ في بلوغ هذا الهدف. «كما نأمل من خلال زيادة عدد الأعضاء ومضاعفة أنشطة الجمعية، من ناحية الكميّة والكيفية، تشكيل مركز يضمّ نخبة من المفكّرين الكفيلة بتمتين العلاقات بين الإيرانيين والعرب، آخذين بأيدي الأجيال الصاعدة، ولا سيما جيل الشباب منهم، نحو آفاق بعيدة المدى».

وهنا أشار السيِّد موسوي إلى أن الطريق لن يكون ممهدًا باستمرار، فثمة عقبات كثيرة، بحسب قوله، ستبرز في هذا المسير، «لكن ينبغي ألا ننسى أن ثمة عوامل جمّة كذلك، منها التاريخ المشترك والقضايا ذات الاهتمام المشترك ووحدة المصير، والأهم من كل ذلك مبدأ الأخوّة الإسلامية ـ تدفعنا، جميعًا، نحو العمل على إيجاد ما يساعد في تحقيق التقارب وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعرّف إلى ثقافة الإيرانيين والعرب الغنيتين والإفادة منهما، وهي تدفعنا نتيجة لذلك، نحو إدراك مصالحنا المشتركة، ولا سيما أن الإسلام في هذا الإطار يعتبر ثروة عظيمة تجمع بين حضارتي الإيرانيين والعرب».

## لجان العمل

أشار السيد حسين موسوي إلى اللجان التي تم تشكيلها في إطار الجمعية، وهي لجان تنفيذية كما يلي:

١ـ لجنة الشؤون العلمية والتربوية: يقوم عملها على توفير تبادل الوفود على مستوى العلماء والأساتذة والكوادر العلمية والجامعيين وتنظيم الملتقيات وتبادل الآراء بين أعضاء الهيئات العلمية للجامعات.

٢ـ لجنة الشؤون الثقافية والتاريخية والفنية والرياضية والسياحية، وهي تنشط في مجال تبادل الوفود الثقافية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والموسيقية والسينمائية والفنون التشكيلية ومعارض الكتب.

٣ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية، وبذل الجهد لتوفير المعلومات بشكل صحيح.

٤ـ لجنة الشؤون الاقتصادية : تجهد في مجال تنظيم المعارض الصناعية والتجارية وتيسير السبل لتطوير العلاقات التجارية والصناعية وتأمين المعلومات المطلوبة من قبل التجّار وأصحاب الصناعات وغرف التجارة والصناعة.

**كلمة عميد السلك السياسي:** ألقى الأستاذ صلاح الزواوي سفير فلسطين وعميد السلك السياسي كلمة شكر فيها باسم زملائه سفراء الدول العربية ورؤساء بعثاتها، جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية على مبادرتها الرائدة، مشيرًا إلى موقف العرب الإيجابي من إيران الشقيقة وموقف إيران المميّز بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وإلى روابط شتى أخرى تجمع بين الأمتين.

**كلمة سفير الجمهورية العربية اليمنية:** تحدث الدكتور عبد القوي عبد الواسع الإرياني سفير الجمهورية العربية اليمنية، فبارك خطوة الجمعية التأسيسية، مشيرًا إلى العلاقات التاريخية الراسخة التي عادت لتبعث مجددًا تعاونًا بناءً يُنتظر منه الخير الكثير.

**كلمة الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية:** بعدئذ اعتلى المنبر آية الله محمد علي تسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، فتناول العلاقات القديمة والحديثة بين العرب والإيرانيين، وشدّد على أن الشعبين ينبغي أن يتجاوزا علاقات التعاون والتكاتف إلى مجال المحبّة الرحب والأخوّة الإسلامية والإنسانية، بالنظر إلى ماضيهما وحاضرهما ومستقبلهما المنشود.

**كلمة سفير الجمهورية العربية السورية:** أسهب الدكتور تركي صقر سفير الجمهورية العربية السورية في الكلام على العلاقات المميّزة التي تربط بلده وإيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية بوجه عام، ودور الرئيس الراحل حافظ الأسد وإيران الثورة الإسلامية بجميع قادتها في توطيد هذه العلاقات، ثم دور الرئيس الدكتور بشار الأسد والقيادة الإيرانية الحالية في هذا المجال. كما أثار مسائل من شأنها أن تجعل التعاون بين الأمتين أمرًا محتومًا عليهما.

**كلمة مساعد وزير الخارجية الإيرانية:** ألقى الأستاذ صادق خرّازي، مساعد وزير الخارجية الإيرانية لشؤون البحث والتربية، كلمة ركّزت على العلاقات الإيرانية ـ العربية التي تتطور بسرعة واستمرار نحو الأفضل، مشيرًا إلى وقائع واضحة في هذا المجال، داعيًا إلى تحمل المزيد من المسؤولية في هذا المضمار. كما أشار إلى اهتمام إيران باللغة العربية وتراثها عبر العصور، ولا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية، إذ نشر في إيران منذ هذا التاريخ أكثر من عشرة آلاف عنوان كتاب باللغة العربية.

**كلمة سفير جمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية:** أبرز سفير جمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية الأستاذ عبد القادر حجّار العلاقات الطيّبة التي تربط بلده بإيران والعرب بوجه عام، مشيرًا إلى الصفحة الجديدة التي فُتحت بين جمهورية إيران الإسلامية والعرب، داعيًا إلى المزيد من التعاون الثقافي والتجاري إلى جانب السياسي.

**كلمة رئيس مركز دراسات الوحدة العربية:** خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية أثنى على الخطوة التي قام بها نفر من الإيرانيين لتأسيس جمعية الصداقة ـ الإيرانية ـ العربية، مشيرًا إلى توصية في هذا الصدد وردت في جملة توصيات مؤتمر قطر حول العلاقات العربية ـ الإيرانية، وإلى المناخ الصحّي الصريح الذي امتازت به الأوراق والمناقشات التي قدّمت خلال المؤتمر الثاني لتطوير العلاقات بين إيران والعرب، والذي عقد في طهران قبيل إعلان الجمعية. كما أعلن عن قرب تأسيس جمعية الصداقة العربية ـ الإيرانية فتكامل نشاط الجمعيتين الإيرانية والعربية لما فيه خير الأمتين.

**كلمة أمين سر الجمعية:** ختمت الكلمات بكلمة أمين سرّ جمعية الصداقة الإيرانية ـ العربية، الدكتور محمود سريع القلم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الشهيد بهشتي ومدير مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط (طهران)، ورئيس تحرير مجلتي «خاورميانه» (بالفارسية) وديسكورس (بالانكليزية). واقع الأمر أن الدكتور سريع القلم ألقى ثلاث كلمات: واحدة بالفارسية وثانية بالعربية وثالثة بالإنكليزية. وإذ رسم مراحل تأسيس الجمعية وبيّن أسُسها، شدّد على ضرورة التعاون والتكامل بين إيران والعرب من الناحية الاستراتيجية، وضرورة تقديم النهج العقلاني في العلاقات على ما سواه وحلّ الخلافات بموضوعية ونيّة حسنة، وتفعيل الموسسات القائمة في هذا المضمار، واعدًا أن تكون الجمعية الجديدة فعّالة ورائدة في تحركّها. وهنا أشار سريع القلم إلى التحديّات التي تنتظر إيران والعرب، فذكر أن سكان إيران سيبلغون بعد عشرين سنة مئة مليون نسمة وأن ثلاثين في المئة منهم ستكون أعمارهم دون ثلاثين سنة. وما ينتظر العرب شبيه بذلك.

# فصلنامه

## ایران وعرب

شماره صفر ـ سال اول ـ بهار ۱۳۸۱

مشـرف العـام:

**سـيـد حسين مـوسـوي**

سـردبيران:

**مـحـمـود سـريع القلم**

**فـكـتـــــور الـكِـك**

دبير تحـرير:

**عـلـي جــــــونـي**

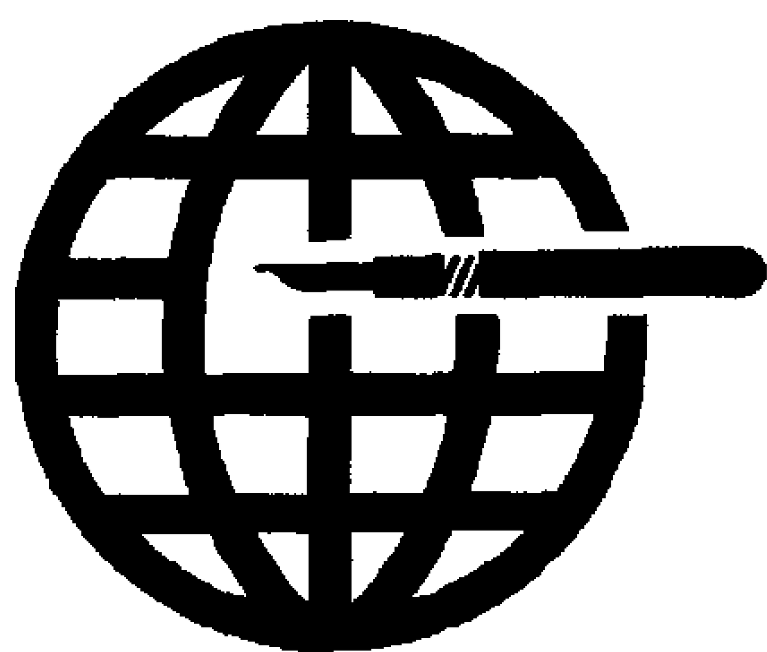




ناظر چاپ: **أحمد المقداد**

مدير مسؤول: **فكتور الكك**


□ **فصلنامه ايران وعرب** پذيراي مقالات كليه[٤] پژوهشگران در عرصه هاي مسائل مربوط به اين حوزه مي باشد.



# فهرست مطالب فصلنامه ایران وعرب

شماره صفر - بهار ۱۳۸۱



---

❑ مطالب ومقالات «فصلنامه ایران وعرب» لزوماً بیانگر دید گاههاي مرکز پژوهشهاي علمي ومطالعات استراتژیك نمي باشد.

# آینده روابط ایران وعرب

سید حسین موسوی نوشتار خود را به هدف پاسخگوئی به این سئوال تنظیم کرده است که چگونه می توان وسایل مناسب را برای بهبود وتوسعه روابط میان جمهوری اسلامی ایران وکشورهای عربی تدارك دید؟

وی با اشاره به تحولات عظیم جاری در عرصه کشورهای عربی وهمچنین بروز فضای سیاسی نوظهور در جمهوری اسلامی ایران با توجه به اصول جامعه مدنی وتوسعه سیاسی وجایگاه وثیره ایران در سطح منطقه وچالش های گوناگون اقتصادی، اجتماعی فراروی ایران تأکید دارد که این امور جمهوری اسلامی را به بازنگری سیاست های خارجی خود در قبال کشورهای منطقه وادار کرده است.

از سوی دیگر شرایط کنونی جهان از قبیل بروز پدیده جهانی شدن وهمگرائی میان کشورها وملل باعث می شود که کشورهای عربی وایران در راستای کنار گذاردن پیش داوری های گذشته حرکت کرده وتوجه خود را مصروف بهبود دیدگاه های خود نسبت به یکدیگر بنماید.

سید حسین موسوی سپس در راستای برطرف ساختن زمنیه های اختلاف نظر یك سلسله رهنمودها را مطرح می سازد که مهمترین آنها ارتباط تدریجی میان نخبگان سیاسی طرفین به شکل رسمی وغیر رسمی، افزایش آهنگ ارتباط فرهنگی وعلمی، افزایش روابط بازرگانی وتوسعه صنعت توریسم می باشد.

به نظر وی، جمهوری اسلامی ایران در اولین گام در این راستا می بایست روابط خود را با کشورهای عربی از خلال برقراری روابط رسمی وپروتکلی به شکلی تقویت کند که به نگرانی های امنیتی موجود پایان دهد ودر این راستا توافق امنیتی ایران وعربستان الگوی قابل اقتدائی می باشد.

به نظر نویسنده روابط جمهوری اسلامی ایران وکشورهای عربی در دهه آینده شاهد پیشرفت های مثبت خواهد بود که به نگرانی های امنیتی وسوء تفاهم های متراکم شده طرفین در طول تاریخ روابط آنها پایان خواهد داد.

## مصاحبه با هاشمی رفسنجانی رئیس جمهور پیشین ایران

آقای هاشمی رفسنجانی در بخش اول مصاحبه با فصلنا مه ایران وعرب در مورد وظایف وحیطه مسئولیت مجمع تشخیص مصلحت توضیح داده وسپس موضوع دیدگاه وسیاست استراتژیك جمهوری اسلامی ایران در ارتباط با عرصه سیاست خارجی را مطرح می سازد.

وی در این رابطه تأکید دارد رکن رکین سیاست خارجی ایران همکاری با کلیه کشورهای جهان به استثنای اسرائیل می باشد که طبیعتاً اولویت در این روابط با کشورهای اسلامی وکشورهای عربی است.

به نظر ایشان، موضوع همکاری های فنی وتکنولوژیك باعث می شود که جمهوری اسلامی ایران با توجه به منافع ملی خود روابط با کشورهای پیشرفته جهان را حسب اولویت آنها طبقه بندی کرده ودر راستای بهبود آن اقدام نماید.

آقای رفسنجانی سپس بعد امنیتی مسائل مربوط به سیاست خارجی را شکافته و توضیح می دهد که نظر مجمع تشخیص مصلحت در راستای ضرورت حضور جمهوری اسلامی ایران در ائتلافهای منطقه ای با توجه به منافع ملی خدشه ناپذیر شکل گرفته است زیرا گوشه گیری وانزوا در جهان امروز مفید هیچ فایده ای نیست. به عنوان مثال ایران از فصل مشترك هایی با افغانستان وتاجیکستان در عرصه زبان برخوردار است وکشورهای حوزه دریای خزر نیز قدر مشترك های زیادی با ایران دارند که می تواند زمینه ساز همکاری های گسترده منطقه ای میان جمهوری اسلامی ایران واین کشورها باشد.

وی چگونگی خروج از بحران جزایر سه گانه با امارات را در گفتگوهای سازنده در سطح وزاری خارجه یا سطوح کارشناسی وملاقات میان هیئت های دو کشور به میزان دو یا سه بار در سال ومشورت واعلام نتایج این مذکرات می داند. در این رابطه نقش عربستان سعودی انکارناپذیر است وهر چه بر میزان روابط میان جمهوری اسلامی ایران وعربستان سعودی افزدوه شود احتمال دستیابی به راه حلی برای مشکل جزایر سه گانه نیز بالاتر می رود.

آقای رفسنجانی در ارتباط با روابط ایران وآمریکا عنوان می سازد که نمی بایست

وضعیت میان دو کشور از همان ابتدا در راستای کنونی قرار می گرفت.

البته مسئولیت این وضعیت متوجه ایران نیست زیرا آنها انقلاب اسلامی ایران را به رسمیت نشناختند و سفارت خانه خود را تبدیل به لانه جاسوسی کرده بودند.

به نظر رفسنجانی، عکس العمل آمریکا در قبال احساسات برخاسته از جو انقلاب عجولانه وناپخته بود وآمریکا باید می فهمید که حصول اینگونه حوادث در یك کشور انقلاب زده کاملاً طبیعی است.

آقای رفسنجانی تأکید دارد که ایران و آمریکا می بایست در راستای حل مشکلات فیما بین حرکت کنند ولی حمایت مطلق آمریکا از اسرائیل عاملی است که زمینه اختلاف با جمهوری اسلامی ایران را همواره تر و تازه نگاه می دارد.

وی با اشاره به برنامه توسعه موشکی جمهوری اسلامی ایران واستقلال ایران در این عرصه تکنولوژیك تأکید کرد که گفته های مقامات آمریکایی در مورد تهدید آمیز بودن تلاشهای ایران برای بدست آوردن سلاح های کشتار جمعی صرفاً شایعه پراکنی های دستگاهای صهیونیستی وآمریکائی می باشد زیرا ایران معاهده ممنوعیت ساخت واستفاده از این گونه جنگ افزارها را امضاء کرده است وبازرسان بین المللی به شکل منظم از مراکز تولید اسلحه ایران بازدید می کنند.

## چشم انداز جامعه مدنی در خاورمیانه

مقاله در تبیین موانع موجود بر سر راه تحقق جامعه مدنی در خاورمیانه به عوامل مختلف فرهنگی ـ سیاسی وساختاری اشاره دارد.

نویسنده منطقه خاورمیانه را منطقه ای متفاوت از دیگر نقاط جهان تلقی می نماید که در آن موانع ساختاری مانع پذیرش دگرگونی های سیاسی می شوند.

دکتر سریع القلم با برشمردن سه مورد در خصوص مقاوم بودن وتأثیر ناپذیری مردم خاورمیانه نسبت به محیط بیرونی، منشاء غربی داشتن جامعه مدنی ونبود دلایل لازم برای تغییر دیدگاه های فرهنگی جوامع خاورمیانه نسبت به موضوع جامعه مدنی ومفهوم عقلانیت وتأثیر آن در نهادها وساختارها به مثابه علل تأثیر ناپذیری مردم در خاورمیانه بیان می دارد.

به نظر نویسنده جامعه مدنی حاصل گفتگوی آزاد میان حکومت ونهادهای اجتماعی می باشد در حالی که در خاورمیانه مسئله امنیت بر چنین گفتگوهایی سایه انداخته وآن را تحت تأثیر خود قرار می دهد.

سریع القلم در بیان علل کنونی حرکت تشکیلات سیاسي، اقتصادي واجتماعي مبتنی بر عقلانیت در خاورمیانه به سه رهیافت اشاره دارد که عبارتند از ذهنیت خاورمیانه ای، برداشت ومفهوم خاورمیانه ای از دولت وشیوه خاورمیانه ای روابط متقابل اجتماعی.

وی سپس نتیجه گیری می کند به دلیل ناتوانی های ساختاری موجود اکثریت جوامع خاورمیانه ای بر مبنای سنت هایی کاملاً متفاوت با اصول جامعه مدنی (در غرب) زندگی کرده ومی اندیشند در حالی که دستیابی به جامعه مدنی مستلزم تعهدی پایدار می باشد که دائماً در حال گسترش وتوسعه بوده ودر مسیر برداشتن موانع فرهنگی حرکت می کند. در این راستا وجود یك نیروی محرکه اقتصادی ویا سیاسی قدرتمند پولی برای برداشتن این موانع از دید نویسنده یك ضرورت گریزناپذیر به حساب می آید.

## دین وسیاست در جوامع عربی واسلامی ومشکل ترسیم حد ومرز میان آنها

### بررسی وضعیت های ویژه در لبنان، مصر واردن

نویسنده در نوشتاری پرمغز در تلاش است برای پرسشی فلسفی در خصوص نحوه رابطه میان دیانت وسیاست پاسخ آن را در عرصه عملی وبا در نظر گرفتن واقعیت جاری در کشورهایی نظیر لبنان، اردن و مصر جستجو کند.

وی در این راستا با اشاره به وجود دو جریان عمده جدائی دین از سیاست و نمونه مذهبی مخالف این دیدگاه تأکید دارد که جهان عرب فاقد الگوئی برای تنظیم روابط میان دیانت وسیاست می باشد هر چند که از تجارب بسیار پربار تاریخی ومعاصر برخوردار است.

دکتر مسره در جای جای مقاله خویش این نکته محوری را مورد تأکید قرار داده است که می بایست دین را از سیاست زدگی محافظت کرد واز بنیان وجوهر آن در چارچوب رقابت های سیاسی پاسداری نمود.

وی سپس به بیان این موضوع می پردازد که تمامی ادیان در معرض سیاست زدگی وسوء استفاده سیاسی قرار دارند ولی در عین حال کلیه ادیان نیازمند تعریف و تنظیم رابطه خود با سیاست هستند.

وی در بیان نمونه خارجی اینگونه سیاست زدگی، به سیاست زدگی ادیان در لبنان می پردازد که خشونت وتنش در سطوح اجتماعي وسیاسی را در این کشور به دنبال داشت وعملاً باعث شد تا سیاستمداران در امور مذهبی دخالت داشته باشند در حالی که روحانیون کلیه طوائف در لبنان از نقطه نظر سنتی به عنوان عوامل کنترل کننده تشنجات وتنش ها عمل کرده اند.

مصر به عنوان نمونه بعدی در این راستا منظور نظر نویسنده قرار گرفته است زیرا دربر دارنده درگیری های سیاست زده دینی می باشد. موضوع وزارت اوقاف مصر وصلاحیت های آن وهمچنین موضوع هماهنگی ویکپارچکی خطبه های نماز جمعه در مصر و ملاحظات بعضی از روحانیون مصری در این خصوص ومیزان نفوذ قوانین شرع در دستگاه قضائی مصر مورد امعان نظر دکتر مسره قرار گرفته است.

روابط میـان دیانت و سیـاست در اردن دارای ویژگی فـراگیـر بودن نظارت دولت بر مساجد و مدیریت آنها و منصوب کردن خطبا می باشد و این روابط به خطرناکی و حساسیت اوضـاع جـاری در این سطح در مصـر و لبنان نیست که این امـر به وجود تفـاوت جمـعیتی و سیستم سیاسی موجود در این کشورها باز می گردد.

به نظر نویسنده، اردن کشوری است که در آن دیانت از تأثیر محدود و غیر برجسته ای در رقابت های سیاسی برخوردار است.

## دورانی تازه در روابط جمهوری اسلامی ایران ـ عربستان سعودی

نویسنده در ابتدا با اشاره به تلاش های جمهوری اسلامی ایران و عربستان سعودی در آغاز دوران ریاست جمهوری آقای خاتمی برای گشودن صفحه ای تازه در روابط فیما بین بعد از گذشت دو دهه از رویاروئی، رقابت، تنش و عدم اعتماد میان دو کشور، تأکید دارد که هماهنگی و مشورت میان جمهوری اسلامی ایران و عربستان سعودی در چارچوب اوپك باعث بالا رفتن بهای نفت در بازارهای جهانی و کاهش شدت اختلافات سیاسی و امنیتی و محدود شدن حضور نیروهای خارجی در منطقة و همچنین همگرائی دیدگاه های دو کشور در ارتباط با روند صلح خاورمیانه گردید.

نویسنده سپس به تفصیل و توضیح دوره تنش در روابط میان دو کشور پرداخته و تأکید کرده است که با پیروزی انقلاب اسلامی در ایران تا پایان دهه هشتاد تنش های زیادی در روابط دو کشور نشئت گرفته شده از زمینه های متفاوت ایدئولوژیك (شیعه وسنی)، مخالفت ایران با سازش باجهان غرب، تجاوز عراق به ایران وحمایت مادی ومعنوی عربستان از رژیم عراق وسیاست های خصمانه قوای بزرگ جهانی علیه جمهوری اسلامی ایران حاکم گردید.

این جو تا پایان جنگ ایران و عراق ادامه داشت ولی در فاصله ۱۹۸۸ ـ ۱۹۹۱ تحولات بارزی از جمله ارتحال امام (قدس سره)، پایان جنگ سرد، حمله عراق به کویت وفروپاشی اتحاد جماهیر شوروی روی داد که باعث شد جمهوری اسلامی ایران تغییرات اساسی را در سیاست خارجی خود منظور کند. در اینجا بود که روابط ایران ـ عربستان شاهد گشایش و تحولی مثبت گردید که در مفهوم سیاسی حاکم در آن دوره یعنی «صلح مصلحتی» تبلور و تجسم یافت.

نویسنده سپس در سر فصل تازه ای به توضیح اصول سیاست خارجی آقای خاتمی پرداخته وموضوع تنش زدائی از روابط خارجی جمهوری اسلامی ایران را در این سیاست به عنوان یك رکن برجسته مطرح می سازد که در کنار مفهوم گفتگوی میان تمدن ها، در اولویت قرار دادن منافع ملی زمینه را برای بهبود روابط جمهوری اسلامی ایران با کلیه کشورها به ویژه کشورهای همجوار از جمله عربستان سعودی فراهم ساخت.

در همین راستا برگزاری همایش کشورهای کنفرانس اسلامی در تهران و مشارکت هیئت بلندپایه عربستان سعودی در این همایش وسخنرانی بسیار مهم رهبر انقلاب وتأکید ایشان بر اینکه هیچ خطری از جانب ایران متوجه کشورهای منطقة نمی باشد، نقش بسیار بارزی در بهبود روابط میان دو کشور در سطوح رسمی ایفاء کرد که نتایج آن را می توان قبل از هر چیز در عرصه همکاری های اقتصادی، تجاری و فرهنگی مشاهده نمود.

سفر آقای هاشمی رفسنجانی رئیس مجمع تشخیص مصلحت نظام در ۲۹ فوریه ۱۹۹۸ به عربستان نقطه عطفی در روابط دو کشور به شمار می آید که پس از آن جلسات کمیته های مشترک بازرگانی در دسامبر ۱۹۹۸ وبرپائی نمایشگاه های کالاهای ساخت ایران در شهرهای ریاض وظهران ومشارکت عربستان در نمایشگاه بین المللی تهران زمینه این روابط را بیش از پیش مساعد کرد.

در زمینه همکاری های امنیتی وسیاسی نیز سفر آقای خاتمی به عربستان در ماه مه ۱۹۹۹ پراهمیت ترین نقطه تحول در روابط دو کشور به حساب می آید که طی آن مسائل مربوط به حسن همجواری وعدم دخالت در امور یکدیگر ومنافع مشترک امت اسلامی مورد تأکید طرفین قرار گرفت.

نویسنده سپس تأکید دارد که تنش زدائی از روابط میان عربستان - ایران منجر به کم شدن تنش ها از روابط ایران با کشورهای حوزه خلیج فارس وکاسته شدن از شدت تنش ها در سطوح کشورهای عربی وجهان اسلام شده است بطوری که ایران و عربستان سعودی ظرف جند سال گذشته بهترین روابط را در تاریخ روابط دو کشور داشته اند.

## قطعنامه ۱۳۷۳ ومسئولیت های عرب وایران

دکتر عدنان السید حسین در بخش اول این نوشتار یك سلسله ملاحظات را نسبت به قطعنامه ۱۳۷۳ شواری امنیت مطرح می سازند که مهتمرین این ملاحظات در اینست که قطعنامه مزبور مفهوم تروریسم را مشخص نکرده است تا به موجب آن راه های مبارزه با تروریسم نیز معلوم ومعین گردد لذاست که دیده می شود مجازات هایی برای جنایت بکار گیری تروریسم در نظر گرفته شده است، بدون اینکه طبیعت وماهیت این جنایت به خوبی مورد مداقه وشناسائی قرار بگیرد.

وی سپس با برشمردن تعدادی ملاحظات اساسی دیگر در بیان مسئولیت های عرب وایران نسبت به تبعات قطعنامه ۱۳۷۳ تلاش برای تعریف اصطلاح تروریسم، خنثی کردن حملات تبلیغاتی وسیاسی علیه اسلام ومسلمانان از سوی محافل غربی ـ اسلامی با برخوردهای وزین، تمایز گذاردن میان تروریسم ومقاومت در برابر اشغالگران، مخاطب قرار دادن افکار عمومی غرب با روشی عقل پسند وخالی از تعصب را به مثابه مسئولیت های مشترك عربی ایرانی برای جلوگیری از تبعات وآثار منفی قطعنامه ۱۳۷۳ به جهان عربی واسلامی ذکر می کند.

# مسؤلیت رئیس جمهوری در پیاده کردن قانون اساسی

نویسنده در این نوشتار کوشیده است تا مسئولیت رئیس جمهوری و توان وی در پیاده کردن بندهای قانون اساسی وانتظاراتی را که از ناحیة قانونی می توان از رئیس جمهوری مطالبه کرد، مورد بحث ومداقه قرار دهد.

دکتر حسین مهرپور با اشاره به ماده ۱۱۳ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران در مورد جایگاه رئیس جمهور در نظام جمهوری اسلامی پس از رهبر انقلاب ودستور آقای خاتمی در دسامبر ۱۹۹۷ پیرامون تشکیل کمیته پیگیری ونظارت بر چگونگی پیاده شدن قانون اساسی سعی کرده است وظایف این کمیته را مورد کنکاش قرار داده وانتظارات مردم از رئیس جمهوري در ارتباط با اجرای قانونی اساسی را به رشته تحریر در آورد.

وی سپس به توصیف موضوع لزوم نظارت بر چگونگی اجرای قانون اساسی و دیدگاه شورای نگهبان قانون اساسی به حوزه وحیطه مسئولیت های رئیس جمهوری می پردازد وموارد ی از بروز اختلاف نظر میان رئیس جمهوری وقوه قضائیه در عرصه های گوناگون احکام قضائی، تجاری و ... بر می شمرد وخاطر نشان می سازد که آقای خاتمی طی نامه ای نسبت به نقض قانون توسط شورای قضائی کشور هشدار می دهد.

دکتر مهرپور در ادامه به توضیح پایه های قانونی صلاحیت های رئیس جمهوری در قانون اساسی پرداخته و هشدار دادن وتذکر به سه قوه مقننه، مجریه وقضائیه را جزء این صلاحیت ها بر می شمرد. کمیته پیگیری چگونگی اجرای قانون اساسی و نظارت بر آن وظایف این کمیته که در بخشنامه رئیس جمهوری به تاریخ ۲۷/ ۱۱/۱۹۹۷ وارد شده است، فراز مهمی را در نوشتار آقای مهرپور تشکیل می دهد.

## مصر وایران: حدود همکرائی وچشم اندازهای آن

نویسنده در این مقاله اشاره دارد که روابط مصر ـ جمهوری اسلامی ایران از نیمه دهه نود قرن گذشته از مرحله قطع رابطه که صفت ویژه در دهه هشتاد بود، خارج گردید.

این مرحله گسست روابط، در واقع تابع دوره قطع روابط ایران ـ اعراب بود که در دوران جنگ به تنظیم سیاست خارجی خود درسه حوزه استراتژیك جهان عرب، اروپا واسیا پرداخت، سیاست خارجی مصر نیز از اوائل دهه نود اهتمام ویژه ای را مبذول همین سه حوزه ساخت.

نویسنده سپس با شاره به سوابق عمیق وریشه های گسترده فرهنگی وتاریخی ایران ومصر به قدر مشترك های جالب تاریخی ـ فرهنگی نظیر عید نوروز اشاره دارد که در مصر به عید «بوئیدن نسیم» معروف می باشد.

همیچنین در نگره اسلامی متمایل به تشیع که از دوران حکومت سلسله صفوی در ایران شکل گرفت با ریشه های تاریخی مذهبی مصری در دوران حاکمیت نظامیان در این کشور کاملاً همخوانی وتشابه دارد.

شومان در ادامه با ذکر دیگر موارد تشابه وتناظر تاریخی فرهنگی سیاسی میان مصر وایران آورده است که سقوط شاه وپیروزی انقلاب اسلامی تغییرات دراماتیکی را در فضای روابط میان تهران وقاهره ایجاد کرد با ورود عامل جنگ ایران وعراق وارد مرحله تنش آمیز وقطع رابطه گردید.

به نظر شومان، پایان جنگ عراق وایران وهمچنین ثبات نظامی اسلامی در ایران مهمترین عوامل متوقف شدن برخورد میان دو کشور به حساب می آید وموضعگیری مشترك دو کشور در محکوم کردن حمله عراق به کویت نیز اولین فصل مشترك سیاسی میان مصر وایران بعد از انقلاب السلامی می باشد.

وی سپس به بررسی تأثیر گفتمان آقای خاتمی پیرامون تنش زدائی از روابط خارجی ایران در نگرش مصر به جمهوری اسلامی ایران در دهه نود اشاره کرده ومی نویسد اکثر مشکلات موجود در سر راه تجدید روابط میان دو کشور در سال های گذشته بر طرف شده اند وتبلیغات تحریك آمیز طرفین نسبت به یکدیگر نیز تقریباً مشاهده نمی شود ولی

هنوز مسائلی وجود دارند که از شکل گیری روابط طبیعی میان مصر وجمهوری اسلامی ایران جلوگیری می کنند نظیر اختلاف نظر در مورد روند صلح خاورمیانه، اعتراض ایران نسبت به نقش امنیتی مصر در منطقه خلیج فارس، عدم توافق دو کشور در مورد آینده رژیم عراق، اعتراض مصر بر حمایت جمهوری اسلامی ایران از حماس وجهاد اسلامی، جانبداری مصر از موضعگیری امارات در مورد جزایر سه گانه، روابط آمریکا ومصر وانتقادات تهران نسبت به این روابط.

# اقتصاد ایران در دوران جمهوری اسلامی

جهانگیر آموزگار که از رجال سیاسی دوران پهلوی به شمار می آید ومسئولیت وزارت بازرگانی را در آن زمان بعهده داشت، قبل وبعد از پیروزی انقلاب در تعدادی از دانشگاههای غربی تدریس کرده، این سال ها به عنوان پرکارترین نویسنده در عرصه اقتصاد ایران ومسائل نفت واوپك مطرح می باشد.

وی در کتاب اخیر خود با عنوان «اقتصاد ایران در دوران جمهوری اسلامی» تأکید کرده است که انقلاب اسلامی بعد از پیروزی، وارث اقتصادی برجای مانده از رژیم سابق بود وهم اکنون نیز همان اقتصاد را با دادن رنگی اسلامی به آن دنبال می کند در حالی که نظام مذهبی حاکم بر ایران عملکردهای رژیم گذشته در زمینه اقتصاد را به خاطر وابستگی اقتصاد آن به غرب وتبلیغ فرهنگ مصرفی وحمایت از موضعگیری ها و دیدگاه های غربی در عرصه های مختلف هدف انتقاد قرار می دهد!؟

به نظر نویسنده با وجود اینکه نظام اسلامی در ایران مسائل اساسی نظیر استقلال وخودکفائی وعدالت فراگیر اقتصادی را نصب العین خود قرار داده ولی مشکل موجود در اقتصاد ایران، تکیه بیش از حد آن به نفت ودرآمدهای ناشی از فروش آن می باشد وهمین امر باعث شده است که مسئولان ایران پس از انقلاب روش های متناقضی را در حل مشکلات اقتصادی کشور در پیش بگیرند. در اثر چنین سیاست مبهمی اقتصاد ایران در یك روند ومسیر ناروشن وتاریك گام می زند.

آموزگار در کتاب خود طرح ها وبرنامه هایی که انقلاب اسلامی در عرصه اقتصاد تدارك دیده بود را تشریح کرده وتأکید دارد الگوی بازرگانی به شیوه بازار در سال های اخیر مورد توجه تصمیم گیران کشور قرار گرفته است.

وی با اشاره به مشکلات اساسی در امر تألیف این کتاب از قبیل نبود ۲۰۰۰، آمار مورد اعتماد و رسمی تأکید دارد که این مسئله همواره مانع اساسی در سر راه هر پژوهشگر امور ایران به حساب می آید. آمار انتشار یافته از سوی سازمان های مختلف دولتی با یکدیگر هماهنگ ومنسجم نیستند ودر مورد مسائلی از قبیل بیکاری، بدهی های خارجی وداخلی وارز موجود در کشور، درآمد وبودجه کشور، آمار دقیق در دسترس نمی باشد

ولذاست که تحلیل مسائل اقتصادی ایران در نبود آماری مورد اعتماد، کاری بغایت دشوار می باشد.

این کتاب در شش فصل زیر تنظیم شده است که عبارتند از:

فصل اول: اقتصاد ایران در دوره انقلاب.

فصل دوم: طرح های اقتصادی وسیاسی جمهوری اسلامی ایران وجستجوی یك نظام اقتصادی جدید.

فصل سوم: چارچوب های کلی اقتصاد، تولید ناخالص ملی، درآمد، جمعیت، نیروی کار، دستمزدها، قیمت ها و تورم.

فصل چهارم: برنامه ها و پروژه های اقتصاد ملی، بودجه، سیاست های ملی، سیستم مدیریت بانك ها وسیاست مالی.

فصل پنجم: بخش های اقتصادی اصلی کشور، کشاورزی وجنگل ها، ثروتهای دریائی، صنایع وخدمات مربوطه، تولید، آب، انرژی، حمل ونقل.

## انجمن دوستی ایران وعرب

بعد از سال ها تلاش خستگی ناپذیر انجمن ایران واعراب متشکل از شخصیت های فرهنگی، دیپلماتیك واجتماعی صاحب اثر در این عرصه متولد شد وسید حسین موسوی به عنوان رئیس این انجمن ومحمود سریع القلم به مثابه دبیر کل این انجمن انتخاب شدند.

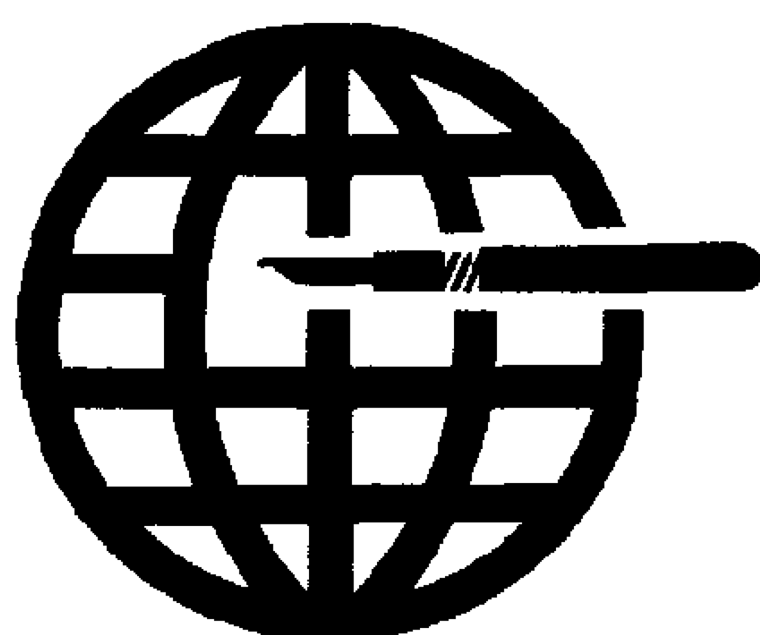
اعلام موجودیت این انجمن طی مراسمی در هتل استقلال تهران با حضور ۴۰۰ شخصیت ایرانی و ۵۰ شخصیت عربی وسفرای کشورهای عربی در جمهوری اسلامی ایران صورت گرفت که در این مراسم سید حسین موسوی رئیس انجمن دوستی ایران واعراب، صلاح زواوی سفیر فلسطین وتنی چند از سفرای کشورهای عربی سخنرانی کردند ولزوم تحکیم وتقویت روابط ایران وکشورهای عربی را در کلیه زمینه ها خاطر نشان ساختند.

# FASLEYAT
## IRAN & AL ARAB

Issue no. Zero - Year one - spring 2002


## Contents







## Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

### Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

**FASLEYAT**
**IRAN & AL ARAB**

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز پژوهشهای علمی ومطالعات
استراتژيك خاورميانه

**Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies**


### Address:

**Beirut office**
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Telefax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon

**Tahran office**
20 Sahid Naderi St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576
Tel: 656733 - 654282
Telex: 224689 MPAIR - Fax: 659565

# FASLEYAT
# IRAN & AL ARAB

Zero issues - volume one - spring 2002

**Opinion**

*The Future of Arab-Iranian Relations*

**Inter view**

*The Former Iranian President Hashimi Rafsanjani*

**Articles**

*The Civil Society in the Middle East*

*Relegion and Politics in Arab and Muslim Societies*

**Documents**

*The Tehran Conference to Support the Intifada*

**Book Review**

*Future of Arab Culture in the 21st Century*

**Activities**

*e Arab - Iranian Friendship Association*

